

" الطرف الثالث في المفاوضات "

دور الولايات المتحدة في رعاية مشاريع التسوية في الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي

"كامب ديفيد 2000 نموذجاً"

رويد عادل محمد أبو عمشه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428 هـ 2007م

" الطرف الثالث في المفاوضات"
دور الولايات المتحدة في رعاية مشاريع التسوية في الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي
"كامب ديفيد 2000 نموذجاً"

إعداد

رويد عادل محمد أبو عمشه

ماجستير علوم إدارية /جامعة النجاح / فلسطين

المشرف: أ.د. منذر سليمان الدجاني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية، برنامج
الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1428هـ / 2007م

إجازة الرسالة

" الطرف الثالث في المفاوضات"
دور الولايات المتحدة في رعاية مشاريع التسوية في الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي
"كامب ديفيد 2000 نموذجاً"

اسم الطالب: رويد عادل محمد أبو عمشه
الرقم الجامعي: 20520159

المشرف: أ.د. منذر سليمان الدجاني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / . من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

- 1 - رئيس لجنة المناقشة: أ.د. منذر الدجاني
2 - ممتحن داخلياً: أ.د. محمد الدجاني
3 - ممتحن خارجياً: د. أحمد أبو دية
- التوقيع:.....
التوقيع:.....
التوقيع:.....

القدس - فلسطين

1428 هـ / 2007م

الإهداء:

إلى والديّ العزيزين وأخواتي الذين رافقوا هذا العمل المتواضع منذ أن كان فكرة إلى أن انتهى بهذه الصورة.

كما أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل واحد من أفراد الشعب الفلسطيني الذين ما زالوا يحملون الأمانة، و خاصة الشهداء منهم وعلى رأسهم الرمز الإنسان الشهيد ياسر عرفات الذي قضى عمره مدافعا عن الحق الفلسطيني واستقلالية قراره.

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع.

رويد عادل أبو عمشه

إقرار:

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

الاسم: رويد عادل محمد أبو عمشة

شكر وعرّفان:

الشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل.

والشكر الموصول إلى كل من علمني حرفاً أو قدّم لي نصحاً وإرشاداً.

إلى أستاذي الكريمين الأستاذ الدكتور منذر الدجاني والأستاذ الدكتور محمد الدجاني

وإلى جميع أعضاء هيئة التدريس في برنامج الدراسات الأمريكية في جامعة القدس.

وإلى كل من قدّم إليّ مساعدة.

رويد عادل محمد أبو عمشة

تعريف المصطلحات:

الشرعية الدولية: بالعودة إلى الكتب الأساسية المعتمدة في معاهد العلوم السياسية والقانون الدولي، فنجد فيها علي صعيد تعريف القانون الدولي – مصدر الشرعية الدولية: وتقوم فلسفة الشرعية الدولية كما حددها ميثاق الأمم المتحدة على سمو أحكامه على القوانين الداخلية والاتفاقات الدولية ويعكس الفصل الأول من الميثاق الملامح الأساسية لهذه الشرعية ويجسدها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والتعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وأن تكون الأمم المتحدة هي المسؤولة عن تحقيق هذه الأهداف على أساس المساواة بين الأعضاء والتزامهم بمبادئها، وتحريم الحرب وحل المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. (أبراش، 2007).

اتفاق أوسلو: هو اتفاق سلام وقعه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في 13 سبتمبر أيلول 1993، وسمي الاتفاق بذلك نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السريّة التي أفرزت هذا الاتفاق. والتي بدأت في نيسان 1992. (الدجاني 2001)

اتفاقية كامب ديفيد (الأولى): اتفاقية تم التوقيع عليها في 17 سبتمبر 1978 م بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل (مناحيم بيغن) بعد 12 يوما من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد. و كانت تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر). نتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة «بتنازلات» إسرائيلية ودون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989م نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية من جهة أخرى حصل الزعيمان الإسرائيلي والمصري مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام 1978 م بعد الاتفاقية حسب ما جاء في مبرر المنح «للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط». (الموسوعة الحرة 2007)

الأمم المتحدة: منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا. تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1945، وذلك من قبل الدول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية،

وأهدافها الأساسية حفظ وترقية السلام في العالم وحل النزاعات بين الدول وزيادة التعاون الدولي.
(الدجاني، 2001)

الحكم الذاتي: اصطلاح مشتق من أصل يوناني، وهو أن يحكم الإقليم نفسه بنفسه، أي أن تقوم الوحدات الإقليمية بتنظيم وإدارة جانب كبير في الشؤون العامة تحت مسؤوليتها ولصالح سكانها ضمن القانون. وبموجب النظام تتمتع أقلية أو إقليم في دولة ما بممارسة حق تقرير المصير القانوني في علاقاته مع الوحدة السياسية التي هي جزء منها. ومثال على الدرجة القصوى للحكم الذاتي هي تلك التي تتمتع بها دول الكومنولث البريطاني. (الدجاني 2001)

الدبلوماسية: يرجع أصل الكلمة إلى اللفظة اليونانية *diploma* وتعني (بطوي) وكانت تطلق في العهد الروماني على الوثائق المطوية كجواز السفر ورسائل الملوك التي كانت تسلم مطوية. وأصبحت تعني فن تمثيل الدول وعملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات في المؤتمرات واللقاءات الدولية سعياً للتوصل إلى علاقات سياسية متبادلة مرضية. كما يستخدم اللفظ ليعني التعامل مع مراحل في العلاقات الدولية تقع خارج نطاق القانون وتعتمد في العادة على اعتبارات الصالح الوطني أو الضرورة وتكون لغايات الحفاظ على القوة الوطنية أو العمل على زيادتها وتوسيع نطاقها. (الدجاني 2001)

السياسة الخارجية: وتعني مجموعة الأهداف والسياسات المعلنة من قبل الدولة تجاه القضايا العالمية والبيئة الدولية بكياناتها السياسية وغير السياسية الحكومية وغير الحكومية التي تتفق مع المبادئ التي تتنادي بها وتعنتقها. (الدجاني 2001)

السياسة الدولية: سياسة خارجية تعنى بالعلاقات والروابط بين أفراد المجتمع الدولي وتسعى للتوسع الاقتصادي والإقليمي على المستوى الدولي. (الدجاني 2001)

الشرق الأوسط: هي المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول و شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وتمتد إلى الخليج العربي. يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية. سميت بهذا الاسم من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية. ويعتبر الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً حيث شهد أكثر من 10 حروب في الثلاثة عقود الأخيرة، منها الحروب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت، والاحتلال الأمريكي البريطاني لدولة العراق في العام 2003. (الموسوعة الحرة، 2007)

الصراع العربي الإسرائيلي: النزاع و التوترات السياسية التي نشأت بين دولة إسرائيل منذ بداية تشكلها عام 1948 و بقية الدول و الكيانات العربية المجاورة أو البعيدة عنها. الخلاف يتركز أساسا حول أحقية اليهود في الاستيلاء على أرض فلسطين و إقامة دولتهم القومية على أرضها طاردين سكان فلسطين الموجودين فيها. أي أن طبيعة هذا النزاع تتركز أساسا حول ما يسمى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.(الموسوعة الحرة 2007)

الصهيونية: حركة سياسية تقوم على أساس إقامة دولة يهودية في فلسطين لتكون وطنا قوميا لليهود تسعى لضمان عودة اليهود إلى ما تزعم انه ارض إسرائيل "فلسطين" وصهيون اسم هضبة في القدس موقعها غير معروف كان قد استولى عليها الملك داود حسب رواية العهد القديم، وأطلق اليهود على مدينة القدس اسم صهيون رغبة في تأكيد هويتها الدينية، وحتى القرن التاسع عشر أخذت الصهيونية الطابع الديني ثم بدأت في أواخر القرن تأخذ طابعا سياسيا على يد الكاتب النمساوي اليهودي "ثيودورو هيرتسل" وعقد أول مؤتمر لها في العام 1897.(الدجاني 2001)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242: هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967 م، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة التي وقعت في حزيران 1967 م والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة.. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ: "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير" وقد نص القرار أيضاً على: احترام سيادة دول المنطقة على أراضيها، و حرية الملاحة في الممرات الدولية، و حل مشكلة اللاجئين، و إنشاء مناطق منزوعة السلاح.(الدجاني، 2001)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338: قرار صدر بعد حرب أكتوبر عام 1973، ينص على أن يتم وقف إطلاق النار فوراً، وان تبدأ مفاوضات بين الأطراف المتنازعة "الدول العربية وإسرائيل" في إطار مناسب لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242، من أجل إنهاء حالة الاحتلال وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.(الدجاني 2001)

قضايا الحل النهائي: وهي مجموعة من القضايا الهامة والتي تم تأجيل الاتفاق بشأنها في اتفاق أوسلو، وهي "القدس، المستوطنات، اللاجئين، الحدود والأمن، المياه" ويعني الاتفاق بشأنها توقيع اتفاقية سلام نهائي بين منظمة التحرير من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.(قريع، 2007)

اللجنة الرباعية: تضم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وقد تم تشكيلها في العام 2003 وكانت مهمتها الإشراف على تنفيذ ما عرف بخطة "خارطة الطريق". وقد أصبح توني بلير منذ حزيران 2007 مبعوثاً دولياً لها للشرق الأوسط. (قريع، 2007)

المدرسة الواقعية: تبدأ المدرسة الواقعية بالفرضية أن العنصر الرئيسي السائد في كافة العلاقات الدولية هو القوة. ولذا فإن استخدام القوة بحكمة وفعالية من قبل دولة ما في السعي لتحقيق مصالحها القومية يصبح الجوهر الأساسي لسياسة خارجية ناجحة. (الدجاني 2001)

المفاوضات: عملية لها قواعدها وأصولها وعندما يقرر طرف ما الجلوس على مائدة المفاوضات مع الطرف الآخر فإنه يحدد لنفسه حداً أقصى يطالب به وآخر أدنى لا يتنازل عنه. (الدجاني 2001)

منظمة التحرير الفلسطينية: منظمة مهمتها تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية وهي تضم مجموعة من الحركات والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها، وأبرزها حركة فتح، وقد تم تأسيسها عام 1964، وكان أول رئيس لها أحمد الشقيري، وبعد سيطرة حركة فتح عليها تسلم رئاستها ياسر عرفات إلى حين وفاته، ويرأسها حالياً محمود عباس. وفي بداية تأسيسها كانت تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل وكذلك على إنهاء دولة إسرائيل، بالكفاح المسلح ولكنها تبنت منهج الدولتين منذ إعلان الاستقلال في العام 1988 واعترفت بدولة إسرائيل في اتفاق أوسلو عام 1993 واعترفت إسرائيل بها ممثلاً للشعب الفلسطيني. (الموسوعة الفلسطينية 1995)

النكبة: حرب 1948 أو ما يسميه العرب النكبة وما يسميه الإسرائيليون حرب الاستقلال هي حرب حدثت في فلسطين وأدت إلى قيام دولة إسرائيل وتهجير فلسطينيين عن أرضهم إلى الدول المجاورة وأراضي الضفة وغزة، وأصبح يطلق عليهم مصطلح اللاجئين. (الموسوعة الفلسطينية، 1990)

الوساطة الدولية: مبادرة اختيارية تقوم بها دولة ما بغية إيجاد تسوية لخلاف قام بين دولتين ودون أن تكون الدولتان المتنازعتان ملزمتين بقبول هذه الوساطة أو نتيجتها خلافاً للتحكيم. (الدجاني، 2001)

تعريف الشخصيات:

أحمد قريع: "أبو علاء" من مواليد أبو ديس "1936"، أول رئيس مجلس تشريعي، وثاني رئيس وزراء، وعضو لجنة مركزية لحركة فتح، له الدور الأبرز في المحادثات السرية لاتفاق أوسلو، وكذلك التي سبقت قمة كامب ديفيد. (الموسوعة الحرة، 2007)

اسحق رابين: رئيس وزراء إسرائيل لأكثر من فترة آخرها 1992 ولغاية وفاته، وقد شغل موقع وزير الدفاع لأكثر من مرة أيضا، وقد قام بالتوقيع على اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير في العام 1993، أثناء توليه رئاسة الوزراء، بعد الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتم اغتياله في العام 1995 من قبل منظر يهودي من المعارضين لمسيرة التسوية. (روس، 2004)

يهود باراك: رئيس الوزراء الإسرائيلي في الفترة ما بين 1999-2001، وكان شغل عدة مناصب قيادية في دولة إسرائيل، منها رئيسا للأركان ووزيرا للداخلية والدفاع، ومن المعروف عنه أنه شخصية عسكرية، وكان قد ترأس الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات كامب ديفيد، و ترأس حزب العمل وأصبح وزيرا للدفاع في حكومة اولمرت. (الموسوعة الحرة، 2007)

بيل كلينتون: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1993-2001، من الحزب الديمقراطي وأبدت إدارته اهتماما في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، و تم خلالها التوقيع على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتم استضافة قمة كامب ديفيد 2000 في نهاية عهده. (الحسن، 2003)

دنيس روس: المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط ورئيس الوفد المفاوض من قبل إدارتي جورج بوش وبيل كلينتون ويعمل مستشارا وباحثا في معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى، وكان قد ألف كتاب "السلام المفقود" ووضع فيه وجهة نظره حول مسيرة السلام. (روس، 2004)

روبرت مالي: المساعد الخاص للرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) للشؤون العربية الإسرائيلية والعضو المشارك في مباحثات كامب. (روس، 2004)

شلومو بن عامي: أحد زعماء حزب العمل وكان وزيرا للأمن الداخلي في حكومة باراك، وأصبح وزيرا للخارجية بعد استقالة " دافيد ليفي " احتجاجا على انعقاد قمة كامب ديفيد، وكان قد ترأس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات التمهيدية التي سبقت قمة كامب ديفيد.

مادلين أولبرايت: وزيرة الخارجية الأمريكية 1997-2001، وكانت قد شغلت قبل ذلك موقع مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وكانت تتابع باهتمام المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أثناء مباحثات "واي ريفر" وكذلك قبل وأثناء انعقاد قمة كامب ديفيد، وهي يهودية من اصل تشيكي. (Enderline, 2003)

محمود عباس: "أبو مازن" هو رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية أيضا، وحين توقيع اتفاقية أوسلو كان يشغل منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو أول رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية، وكان من أوائل الذين تبناوا فكرة الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي. (روس، 2004)

وليام ب. كوانت: المحلل الاستراتيجي الأمريكي الذي كان عضوا في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، وهو أستاذ باحث في الشؤون الخارجية والحكم ونائب مدير الشؤون الدولية في جامعة فرجينيا، وزميل غير مقيم في برنامج (دراسات السياسة الخارجية في معهد بروكينغز).

ياسر عرفات: "أبو عمار"، مواليد 1929، وهو مؤسس حركة فتح في العام 1965، وأصبح ثاني رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد العام 1968، وقد بقي كذلك حتى وفاته، وكان قائدا للثورة الفلسطينية لأكثر من ثلاثة عقود، وتنقل أثناء ذلك ما بين الأردن ولبنان وتونس، وقد قام بالتوقيع على اتفاقية أوسلو مع إسرائيل في العام 1993، وقد تم انتخابه كأول رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1996، وكان قد ترأس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات كامب ديفيد 2000 حيث اتهمته إسرائيل والولايات المتحدة بإفشال القمة، ومع بداية انتفاضة الأقصى اتهمته إسرائيل بدعم الهجمات المسلحة ضدها، وقامت بمحاصرته في مقره "المقاطعة" حتى وفاته بمرض غامض لم تكشف تفاصيله حتى تاريخه، و ساد الاعتقاد انه قد تم اغتياله بالسم. (الموسوعة الحرة، 2007)

الملخص

تبحث هذه الدراسة دور الطرف الثالث في المفاوضات، ودور الولايات المتحدة كراع لعملية السلام في مشاريع التسوية التي تم طرحها لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتتناول قمة كامب ديفيد 2000 كنموذج وبالتالي فإنها تتناول وبشيء من التفصيل أعمال هذه القمة التي عقدت بين طرفي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي للتوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الحل النهائي و إنهاء الصراع بين الجانبين، وقد كان الفشل نصيب هذه القمة.

وتقوم هذه الدراسة باستعراض موجز للخلفية التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين وخلفيات ومنطلقات هذه السياسة واستعراض شبه مفصل منذ بداية الحرب العالمية الأولى ولغاية انطلاق عملية السلام بين الجانبين. وكذلك استعراض موجز لمسيرة السلام بين الجانبين التي إنطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991 وتجسدت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" عام 1993 واستمرار المفاوضات الثنائية الفلسطينية-الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها. وتدرس الظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية التي مهدت لقمة كامب ديفيد، ومدى تأثيرها على أعمالها ونتائجها. وتناولت الدراسة قمة كامب ديفيد 2000 وظروف انعقادها وموقف كل طرف من طرفي المفاوضات في كل قضية من قضايا التفاوض المطروحة. والبحث في الدور الأمريكي في القمة ومدى قيامه بدور "الراعي النزيه" لهذه القمة. وكذلك طرح القضايا الخلافية وموقف كل طرف من أطراف القمة الثلاثة وكذلك محاولة استكشاف أسباب فشل القمة.

وقامت الدراسة على فرضية أن غياب حيادية الطرف الثالث "الطرف الأمريكي" في رعاية عملية السلام والانحياز الواضح لإسرائيل هي سبب هام من أسباب فشل قمة كامب ديفيد، وكذلك فرضية أن الإدارة غير الكفؤة من قبل الأمريكان لأعمال القمة، وعدم التحضير الدقيق المسبق لها، هما من أسباب فشل القمة.

واستخدمت الدراسة منهجية بحث تقوم على أساس منهج دراسة الحالة وكذلك المنهج الوصفي التحليلي والذي سيقوم الباحث من خلالهما بدراسة ومراجعة الدراسات السابقة المنشورة.

و نتج عن هذه الدراسة أجوبة للفرضيات التي تم اختبارها في هذا البحث، وأهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت أهم مواصفات "الطرف الثالث" في المفاوضات، وهي الحيادية، أو الوسيط النزيه، وتبنت الموقف الإسرائيلي بشكل متكرر ومكشوف، أضف إلى ذلك أن هذا الموقف للولايات المتحدة، قد جعل إسرائيل تتماذى في تعنتها، كما أن عدم التحضير المسبق للقمة وإدارة أعمالها كانتا أيضا سببا من أسباب فشلها.

وكذلك موافقة الولايات المتحدة على أن تكون هذه القمة بلا مرجعية محددة للطرفين وهي قرارات الشرعية الدولية قد جعل كل طرف يحاول فرض أجندته وبطبيعة الحال فإن الطرف الإسرائيلي هو المؤهل لذلك كونه الطرف الأقوى.

أما أهم التضمينات التي خلص إليها الباحث خلال هذه الدراسة والتي تم توجيهها للجانب الفلسطيني فتمثلت في أهمية القيام بدراسة مضامين العلاقة الإسرائيلية الأمريكية وفهمها جيداً. وكذلك ضرورة دراسة النظام السياسي الأمريكي وتركيبته وآلية اتخاذ القرار فيه، وضرورة التمسك بقرارات الشرعية الدولية كمرجعية لأية مفاوضات قادمة، على أن لا تبدأ تلك المفاوضات من نقطة الصفر، وان يسبقها مفاوضات تمهيدية جادة ومكثفة، وبالنسبة للجانب الفلسطيني فإن عليه إعادة صياغة الوفد الفلسطيني للمفاوضات القادمة والتأهيل الجيد للطواقم الفنية المساندة له.

The Third Party in the Negotiations: The US Role in Sponsoring the Settlement Initiatives in the Israeli-Palestinian Conflict: Camp David 2000, A case study.

Abstract

This study examined the role of the third party in the negotiations and the role of the US as a peace process sponsor in the settlement proposals suggested for a solution to the Israeli-Palestinian struggle. To this end, the study examined the Camp David Summit 2000 as a case in point. Therefore, it tackled, with some detail, the works of the summit, which brought together the parties to the conflict, namely the Palestinians and the Israelis, to conclude an agreement on the final settlement issues, and to put an end to the conflict between the two sides. However, the summit ended in total failure.

Against this backdrop, the study began with a brief survey of the historical background of the American policy towards the Palestinians, as well as the backgrounds and foundations of this policy. The study traced the interest of the US in the Middle East from the outbreak of the First World War until the launching of the peace process between the two sides. It also surveyed briefly the peace process between the two sides which began at Madrid conference in 1991 which culminated in the signing of the Declaration of Principles agreement (Oslo Accords) in 1993 and the continuing of their bilateral negotiations and the American role in them. Further, the study investigated the local, regional and international political circumstances, which had paved the way for the Camp David Summit, and their impact on the summit's work and results. The study also dwelt on the Camp David Summit 2000 and the circumstances of its holding and the position of the two parties towards issues on the negotiating table and the role of the Americans in the summit and the extent of playing the role of an "honest broker" during the summit. The study finally shed light on the outstanding issues and the stance of each party in an attempt to explore the reasons for the summit's failure.

The study's first hypothesis is that the absence American neutrality (impartiality) in sponsoring the peace and its clear bias with Israel are the two reasons for the failure of the Camp David Summit. The second hypothesis is that the Americans' incompetent running of the summit agenda and lack of careful preparation are also another two reasons for the summit's failure.

The study used two methods: the descriptive analytical method as well as the historical method. To these two ends, the researcher made an extensive review of relevant literature.

After testing of the two hypotheses, it was found that the US has lost the most important characteristic of a third party in the negotiations: neutrality or honest broker. It has always adopted the Israeli position again and again and frankly. This US position has encouraged Israel to remain stubborn. In addition, the lack of careful preparation for the Camp David Summit and the running of its work was also a reason for its failure.

The US acceptance to make the summit without terms of reference (international community resolutions) for the two parties has helped the stronger party to try to impose its agenda. The Israeli party, naturally, was the qualified party to exercise this role.

The most important implications, addressed to the Palestinian side, include the importance of studying and understanding well the implications of the Israeli-American relations as well the necessity of studying the American political system in terms of its structure and mechanism of decision making. Another implication is to cling to the international community resolutions as a reference for any future negotiations on condition that these negotiations begin from last square and be preceded by preliminary serious and intensive negotiations. The Palestinian side should also change the Palestinian delegation for the future negotiations and train the technical teams, supporting it in a professional manner and learning from past experiences.

الفصل الأول: خلفية الدراسة

1.1 مقدمة:

بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وتحول النظام الدولي بشكل جذري من سياسة القطبين إلى سياسة القطب الواحد، وانفراد الولايات المتحدة بعد ذلك في ترتيب ملفات المنطقة كاملة، وبما أن منطقة الشرق الأوسط عموماً هي منطقة اهتمام إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية فكان لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن توليها الأهمية القصوى في ترتيب شئونها بما يضمن الاستقرار واستمرار مصالحها الحيوية.

فلقد كانت حرب الخليج الأولى في العام 1990 والتي حسمت نتائجها عسكرياً لصالح الولايات المتحدة. وكما أشرنا سابقاً انسحاب الإتحاد السوفييتي وهو الطرف المنافس للولايات المتحدة من الساحة الدولية عند ذلك باتت المنطقة منطقة نفوذ مطلق للولايات المتحدة الأمريكية، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة أرادت الولايات المتحدة من هذه الحرب أن ترسم صورة مستقبلية للمنطقة وفق التصور الأمريكي لها ولعل من أهم نتائج هذه الحرب:

- أ - اختلال التوازن في المنطقة لصالح إسرائيل.
- ب - تحول العرب إلى خيار التسوية والابتعاد عن خيار الكفاح المسلح.
- ج - بدأت الولايات المتحدة بإعادة ترتيب المنطقة واحتواءها وتشديد السيطرة عليها.

ونتيجة لكل ذلك بادرت الولايات المتحدة لطرح مبادرتها للسلام وذلك بعد نهاية حرب الخليج في العام 1991 والتي قبلت بها كل الدول العربية المعنية ووافقت على المشاركة في مؤتمر السلام الذي انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد 1991 انعقد مؤتمر مدريد تحت رعاية دولية و كانت مشاركة الوفد الفلسطيني فيه غير مباشرة وتحت إطار الوفد الأردني إذ لم تكن لغاية تلك الفترة تعترف الولايات المتحدة ولا إسرائيل بحق تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني. وبعد عقد مؤتمر مدريد وانفضاض المؤتمر الرسمي استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية برعاية العملية السلمية وبرعاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن حيث لم يعد ينافسها أحد في ترتيب الكثير من الملفات الإقليمية والدولية.

ومع مرور الوقت وانعقاد أكثر من عشر جولات تفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية فإنه لم يحدث أي تقدم يذكر بين الجانبين مع أنه كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تقوم بدور الوسيط النزيه كونها هي الراعي الوحيد لعملية السلام، إلا أن الولايات المتحدة وفي تلك الفترة بقيت محافظة على السياسة الأمريكية القائمة على رفض الحقوق المشروعة للفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة واختيار قيادتهم.

ومع أن الفلسطينيين كانوا قد ذهبوا إلى مؤتمر مدريد بعد أن أقروا بحق إسرائيل في الوجود في أكثر من مناسبة واعترفوا بقرارات الشرعية الدولية 242، 338 كأساس لتسوية الصراع إلا أن الإسرائيليين ظلوا يرفضون التعامل معهم كشريك.

ولقد بقيت الإدارة الأمريكية في تلك الفترة ممثلة بالرئيس بوش الأب متساوقة مع بعض ما يطرحه آنذاك رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، سواء بتأكيد المتكرر على أن السقف السياسي لتلك المفاوضات هو الحكم الذاتي وعدم أحقية منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الفلسطينيين.

وبغض النظر عن تداعيات مؤتمر مدريد فقد مثل انقلابا على الذات في كلا الجانبين وعلى كل ثوابتهم ومقدساتهم السياسية والفكرية لنصف قرن مضى.

و عن تقييم الباحثين والسياسيين على حد سواء لتلك المرحلة فإن أحدا لا ينكر أن تلك المرحلة هي التي مهدت لخروج اتفاق أوسلو إلى الوجود.

وبتغير الحكومة الإسرائيلية وصعود حزب العمل الإسرائيلي بقيادة إسحق رابين إلى السلطة في العام 1992، وكذلك تبدل الإدارة الأمريكية ومجيء إدارة الرئيس بيل كلينتون. بدأت جهود و وساطات جديدة لبعث عملية السلام من جديد وبعد إدراك القيادة الإسرائيلية إلى أن الوفد الفلسطيني المفاوضات في واشنطن لا يملك القرار بمعزل عن قيادته السياسية الموجودة في تونس تولدت هناك الرغبة بالحديث المباشر مع القيادة الفلسطينية عبر مفاوضات سرية في العاصمة النرويجية " أوسلو" و تم التوصل إلى اتفاقية إعلان المبادئ والتي تم التوقيع عليها في العاصمة الأمريكية وفي البيت الأبيض بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

وكانت الولايات المتحدة قد رعت بعد ذلك كل المفاوضات الثنائية بين الجانبين، و بوصفها الراعي الوحيد لعملية السلام بين الجانبين فقد أشرفت وبشكل مباشر على التوصل لكل الاتفاقيات المرحلية بعد ذلك مثل طابا والقاهرة وشرم الشيخ وواي ريفر...إلخ.

ومع تبدل الحكومة الإسرائيلية لأكثر من مرة بين حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو المعارض أصلا لكل اتفاقيات أوسلو وحزب العمل بقيادة إيهود باراك والذي كان شخصا معترضا على توقيع اتفاق أوسلو فلقد استمرت الرعاية الأمريكية لعملية السلام وعبر إدارتين متواصلتين للرئيس بيل كلينتون ومن خلال طاقم متفرغ لهذه المهمة من قبل الإدارة الأمريكية وانشغال الدبلوماسية الأمريكية وبشكل دائم في بعث الحياة في مسار عملية السلام ولقد أشبعت عملية السلام بين الجانبين اتفاقيات مرحلية كان يفترض لها أن تنتهي منذ زمن بعيد ومع ذلك كله فلم يتم تنفيذ إلا الجزء البسيط من تلك الاتفاقيات من قبل الجانب الإسرائيلي ورغم ذلك كله فقد بدأ الحديث بين الجانبين أنه لا بد من طرق باب مفاوضات الحل النهائي وذلك للتوصل إلى اتفاقية لإنهاء الصراع بين الجانبين.

و كان الجانب الأمريكي يصر على أن دوره هو رعاية عملية التسوية بين الجانبين وأنه ليس طرفا بالمفاوضات وأن دوره يقتصر على تذليل العقبات وجسر الهوة وتهيئة الجو المناسب لدى الأطراف المتفاوضة وعدم قيامه بالضغط على أي من طرفي الصراع إلا أنه كان مضطرا أحيانا للقيام بذلك كما حدث في قمة واي ريفر.

ومن وجهة النظر الفلسطينية الرسمية فإن الإدارة الأمريكية قد قامت بدورها في رعاية عملية السلام ولكنها كانت منحازة في غالب الأحيان لصالح إسرائيل ولم تقم بالضغط عليها لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة وهو ضغط لو تم سوف يكون لصالح عملية السلام وذلك لاعتبارات سياسية أمريكية خارجية وداخلية قد ذهب الطرف الفلسطيني ضحية لها كونه الطرف الأضعف في المعادلة ومن الصور التي تمثل بها هذا الانحياز الواضح هو تركيبة الطاقم الأمريكي المشرف على عملية السلام بين الجانبين الذي ضم الكثير من المتعاطفين مع إسرائيل.

في شهر تموز 2000 عقدت قمة كامب ديفيد الثانية، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى حل نهائي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي لكن لم يكتب لهذه القمة النجاح وانعكست سلبات ذلك على كافة المستويات عربيا وإقليميا ودوليا باعتبار أن القضية الفلسطينية هي مشكلة فلسطينية_إسرائيلية _عربية_ دولية.

وقعت هذه القمة تحت تأثير المعادلة الداخلية في إسرائيل في تلك الفترة بالتحديد، والتي سوف نأتي على شرحها في دراستنا هذه وظروف الائتلاف الحاكم الذي كان يقوده رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وتحت ضغط عامل الزمن الذي كان يطارد إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والذي لم يكن قد تبقى على نهاية مدة ولايته سوى أشهر قليلة. والجانب الفلسطيني لم تكن معادلاته الداخلية بعيدا عن هكذا تجاذبات، فالرئيس الفلسطيني كان يخشى أن تسجل عليه جهات المعارضة الفلسطينية أنه قدم تنازلات عن الثوابت الفلسطينية.

إضافة إلى أن هذه القمة كانت قمة للحل النهائي، بالرغم من وجود قضايا واتفاقيات مرحلية لم يتم تنفيذها بالرغم من التوقيع والمصادقة عليها من كلا الجانبين وبرعاية وشهادة أمريكية.

ومع فشل القمة واندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول 2000 وتصاعد أعمال العنف بين الجانبين، ازدادت اتجاهات التطرف داخل المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، مما هدد بنسف العملية السلمية برمتها، وأخذت الهوامش التي تتحرك في دائرتها قوى السلام في إسرائيل وفلسطين تتقلص إلى أضيق الحدود، بل وانضم بعض أركانها إلى خيار التصعيد والتوتر الذي اجتاحت المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني.

و كان إدراك القيادة الفلسطينية أن الأشهر الأخيرة في عمر الإدارة الأمريكية ليست أبدا التوقيت المناسب للحسم في قضايا كبرى بوزن ملفات الحل النهائي للقضية الفلسطينية. فقد بدا أنها أي القيادة الفلسطينية - تسير على خط مغاير لما تدفع باتجاهه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. ومن منطلق هذا الإدراك فقد سار التكتيك التفاوضي الفلسطيني عشية كامب ديفيد وأثناءه، على ثابتين أو لتحقيق هدفين هما: (قريع 2007)

الأول: التمسك بتنفيذ الاتفاقيات الانتقالية المبرمة، أو ما تبقى منها، وتحديدًا لجهة تنفيذ إعادة الانتشار الثالث الذي كانت السلطة الفلسطينية تطمح أن يمكنها من بسط سيادتها على ستين بالمائة من الأراضي الفلسطينية مع تواصل جغرافي فضلا عن امتلاكها لزام المعابر الحدودية وانتهائها من قضية الأسرى والمعتقلين.

والثاني: تمثل في التمسك بالحل الشامل، فلا اتفاق نهائي ولا إنهاء للصراع بصورة رسمية ونهائية قبل التوصل إلى حلول لمختلف القضايا موضع التفاوض، وفي مقدمتها قضية القدس.

أما التكتيك التفاوضي الإسرائيلي فقد سار هو الآخر لتحقيق هدفين مختلفين:
الأول: رفض توسيع السيطرة والسيادة الفلسطينية قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، ومن هنا جاء قرار إسرائيل بالمماطلة في تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات الانتقالية.

الثاني: الإصرار على التوصل للحل النهائي بالشروط الإسرائيلية وفي حال تعذر ذلك، تأجيل القضايا موضع الخلاف والخروج بإعلان ينهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويلزم السلطة بعدم اتخاذ إجراءات من جانب واحد، ويملي عليها طريق المفاوضات ممرا وحيدا وإلزاميا للبحث في المطالبات الفلسطينية، وفق أجندة زمنية مفتوحة إن أمكن أو بعيدة المدى إذا تعذر ذلك. والمؤكد أن كلا من فريقَي التفاوض كان يضع في حسابه احتمالات المواجهة ويتحسب لها.

وبتصاعد الأوضاع السياسية وتأزمها، وغياب أفق الحل السياسي للصراع بين الجانبين، حرص كل طرف على تحميل الآخر مسؤولية فشل القمة وتعثر العملية السلمية، وانفجرت انتفاضة الأقصى.

2.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في دور الطرف الثالث في التوصل لتسوية سياسية تفاوضية من خلال دراسة الحالة وفي هذا المجال سيتم دراسة دور الولايات المتحدة كطرف ثالث في مشاريع التسوية الفلسطينية_الإسرائيلية وفي "قمة كامب ديفيد 2000" كنموذج لهذا الدور ومن المعلوم أن رعاية العملية السلمية قد انحصرت منذ توقيع اتفاقية أوسلو بشكل واضح لتكون الولايات المتحدة هي الراعي الوحيد لها وبالتالي فإن هناك أهمية قصوى من وجهة النظر الفلسطينية لدراسة طبيعة الدور الأمريكي وذلك لتكوين تصور للتعامل مع هذا الدور أو التصرف على أساسه وقد جاءت أهمية هذه الدراسة لأهمية الحدث السياسي المتمثل في قمة كامب ديفيد 2000 والتي عقدت لتكون نتيجا للعملية السلمية التي بدأت في مؤتمر مدريد عام 1991 وتجسدت في توقيع اتفاقية إعلان المبادئ " أوسلو " في العام 1993، والتي تناولت القضايا السياسية والمصيرية بين الجانبين، ما تم تأجيله في المفاوضات المرحلية إلى المرحلة النهائية، وما أُصطلح على تسميته بتسوية الوضع النهائي وهي: (الحدود والأمن الاستيطان القدس اللاجئيين المياه) وهي أكثر القضايا تعقيدا وخلافة في الصراع العربي الإسرائيلي. وتعتبر هذه الدراسة ذا أهمية فشل قمة كامب ديفيد بالتوصل إلى حل للصراع بين الجانبين تلك المفاوضات التي كان من المفترض أن تؤدي إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتسبب انهيارها في اندلاع انتفاضة الأقصى.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث طبيعة دور الطرف الثالث في المفاوضات متخذة الدور الأمريكي في مشاريع التسوية التي طرحت بين طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي نموذجاً للبحث. وذلك من خلال دراسة هذا الدور في محطات مختلفة وهامة في مسيرة التسوية بين الجانبين ومنها مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو مع التركيز على قمة كامب ديفيد 2000 والبحث في المحطات التفاوضية المختلفة التي سبقت القمة كما ويهدف البحث إلى دراسة معمقة لأحداث ومناقشات قمة كامب ديفيد والقضايا التي طرحت خلالها وموقف كل طرف منها كما تبحث في مدى جدية وجاهزية طرفي النزاع الإسرائيلي والفلسطيني لتقديم تنازلات سياسية مؤلمة لهما للتوصل لتسوية شاملة ونهائية، و دور الطرف الأمريكي "الطرف الثالث" كراع لعملية السلام وبالتالي لمفاوضات كامب ديفيد، والتي كان الهدف منها إنهاء الصراع بين الجانبين وهل قامت الولايات المتحدة فعلاً بجهود مخصصة لتذليل العقبات التفاوضية، وتقريب وجهات النظر وجسر الهوة بين الجانبين.

4.1 مشكلة الدراسة:

مع ازدياد الجدل السياسي وخاصة بعد تعثر مسار عملية السلام بين الجانبين وإصرار كل طرف من أطراف الصراع على تحميل المسؤولية للآخر ومع خروج أصوات من بعض المراقبين و المختصين تحمل الولايات المتحدة "كطرف ثالث" مسؤولية التدهور الحاصل في عملية السلام وذلك كونها الراعي الوحيد للعملية السلمية أما بالنسبة لقمة كامب ديفيد 2000 فقد تباينت وجهات نظر الباحثين وانقسموا حول أحداث القمة ونتائجها كل باحث أو سياسي حسب عقيدته وخلفيته. فمنهم من حمل مسؤولية فشل المفاوضات للجانب الفلسطيني وتحديدًا للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومنهم من حمل مسؤولية فشل القمة للجانب الإسرائيلي ولرئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، وآخرون حملوا المسؤولية للجانبين معاً، والبعض الآخر حمل المسؤولية للإدارة الأمريكية كونها الراعي للقمة "الطرف الثالث" وقبل ذلك إنفرادها برعاية عملية السلام بين الجانبين.

أسئلة البحث:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو دور ومسئولية الطرف الثالث في حل النزاعات؟
2. هل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور الطرف الثالث "الوسيط النزاهة" خلال مفاوضات قمة كامب ديفيد 2000
3. هل أضاعت الإدارة الأمريكية فرصة تاريخية لتحقيق السلام بين طرفي الصراع

5.1 فرضيات الدراسة:

تطرح الدراسة الفرضيات التالية:

- 1- إن غياب مسئولية و حيادية لدى الطرف الثالث (الأمريكي) في رعاية العملية السلمية والانحياز الواضح لأحد طرفي الصراع قد أجهض مشاريع التسوية المطروحة.
- 2- إن عدم قيام الطرف الثالث بالتحضير الجيد للقمة، وتذليل العقبات التفاوضية كان سببا من أسباب فشل قمة كامب ديفيد 2000 وإضاعة فرصة تحقيق السلام.

6.1 الإطار النظري

دور الطرف الثالث في الصراع

تؤكد مسيرة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين أن فكرة الاستعانة بطرف ثالث ليست فكرة حديثة على شعوب المنطقة، وقد تم تداول هذه الفكرة عدة مرات وإذا كانت وقائع عشر سنوات وأكثر من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية قد بينت صعوبة حل الصراع دون تدخل فعال لطرف ثالث فإن مراجعة التجربة واستخلاص دروسها وعبرها يساهمان في بلورة دور ناجح لهذا الطرف أو ذاك.

ويطلق على دولة ما أنها طرف ثالث أو وسيط في صراع معين إذا ما اتخذت دورا مباشرا أو غير مباشر في حل صراع بين طرفين من المجتمع الدولي، ويعتبر الوسيط بأنه الطرف الثالث الذي يتدخل دبلوماسيا في الصراع بهدف المساهمة في تخفيفه أو تسويته على أن يكون هذا التدخل مقبولا من جانب الأطراف المتصارعة (بدران 1996).

وقد يهتم الطرف الثالث بحل الصراع الدولي لتخوفه من التورط في هذا الصراع أو نظرا لعدم رغبة هذا الطرف في إمداد حلفائه بالمساعدات سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو نظرا لرغبة هذا الطرف في عزل المنازعات الإقليمية عن الصراع بين الدول العظمى، أو تضرر مصالح الطرف الثالث من نشوب حرب بين الدول المتصارعة مما يجعل حل الصراع هدفا أساسيا لتجنب نشوب الحرب (مقلد 1970).

وقد تكون أهداف الطرف الثالث إما متعلقة بالمنطقة وإما متعلقة بعملية السلام، فما يتعلق بالمنطقة قد يهدف الطرف الثالث منه الحصول على موارد أولية أو قد يهدف إلى حماية مجموعة من المبادئ الأيديولوجية أو قد يهدف إلى تحاشي المواجهة مع غيره من الدول في المنطقة.

أما ما يتعلق بعملية السلام فقد يعطي الطرف الثالث أولوية إما للتحكم في الصراع وإما لحله. فالطرف الثالث يعتبر حليفاً في صراع ما إذا اشترك في مؤازرة أحد أطراف الصراع ضد الآخر، ويعتبر وسيطاً إذا ما تدخل دبلوماسياً في الصراع بهدف المشاركة في تسويته وأن تكون وساطته مقبولة لدى طرفي الصراع. ويجدر بالذكر أن الطرف الثالث يمكن أن يكون قد تبنى كلا من سلوك الحليف وسلوك الوسيط في فترة معينة.

فإذا ما أعطي الطرف الثالث أولوية للتحكم في الصراع كهدف من أهداف السياسة الخارجية فإنه سيغلب على سلوكه سلوك الحليف، وفي هذه الحالة فإنه من المتوقع أن يؤدي سلوك الطرف الثالث إلى التقليل من صراع الدولة التي يوجه ضدها التحالف.

وإذا ما أعطي أولوية لحل الصراع كهدف من أهداف السياسة الخارجية فسيغلب على سلوكه سلوك الوسيط وفي هذه الحالة فإنه يمكنه التأثير على السلوك التعاوني للدول المتصارعة بالنظر إلى الوظائف العديدة التي يستطيع أن يقوم بها كوسيط (بدران 1983).

وهذه الوظائف إما أن تسهل الاتصال وإما أن تسهل التنازلات، ولكي يقوم الطرف الثالث بدور فعال بين أطراف الصراع فلا بد وأن يتسم بعدة سمات لعل من أهمها:

1 - الحياد وامتلاك السلطة للضغط على الأطراف المتصارعة.

2 - الخبرة والمهارة.

3 - الثقة أو المصداقية في الوسيط.

4 - التأييد العام لجهود الوساطة من قبل أطراف النزاع.

وإذا ما نظرنا إلى دور إدارة الرئيس كلينتون كوسيط في عملية السلام فإن فهم بعض أبعاد هذا الدور يتطلب التطرق للمصالح الأمريكية التي تدفعها للتدخل كوسيط في هذه العملية.

وقد يهدف الطرف الثالث من خلال دوره إلى تحقيق أهداف مختلفة له أو للحصول على مواد أولية أو حماية مصالحه ومبادئه وقد يهدف إلى التحكم في الصراع أو حله ويعتبر الطرف الثالث وسيطاً في الصراع الدولي إذا تدخل دبلوماسياً بهدف المشاركة في تسوية هذا الصراع وأن تكون وساطته مقبولة لدى طرفي الصراع (s.touva 1975)

إن دراسة عملية السلام منذ مؤتمر مدريد 1991 يبين أنها انطلقت برعاية طرف ثالث تمثل في دور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وظل دور هذا الطرف موضع تداول بين الفلسطينيين

والإسرائيليين حتى جولة المفاوضات في طابا "1994. وقد أصر الجانب الإسرائيلي على حصر دور الطرف الثالث في الدور الأمريكي فقط ولم تتمكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالشريك الآخر أي الطرف الروسي. وجدير بالذكر أن دور الطرف الثالث ورد ذكره في الأسس التي قامت عليها عملية السلام فقد أشار اتفاق أوسلو على سبيل المثال في المادة 7 (للأطراف أن تتفق على عرض المنازعات التي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

دور الطرف الثالث "الدور الأمريكي"

و هذا الدور تقوم به دولة ما كطرف ثالث لها من الإمكانيات والقدرات في التأثير على الأطراف الأخرى وهذا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية لما تتمتع به من قدرات في التأثير على الآخرين.

ويتبين من خلال الدور الأمريكي في هذه الدراسة تلك العلاقة المرتبطة بين أهداف وسلوك الطرف الثالث وتأثيره على سلوك الآخرين وأسباب ودوافع تدخل الولايات المتحدة في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والدور الكبير الذي قامت به كدولة عظمى وهناك تأثير لدور الطرف الثالث على سلوك الدول المتصارعة ولذلك أسباب سواء الدعم بالسلاح أو المساعدات المالية أو الدعم السياسي.(2001 b.quant)

ويعني الدور الأمريكي ما قام به ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية من دور في رعاية وتوجيه المفاوضات التي تمت بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

مفهوم المفاوضات:

تتضمن كلمة "مفاوضات" باللغة العربية جانبي الأخذ والعطاء. وتعني باللغة الإنجليزية "العملية التي تقوم على اجتماع طرفين أو أكثر لإجراء مباحثات بهدف التوصل إلى اتفاق حول قضية ما " وسوف نورد عدة تعريفات لتوضيح هذا المفهوم:

المفاوضات: تفاعل بين الأطراف المتنازعة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المطروحة بينها.(Royce, 1973).

المفاوضات: عملية يحاول أطراف النزاع من خلالها حل النزاع والتوصل إلى اتفاق. (Kennedy,1952)

إن التسوية وحسب التعريفات السياسية والقانونية المهمة بالموضوع هي محصلة لموازن القوى الراهنة وقت إبرامها "إنها محصلة علاقات وقوى وحقائق فعل بين طرفين أو أكثر تخلق الإحساس بالحاجة للاتفاق على شيء ما بشروط ومواصفات مشتركة أو على الأقل مقبولة لدى جميع الأطراف". (بدران، 1983)

أو هي (الحل الوقتي الذي قد تقضي بالالتجاء إليه ظروف التو والساعة) والنظر إلى التسوية باعتبارها "الحل الوقتي" الذي تقضي به ظروف التو والساعة يختلف جذريا عن القول بأنها حل نهائي وشامل. (بدران، 1983)

مبررات التفاوض: (بلانتين، 2006)

- لأن التفاوض مطلب فلا بد أن يكون له مبررات تقنع الأطراف المتنازعة ومنها:
- 1- يجب أن يكون هناك أمر هو بؤرة النزاع وفكرته، يكون سببا لقبول مبدأ التفاوض.
 - 2- يجب أن يعرف المتفاوضون بأن مصلحة ما سوف تتحقق لهم من خلال التفاوض، وأن هذه المصلحة لن تتحقق إلا من خلال التفاوض.
 - 3- أن تقتنع الأطراف المتفاوضة بأن كل شيء قابل للنقاش ويمكن طرحه على طاولة البحث، ويدلي كل طرف بدلوه على طاولة التفاوض، وي طرح ما يريد ويستمع في نفس الوقت لمطالب الطرف الآخر.
 - 4- يكون القلق والتوتر هو المسيطر على طرفي التفاوض وكل منهما يرغب في أخذ الجانب الأكبر من المكاسب.

وعادة ما يتم التنازل أو الإذعان لمطالب الطرف القوي بين أطراف متحاربة انتصر فيها طرف على آخر عسكريا، فيستسلم الطرف المهزوم دون قيد أو شرط، لاعتقاده أنه لا أمل له في التغلب على الطرف المنتصر، ويعد التنازل محصلة أو نتيجة لجهد تفاوضي تتم ممارسته على الطرف المتنازل أو الطرف المانح للحق المتنازل عنه، ومن ثم يتم تحديد حجم وطبيعة ومقدار هذا الحق بناء على القدرة والجهد التفاوضي للطرفين، أي للمتنازل عن الحق والطرف المتنازل له. (الخضير، 1988)

ويختلف التفاوض عن "التحكيم" في أن التفاوض يتضمن مواجهة مباشرة بين أطراف التفاوض، ولا يتضمن التحكيم ذلك، وإن كان التحكيم يتضمن دخول طرف آخر في النزاع بين أطراف التفاوض، على عكس التفاوض الذي يفترض المواجهة بين أطراف التفاوض.

والتحكيم هو شكل من أشكال فض النزاع والذي يتم اللجوء إليه عند الوصول إلى نقطة اختلاف وإصرار كل طرف على رأيه، عندها يتم اللجوء إلى طرف ثالث يرتضي الطرفان حكمه حتى لا يتم تفويض العملية التفاوضية بين الطرفين المتفاوضين. وقد يتطور التحكيم أحيانا من التحكيم بشأن نقطة معينة إلى رعاية للعملية التفاوضية بمجملها، وهذا شائع في المفاوضات السياسية، وأن الراعي يتبنى كل نتيجة العملية التفاوضية ويقدم الدعم لها. (أبو شيخة، 2000)

ومن البديهي أن اقتراب التسوية من السلام العادل أو ابتعادها عنه مرتبط بدرجة التفاوت في موازين القوى بين الطرفين أو الأطراف المتنازعة، فكلما ازداد الاختلال في موازين القوى لحساب طرف على حساب الطرف الآخر كلما ابتعدت التسوية عن مفهوم العدالة أو السلام العادل واقتربت من مفهوم الاستسلام أو تسوية الأمر الواقع، أو بصيغة أخرى يمكن القول أن تحويل التسوية من مجرد فكرة أو رغبة غامضة أو (استسلام مشرف)، إلى ممارسة أو سلوك قريب من شروط السلام العادل يجب أن يتوفر على:

- 1- توفر رغبة حقيقية لدى أطراف الصراع بالوصول إلى تسوية عادلة.
- 2- اقتناع كل طرف أن التسوية لن تكون انتصاراً مطلقاً له ولا هزيمة مطلقة، وإذا شعر أي طرف أن حصيلة التسوية بالنسبة له تساوي صفراً، وبالتالي شعر الطرف الآخر أن التسوية بالنسبة له هي تحقيق كل شروطه، فالتسوية في هذا الأمر لن تكون إلا وثيقة استسلام.
- 3- توفر قيادة سياسية لدى أطراف النزاع، قوية و متماسكة وتحظى بالشرعية أو قدرة على التحكم في مسار التسوية، وأن تكون مؤمنة بالقضية التي تتباحث بشأنها.
- 4- أن تنطلق المفاوضات الممهدة للتسوية في ظل تقارب في موازين القوى، أو أن تكون الأطراف المتفاوضة قادرة على تعديل موازين القوى أو تقتنع الأطراف الأقوى بأن الطرف الآخر يتوفر على إمكانات مستقبلية لتعديل موازين القوى، فيسعى لاستباق ذلك بتقديم بعض التنازلات.

وهنا تبرز الحاجة مرة أخرى لضرورة وجود " الطرف الثالث " في المفاوضات كي يقوم بضبط كل هذه التوازنات في العملية التفاوضية.

إذن التسوية تؤسس اعتماداً على موازين القوى، أي أن ما يتم الاتفاق عليه وما يحصل عليه كل طرف يستند إلى ما يملكه على أرض الواقع من عناصر القوة والتأثير، وبالتالي تستبعد من التسوية كامل الحقوق الوطنية التاريخية المشروعة أو المزعومة لكل طرف، أي أن التسوية بشكل

آخر تؤسس على حق القوة وليس على قوة الحق. كما يجب الإشارة هنا إلى أن القول باستناد التسوية إلى موازين القوى لا يعني بالضرورة أن تكون موازين القوى الفعلية أو الحقيقية، بل موازين القوى كما يراها المعنيون والتي قد تكون راهنة أو مستقبلية محققة، وقد تكون عسكرية أو اقتصادية أو مستمدة من علاقات وتحالفات دولية أو إقليمية.

7.1 منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة، وهو تقنية هامة لاستقصاء تفاصيل مشكلة سياسية معينة. وهي تشمل تجميع البيانات حول هذه المسألة، ومع أن دراسة الحالة تكون كافية لاستخلاص نتائج عامة، إلا أنها قد تكون مفيدة في صياغة فرضيات إضافية ووضع مخططات لدراسات أخرى مترابطة تستخدم تقنيات أكثر شمولية وموضوعية في الاستقصاء العلمي. (الدجاني 1997). وكذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي. ويتم ذلك من خلال دراسة ظاهرة من الظواهر عن طريق جمع معلومات وافية ودقيقة حسب الواقع ووصفها وصفا يوضح خصائصها وأسبابها، للوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها. (الدجاني، 1997). وسوف يتم تحقيق ذلك أيضا من خلال استعراض الدراسات السابقة والأبحاث ذات العلاقة والمتوفرة بالمكتبات وكذلك المواقع الإلكترونية.

8.1 حدود البحث:

المحدد الزمني: 2000 2006. حيث أن الدراسة ستبحث في دور الولايات المتحدة كطرف ثالث في رعاية عملية السلام ، متخذة من قمة كامب ديفيد 2000 نموذجا لهذا البحث ، ومن المعلوم أن هذه القمة قد عقدت في العام 2000، وان تداعيات فشلها امتدت الى ما بعد ذلك، ولكن سيقوم الباحث بعرض لفترة سابقة من اجل جعل القارئ ملما بحديثيات الدراسة.

محددات الدراسة:

لم تمر سوى سبعة أعوام على عقد قمة كامب ديفيد وتعتبر هذه الفترة الزمنية غير كافية لتمكن الباحثين من القيام بالبحث والدراسة المتعمقة والموضوعية لكل جانب من جوانب هذا الموضوع ولذلك هنالك القليل من المصادر في اللغة العربية التي يمكن الرجوع إليها كمصادر علمية لهذه الدراسة، لذا سيعتمد الباحث أحيانا على بعض المصادر الأجنبية والمقابلات الصحفية والتقارير لإغناء البحث.

9.1 مصادر الدراسة:

تعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وتحليل منشورات وإصدارات المؤسسات الإعلامية من برامج ونشرات ودراسات وتقارير دورية ومؤلفات الكتب المصادر الأساسية للدراسة ولذلك كان لابد من جمع المعلومات عن طريق القيام بزيارة المكتبات سواء الجامعية، أو العامة والخاصة، ومتابعة الدوريات والصحف، والتقارير والنشرات التي تصدر عن مراكز الأبحاث بالإضافة إلى الشبكة الإلكترونية الإنترنت.

تقسيم الدراسة:

ستحتوي هذه الدراسة على سبعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول:

يطرح هذا الفصل الإطار العام للبحث والمشكلة التي سيعالجها. ويستعرض أيضاً أهمية الدراسة وأهدافها وحدودها والمنهجية المتبعة فيها وتعريف بعض المفاهيم والمصطلحات الرئيسية.

الفصل الثاني:

في هذا الفصل سيتم مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي قسمها الباحث إلى قسمين الأول: عرض موجز وتاريخي للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية عبر محطات زمنية متعددة وذلك في ظل إدارات أمريكية مختلفة، لفهم أسباب ومبررات المواقف الأمريكية المختلفة تجاه الفلسطينيين وقضيتهم السياسية. وصولاً إلى بداية الحوار الفلسطيني الأمريكي الرسمي، وكذلك الاستعراض الموجز والتاريخي لعملية السلام، وذلك منذ انطلاقتها بين الجانبين في مؤتمر مدريد و مروراً بكل المراحل التفاوضية، وصولاً إلى الفترة التي سبقت قمة كامب ديفيد.

أما القسم الثاني: فيتناول الدراسات التي تحدثت عن صلب قمة كامب ديفيد و الظروف التي سبقت انعقادها والأجواء التي خيمت على القمة أثناء انعقادها، والقضايا الخلافية التي استعصت على الحل أثناء القمة، وطبيعة الدور الأمريكي في رعاية القمة أي حقيقة ما جرى في قمة كامب ديفيد. وسوف يتم تقسيم الدراسات المنشورة عن كامب ديفيد إلى قسمين، الأو يستعرض ما كتب باللغة العربية والثاني يستعرض ما كتب باللغة الإنجليزية.

الفصل الثالث:

يشرح هذا الفصل طبيعة الموقف الأمريكي السياسي من القضية الفلسطينية وكيفية تشكل هذا الموقف، وذلك بالتسلسل الزمني حيث يقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول يتحدث عن الخلفية

التاريخية للموقف الأمريكي من الفلسطينيين، والثاني يتحدث عن الموقف من القضية الفلسطينية منذ سنة 1916-1990.

الفصل الرابع:

يتحدث عن استئناف الحوار الفلسطيني الأمريكي وإطلاق عملية السلام في إطارها الدولي والعربي، ويتناول هذا المبحث الخلفية التاريخية لعملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ انطلاقها في عام 1991 في مؤتمر مدريد والمراحل التفاوضية اللاحقة وكذلك مرجعية عملية السلام وانتقالها من مرجعية الإطار الدولي إلى أن تكون تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وسيشتمل الفصل على بعض المشاريع الأمريكية للتسوية في تلك الفترة وأوجه الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل.

الفصل الخامس:

يتناول هذا الفصل بداية استئناف الاتصالات السياسية بين الجانبين، وذلك في فترة ولاية رئيس الوزراء الإسرائيلي (باراك)، وبرعاية أمريكية، وكذلك تفاصيل القناة الخلفية للمفاوضات حول الوضع النهائي التي سبقت عقد قمة كامب ديفيد، والتي أريد منها التهيئة لعقد القمة.

الفصل السادس:

يتناول قمة كامب ديفيد 2000، و لجان العمل التي شكلت في القمة و القضايا التي بقيت عالقة وأدت إلى فشل القمة، وموقف كل طرف تجاه كل قضية من القضايا المطروحة، والخطوط الحمراء التي ظل كل جانب غير قادر على تجاوزها وسوف نبحت بالتفصيل في طبيعة الدور الأمريكي في إدارة أعمال القمة وتبيان أسباب فشلها وبالتالي محاولة تحديد المسؤولية عن فشل قمة كامب ديفيد.

الفصل السابع:

يلخص هذا الفصل أهم الأفكار التي تطرقت لها فصول الدراسة وذلك بالإجابة على الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة هذه الدراسة لتقديم إجابة موضوعية حول أسباب فشل قمة كامب ديفيد ومن المسئول عن فشل هذه القمة وعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

1.2 مقدمة:

من أجل فهم أفضل لموضوع هذه الدراسة سوف يقوم الباحث بتقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين، الأول نتناول فيه الدراسات التي تحدثت عن العلاقة الفلسطينية الأمريكية بشكل متسلسل وتاريخي وذلك بعرض أسباب وخلفيات الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية وكيفية تعامل الولايات المتحدة مع الفلسطينيين ومع حقهم السياسي أو حقهم في تقرير المصير أو تمثيل أنفسهم وكيف أن الولايات المتحدة ظلت تنكر على الفلسطينيين هذا الحق وبقيت تعتبرهم جزءاً من الصراع العربي الإسرائيلي والذي هو بدوره أيضاً جزء من الصراع العالمي بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مثل الكتاب الذي تحدثت عن سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين، وحمل عنوان "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" وسوف نقوم بهذا الجزء باستعراض بعض الدراسات التي تناولت تطور مفهوم التمثيل السياسي لدى الفلسطينيين أنفسهم وكيفية تعامل الولايات المتحدة مع هذا التطور وكذلك بدايات الحوار الفلسطيني الأمريكي وعن التساوق الدائم للإدارات الأمريكية التي تعاقبت في تلك الفترة مع المواقف الإسرائيلية وناقش في هذه المراجعات تبدل الواقع الدولي الجديد بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وكذلك الواقع الإقليمي بعد حرب الخليج الأولى والمبادرة الأمريكية التي أتت كاستجابة لتلك الظروف. وبداية انطلاقة عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وذلك في مؤتمر مدريد عام 1991 حيث كان إطار العملية السلمية هو قرارات الشرعية الدولية وبالنسبة لرعاية العملية السلمية فقد كانت دولية وفي تلك الفترة كان الطرف الفلسطيني جزءاً من الإطار العربي العام إذ سوف نتناول في القسم الأول تلك الفترة مروراً بالمفاوضات السرية التي أدت إلى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" 1993. وبعد ذلك خروج المفاوضات من رعايتها الدولية إلى أن تكون تحت رعاية أمريكية محضة وذلك نتيجة لتغيير الظروف الدولية أو نتيجة لرغبة إسرائيلية كما يرى البعض. وبالتالي رعت الولايات المتحدة كل المفاوضات الثنائية بين الجانبين وقد تم التوقيع على أكثر من اتفاقية ثنائية مثل اتفاقية طابا والقاهرة وواي ريفر وتفاهمات شرم الشيخ.

أما القسم الثاني من هذا الفصل فسوف يركز بشكل أساسي على عرض ومراجعة الدراسات التي تتعلق بقمة كامب ديفيد 2000، بحد ذاتها والتي هي موضوع دراستنا، وبطبيعة الحال سوف تسعى الدراسة في هذا القسم إلى البحث وبصورة واقعية في مجريات تلك القمة، وكذلك المفاوضات السرية والتمهيدية التي سبقت عقد القمة للتهيئة لها، وعرض موقف كل من الجانبين

الفلسطيني والإسرائيلي في تلك القمة والقضايا التي كانت سببا للخلاف وسببا في فشل القمة وعرض حقيقة الدور الأمريكي في هذه القمة ومدى قيامه بدور الوسيط النزيه، وقد تناولنا في مراجعتنا هذه عدة كتب هامة منها كتاب لأحمد قريع تحدث فيه عن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وكان عنوانه "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق" وكذلك كتاب السلام المفقود ل"دينس روس" منسق عملية السلام الأمريكي في الفترة "1997-2001".

وبالتالي عرض أسباب فشل القمة ومن هو المسئول عن فشل هذه القمة؟ وعليه فقد اعتمدت هذه الدراسة في مصادرها ومراجعتها على طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي وراعي عملية السلام ومن الذين شاركوا في عملية التفاوض ومن راسمي السياسات ومن الباحثين والأكاديميين المهتمين في دراسة النزاع العربي الإسرائيلي وعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. بالإضافة إلى البيانات والوثائق والاتفاقيات وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

2.2 الدراسات التي تناولت العلاقة التاريخية، والاهتمام السياسي الأمريكي بفلسطين.

في كتاب من إعداد مركز دراسات الوحدة العربية حمل عنوان (فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون) والذي شارك في إعداده مجموعة من الباحثين المتخصصين في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ومن جنسيات مختلفة ومن تحرير ميخائيل سليمان الكاتب والباحث العربي المعروف، حيث احتوى هذا الكتاب على دراسة تفصيلية وشاملة للسياسة الأمريكية بشأن فلسطين من عهد الرئيس ويلسون إلى ولاية الرئيس بيل كلينتون الأولى. ففي دراسة تضمنها الكتاب السابق ذكره للدكتور ميخائيل سليمان نفسه حملت عنوان "فلسطين والفلسطينيون في العقل الأمريكي" يفيد أنه وحتى نهاية القرن التاسع عشر وكنتيجة لعوامل أمريكية داخلية ولمواقف "موروثة" من الأوروبيين لم يكن للفلسطينيين أثر على الإطلاق في الوعي الأمريكي، أو كان ينظر إليهم نظرة سلبية، وقد عانى الفلسطينيون بشكل خاص من حقيقة مفادها أن الأمريكيين نظروا إلى فلسطين بصفاتها الأرض المقدسة ذات الصلة بالمسيحيين واليهود. (سلمان، 1996)

وفي دراسة للدكتور هشام احمد حملت عنوان "جذور إنكار الحق" حيث وردت تلك الدراسة في كتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" و غطت تلك الدراسة الفترة ما بين وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية: حيث تفيد هذه الدراسة أن السياسة الأمريكية بدأت تهتم بالشئون الفلسطينية خلال الحرب العالمية الأولى. ففي العام 1916 شدد الرئيس (ويلسون) على

أن لكل شعب الحق في تقرير المصير. حيث أن الولايات المتحدة دعمت من حيث المبدأ فكرة تقرير المصير ولكنها لم تتدخل لتحقيق ذلك بل إن الرئيس (ويلسون) قد خضع للضغط من بعض أصدقائه ومساعديه المناصرين للصهيونية فقبل فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين.(أحمد، 1996)

أما (فرد ولسون) في دراسته التي وردت في كتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" والتي حملت عنوان "إدارة ترومان والفلسطينيون" فيفيد الباحث أن الاهتمامات الأساسية للسياسة الأمريكية في ذلك الوقت تتمثل بالإنعاش الاقتصادي لأوروبا الغربية، ومحاولة إبعاد السوفيت عن الشرق الأوسط.

و كان هناك خلل في الطريقة التي نظر بها عدد من الحكومات الأمريكية إلى القضية الفلسطينية، وقد نظرت الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين لا بصفتهم شعباً يبتغي وطناً وله حقوق مشروعة بتقرير مصيره، بل فقط بصفتهم لاجئين يحتاجون إلى التوطين.

أما (دبورا جرنز) ففي دراسة له حملت عنوان "فرص أفلتت وسبل لم تسلك" والتي تضمنها كتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" فيشير إلى أن السياسة الأمريكية في فترة إدارة إيزنهاور قد تمحورت حول حماية مصالحها الإستراتيجية والتي ركزت على الدفاع عن أوروبا الغربية ونموها واحتواء الشيوعية، وهي أهداف تترتب عليها الحاجة إلى تدفق مطرد للإمدادات النفطية من الشرق الأوسط والحاجة إلى استقرار الدول العربية المؤيدة للغرب. فإذا هددت أعمال إسرائيل تلك الأغراض (كما حدث خلال غزو السويس في عام 1956م وبعده)، فإن إدارة (إيزنهاور) لم تتردد في انتقاد إسرائيل. بيد أنه لم يكن من شأن أي شيء من هذا أن يساعد الفلسطينيين مساعدة تذكر، فهؤلاء ينظر إليهم، هذا إذا نظر إليهم على الإطلاق، بصفتهم لاجئين لا بصفتهم شعباً له مطامح وطنية والحق بتقرير المصير.(جرنز، 1996)

هناك دراسة في كتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" حملت عنوان "إدارة كارتر والفلسطينيون" من إعداد (جانس تيري) تناولت الحديث عن قمة كامب ديفيد الأولى التي عقدت في فترة الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) وعن الموقف الفلسطيني منها الذي أوضح إن جيمي كارتر يريد تسوية شاملة للمنازعات (بالمفهوم الأمريكي) القائمة بين الفلسطينيين والعرب من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. وبالتالي، فإن إدارته بدأت باتصالات وبمباحثات غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية -بل إنها أوشكت على الاعتراف بها رسمياً إلا أن جاءت في النهاية اتفاقات كامب ديفيد ومجريات أمورها وكانت من حيث الأساس استمراراً لأسلوب

الخطوة - خطوة الذي كان يدعو إليه ويطبقه هنري كيسنجر. إن الإخفاق في التوصل إلى تسوية شاملة (حسب المنظور الأمريكي) تضم الفلسطينيين يعزى إلى الجهد القوي الذي بذله اللوبي الصهيوني الذي يفسر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أنه مباراة صفرية تتساوى في الأرباح والخسائر، كما يعزى إلى دبلوماسية أنور السادات الشخصية وذهابه إلى القدس، وإلى أن إدارة كارتر تجاهلت أو أساءت تفسير الواقع الذي مفاده أنه ما من حل يكون مقبولاً في العالم العربي وهو ينكر على الفلسطينيين حق تقرير المصير. ثمة سبب آخر للإخفاق يكمن في قوة العاطفة المناصرة لإسرائيل في أوساط موظفي البيت الأبيض والكونغرس والصحافة والرأي العام. (تيري، 1996)

أما الدكتور محمد شديد وفي كتاب صدر عام 1985 حمل عنوان "الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية" فيتناول علاقة الولايات المتحدة بفلسطين على مراحل مختلفة وفترات تاريخية منذ 1700 - 1948 ثم يتحدث عن الفترات اللاحقة التي تلت إنشاء دولة إسرائيل والدعم الأمريكي لها وكيف أن الولايات المتحدة قد حشدت كل الدعم في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح استصدار قرار الاعتراف بإسرائيل ويتحدث بالتفصيل عن العديد من المبادرات الأمريكية التي قدمت بعد ذلك لحل المشكلة الفلسطينية والتي تم حصرها فقط في قضية اللاجئين كقضية إنسانية فقط، وعن سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين يقول الدكتور شديد: كثيراً ما يقال أن ليس للولايات المتحدة أية سياسة تجاه الفلسطينيين وان لديها سياسة عامة تجاه الشرق الأوسط. في الواقع فإن الولايات المتحدة أعطت دائماً الفلسطينيين دوراً مركزياً في اعتباراتها الشرق أوسطية وأن نظرة الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين نابعة من سياستها إزاء إسرائيل ويبرر صانعو السياسة ذلك مراعاة للرأي العام الأمريكي أو (اللوبي الصهيوني) النافذ. إلا أن هذا التحليل يتجاهل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وأحد العوامل التي تقف وراء جهود أمريكا البائسة لحل القضية الفلسطينية. (شديد، 1996)

تقول الكاتبة (تشريل روبنبرغ) في دراستها التي حملت عنوان "إدارة بوش والفلسطينيون" والتي تضمنها كتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" في تحليلها للسياسة الأمريكية في عهد إدارة جورج بوش الأب (1988م - 1992م): إن السياسة الأمريكية لم تكن كما جرى عليه التصور الشائع من أن إدارة بوش كانت أكثر توازناً بشأن القضية الفلسطينية من الإدارات التي سبقتها ففي واقع الأمر درجت إدارة بوش على السياسة الأمريكية السابقة برفض الحقوق المشروعة للفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة واختيار زعمائهم، ويضاف إلى هذا عدم وجود أي دليل على أن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية قد تدهورت إلى

حد يهدد بالخطر الشراكة الوثيقة القائمة بين البلدين. أما الذي حدث حقاً فهو التصاعد الساخن في لهجة الخطاب أحياناً وإبداء بعض الملاحظات التي بدت عدائية على نحو مكشوف في ما عدا ذلك استمرت إدارة بوش بقبول إسرائيل بصفتها دعامة إستراتيجية، وكان تعاوناً وثيقاً في قضايا عسكرية واستخبارية، وزودتها بمبالغ طائلة من المعونة المالية.(روبنبرغ 1996).

أما (جو ستورك) في بحثه "إدارة الرئيس كلينتون والقضية الفلسطينية" والتي تضمنها كتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون". تناول سياسة الولايات المتحدة في فترة إدارة (بيل كلينتون) (1992م-2000م) فهو يرى إن بيل كلينتون كان مناصراً لإسرائيل إلى أقصى الحدود بيد أن بؤرة الاهتمام الأساسية الإستراتيجية للولايات المتحدة حين دخل (كلينتون) البيت الأبيض كانت موضوع الخليج وكيفية الحفاظ على المصالح الأمريكية هناك والسير بها قدماً. وكانت حرب 1990-1991 في الخليج قد أدت إلى تدمير العراق كقوة عسكرية رئيسية وضمنت للولايات المتحدة قدرتها على رسم الخريطة السياسية هناك وتحقيق هذا الغرض الأساسي اتجهت إدارة (كلينتون) نحو الحصول على تسوية فلسطينية (وعربية) إسرائيلية وذلك لتجنب أية مشاكل هناك تؤثر سلباً في وضع أمريكا في الخليج. بيد أن تعيين كلينتون عناصر مؤيدة لإسرائيل مثل دعماً أمريكياً قوياً لهاً لقد كان الميل المناصر لإسرائيل، في حقيقة الأمر، من القوة بحيث توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى المبادئ العامة لاتفاق أوسلو في النرويج، بعيداً عن الضغط الأمريكي وأساليب التأخير الأمريكية وما إن تم التوصل إلى ذلك حتى احتضن كلينتون الاتفاق غير أنه ليس ثمة دليل يفيد بأن إدارة (كلينتون) قد غيرت من موقفها المناصر لإسرائيل. (ستورك 1996).

الكاتب الفلسطيني ممدوح نوفل عضو اللجنة العليا لمتابعة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، والذي شارك في أعمال مؤتمر مدريد عام 1991. في كتابه "الانقلاب" - المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مدريد واشنطن القصة الكاملة للأحداث اليومية و مجريات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

وبين الكاتب الأوضاع والظروف والتحركات الدولية والعربية التي سبقت مبادرة الرئيس بوش، ومهدت الطريق أمام انعقاد مؤتمر مدريد. و روايته للوقائع الكاملة للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي تمت في واشنطن، بدءاً من قصة القرار الفلسطيني بالتعاطي الإيجابي مع المبادرة الأمريكية وتشكيل الوفد الفلسطيني للمفاوض، مروراً كما أسماه "بحوار الطرشان" الذي تم بين الوفد الفلسطيني للمفاوض وممثلين عن الحكومة الإسرائيلية في عهد "شامير"، وبالمفاوضات التي تمت لاحقاً في عهد حزب العمل. وانتهاءً بانقائها سرا إلى مسرب أوسلو السري. وبصرف النظر

عن آراء المؤيدين والمعارضين لعملية السلام الأمريكية التي بدأت في 30\10\1991، فالثابت أن مؤتمر مدريد كان بمثابة حدث تاريخي كبير، مثل الحد الفاصل بين حقبة قديمة من تاريخ شعوب ودول المنطقة، وأخرى جديدة لا زالت في طور التشكل والتكوين. وجاءت التطورات السياسية اللاحقة لتؤكد أن قرار أطراف الصراع بالذهاب إلى مدريد كان بمثابة انقلاب على الذات وعلى كل مقدساتهم الفكرية والسياسية التي التزموا بها نصف قرن من الزمن، وعلى تاريخهم الذي صنعوه وزرعوه في أذهانهم جيلاً بعد جيل، وعلى أحلامهم التي أوهموا أنفسهم بها. وذلك من وجهة نظر الكاتب.

ويرى نوفل أن اتفاق أوسلو السري هو الابن الشرعي لمؤتمر مدريد، وذات الشيء ينطبق على اتفاق الاعتراف المتبادل، وعلى اتفاق طابا، فكلها تم التوصل لها بفضل تواصل مسيرة المفاوضات الفلسطينية والعربية - الإسرائيلية، وتجاوزها العراقيل والصعوبات الكبيرة والمتنوعة الطبيعية والمفتعلة التي واجهتها على الطريق. (نوفل، 1996)

يصف الكاتب د. نصير عاروري أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس سابقاً، في الولايات المتحدة الأمريكية في كتابه "الوسيط غير النزيه" والذي صدر عام 2003، وهو ما تهوى الإدارات الأمريكية المتعاقبة بما فيها إدارة بوش الراهنة - نعت نفسها به في سياق تعاملها مع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي. ويثبت أن هذا الوسيط النزيه لم يكن سوى وسيط خادع بامتياز خلال مسيرة تدخل في الشرق الأوسط تتصف بالاضطراب والتدهور. (عاروري، 2003) يوجه عاروري في كتابه نقداً قوياً وشديداً للسياسة الأمريكية نحو فلسطين والكيفية التي أدارت بها الولايات المتحدة عملية السلام منذ العام 1967 م والتوجهات الخاطئة والمضطربة التي رافقت السياسة الأمريكية حتى يومنا هذا فهي من جانب منحازة انحيازاً كاملاً لإسرائيل ومن جانب آخر ترعى عملية السلام بين الجانبين والتوفيق بين هذين الخيارين لا يؤدي إلى سلام عادل ونزيه يلبي الحقوق الطبيعية للجانب الفلسطيني، رغم الظهور الإعلامي للإدارة الأمريكية بمواصلة دورها الراعي للعملية السياسية وخاصة بعد مسار أوسلو الذي لم يؤدي إلا للفشل المستمر للنهج الأمريكي فيما يسمى عملية السلام.

أما محمود عباس أبو مازن، فقد تحدث في كتاب صدر له في العام 1994، وحمل عنوان "طريق أوسلو - موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات". ويتحدث في كتابه عن البدايات الأولى للحوار الفلسطيني الإسرائيلي والذي كان قد بدأ الحديث عنه والترويج له داخل أوساط القيادة الفلسطينية في منتصف السبعينات، وعن تشريع هذا الحوار بتغطيته بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1977. بقوله إن المجلس اتخذ قراراً إيجابياً يشير إلى أهمية العلاقة والتنسيق

مع القوى اليهودية الديمقراطية، والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه، ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة. وأنه قد جرى التأكيد على هذا القرار في الدورات اللاحقة للمجلس الوطني في العام 1981 و1982 و1988 في وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني وكذلك في المؤتمر العام الخامس لحركة فتح في العام 1989.

ويتحدث محمود عباس عن مؤتمر مدريد والظروف التي سبقت انعقاده في المحيط العربي والدولي، والتي لم يكن بالإمكان النأي بالقضية الفلسطينية بعيدا عن تداعياتها والمتمثلة بانهييار الإتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة. وكذلك حرب الخليج ونتائجها، وتصدع العلاقات العربية العربية كنتيجة لها.

وفي حديثه عن مؤتمر مدريد يشير محمود عباس إلى الدور الأمريكي قبل وأثناء انعقاد المؤتمر وكيف أن الإدارة الأمريكية قد تبنت مواقف الحكومة الإسرائيلية (اسحق شامير)، والذي كان يرفض الإقرار بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وكذلك بأن مؤتمر مدريد يجب أن يعقد على أساس السلام مقابل السلام وليس الأرض مقابل السلام وأن يكون التمثيل للفلسطينيين ضمن الوفد الأردني المشترك وأن يقتصر هذا التمثيل فقط على سكان الضفة الغربية باستثناء القدس وقطاع غزة وكذلك أن تكون كل من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي مدعوة للمؤتمر فقط وليست راعية.

وعن اتفاق "أوسلو" يتحدث محمود عباس عن البدايات الأولى للاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية، التي أدت إلى فتح القناة السرية للتفاوض وبالتالي التوقيع على اتفاقية أوسلو ويفيد محمود عباس بأن تلك البداية كانت في العاصمة البريطانية "لندن" مع أحمد قريع الذي كان يشرف على المحادثات المنبثقة عن مؤتمر مدريد والجارية هناك، ودخول بعض الدبلوماسيين الأوروبيين " النرويجيين" على خط الوساطة بين الجانبين. وكذلك أن الظروف في تلك الأثناء كانت تتغير في إسرائيل بفوز حزب العمل في انتخابات الكنيست التي جرت في شهر حزيران من العام 1992 وكذلك فوز الديمقراطيين بانتخابات الرئاسة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون.

ويروي أبو مازن البدايات الأولى للمحادثات السرية التي جرت في العاصمة النرويجية (أوسلو) والتي حمل الاتفاق الموقع فيما بعد اسمها، وكذلك عن السرية التي أحيطت بها تلك المفاوضات. وتبيان المواقف السياسية التي كانت في البداية متباعدة بين الجانبين وعن الخطوط الحمراء التي كان يتمسك بها الطرفان، والتي كان لا بد لها أن تتغير. وعن تفاصيل الجولات التفاوضية الإثني

* الدبلوماسيين " النرويجيين": وزير الخارجية النرويجي "جوهان هولست" والبروفيسور "تيري لارسين" وزوجتيهما، ولارسن قد أصبح فيما بعد مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط.

عشر التي عقدت والتي دارت خلالها كل المساجلات والمزاودات والمصارحات السياسية والتي أنتجت اتفاقية إعلان المبادئ، ورسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والتي تم التوقيع عليها بتاريخ 1993/9/9 أي قبل التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بأيام معدودة فقط.

وعن ترحيب الولايات المتحدة بنتيجة تلك المحادثات وعن تبنيتها لها، وكذلك استعدادها لرعايتها، بل واستضافتها لمراسم التوقيع عليها في البيت الأبيض في مراسم احتفالية ضخمة.

ويضيف محمود عباس: وهكذا فإن اتفاقية السلام التي وقعناها، في 1993/9/13 في البيت الأبيض في واشنطن لم تأت صدفة ولم تكن نتيجة المفاوضات التي جرت في أمريكا أو في أوسلو فحسب، بل جاءت نتيجة تراكمات كثيرة ساهمت فيها أعمال الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية والإعلامية، وساهمت فيها ست سنوات من الانتفاضة المباركة التي راح ضحيتها ألوف الأطفال والنساء والرجال من ضحايا ومعوقين. كذلك كان لانهاء الحرب الباردة وسقوط المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج المدمرة، نتائج صبت في طاحونة العملية السياسية ولعبت شبكة الاتصالات الهائلة التي ربطتها منظمة التحرير مع القوى الإسرائيلية المحلية واليهودية العالمية المحبة للسلام أو التي تحولت نحو السلام دورا هاما في تحويل الرأي العام الإسرائيلي وفي تقريب وجهات النظر، وفي التأكيد على أن التعايش أمر ممكن وان تحقيق السلام لم يعد مستحيلا".(عباس 1994)

3.2: الدراسات التي تناولت مفاوضات كامب ديفيد:

أما أحمد قريع " أبو العلاء" والذي كان له الدور الأبرز في توقيع اتفاقية أوسلو فقد أصدر كتابا يتحدث فيه عن تجربته الشخصية في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وعنوان هذا الكتاب " الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق ". فيتحدث أبو علاء عن تجربة المفاوضات الشاقة مع الحكومة الإسرائيلية بقيادة (بنيامين نتنياهو) (وأريئيل شارون) وذلك في قمة واي ريفر وكذلك عن عودة حزب العمل إلى السلطة بقيادة إيهود باراك والذي حاز أيضا على أصوات الجماهير العربية داخل إسرائيل وكذلك التفاوض الفلسطيني الذي رافق بداية فترة حكم باراك والذي لم يستمر بسبب ما بدأ ينتهجه إيهود باراك من سياسة المماطلة على أرض الواقع وعدم تنفيذه للاتفاقيات السابقة حتى تلك التي وقعها سلفه الليكودي بنيامين نتنياهو.

ويضيف أبو علاء للقارئ المعلومات المفصلة عن المفاوضات السرية التي كانت قد سبقت عقد قمة كامب ديفيد وعن تصوره للمواقف الإسرائيلية آنذاك وعن نظرته إلى الدور الأمريكي في

رعاية تلك المفاوضات الذي ظل سلبيا بحجة عدم الدخول المباشر له كوسيط في المفاوضات أو قيامه بالضغط على الجانب الفلسطيني فقط.

وكذلك نجد في هذا الكتاب التفاصيل الكاملة واليومية لقمة كامب ديفيد وانسحاق الإدارة الأمريكية لرغبة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في عقد هذه القمة في تلك الفترة من دون التحضير المسبق والكافي لها بالرغم من الإشارة الفلسطينية إلى ذلك.

وكذلك الحديث المفصل عن الدور الأمريكي أثناء انعقاد القمة وقيام الجانب الأمريكي بتبني المواقف الإسرائيلية فقط وتبني المقترحات الإسرائيلية وقيامه بالضغط على الوفد الفلسطيني للقبول بتلك الصيغة والتهديد المباشر لبعض أعضاء الوفد بتحميلهم مسئولية فشل المفاوضات وعلى الرئيس عرفات شخصيا، وينتهي بالحديث عن انفجار انتفاضة الأقصى ومحاولة الإدارة الأمريكية استدراك الموقف في آخر أيامها وآخر أيام حكومة باراك وذلك بطرح ما عرف بـ"أفكار كلينتون" وكذلك بالدعوة لعقد جولة أخرى من المباحثات في طابا.

يقدم بلال الحسن في كتابه (الخداع الإسرائيلي) رواية فلسطينية عن مفاوضات كامب ديفيد 2000 وتوابعها، موضحاً ومعللاً الموقف الإسرائيلي والأمريكي في تلك المفاوضات ومستنداً على مصادر فلسطينية وإسرائيلية من أجل تكوين صورة عن حقيقة المواقف التي تواجهت في كامب ديفيد.

ويقدم المؤلف رداً على الرواية التي روجت لها إسرائيل، وكيف تجاهل الإعلام العالمي الرواية الفلسطينية وأخذ بالرواية الإسرائيلية وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية مما شكل إدانة للموقف الفلسطيني وضغوط قاسية وواسعة النطاق عليه تحاول أن تدفع بالجانب الفلسطيني نحو العودة للقبول بما تضمنته الرواية الإسرائيلية من عروض للحل.

ويكشف الكتاب بالوقائع، خطأ النظرية القائلة أن الإسرائيليين قدموا في كامب ديفيد اقتراحات في كل قضية معروضة، بينما رفض الفلسطينيون تقديم اقتراحات مضادة. ويبين الحسن في هذا السياق أن الفلسطينيين اعتبروا قرارات الشرعية الدولية في ما يخص الانسحاب والقدس واللجئين والدولة والسيادة، هي اقتراحاتهم التي يردون بها على العروض الإسرائيلية. ولكن الإسرائيليين رفضوا اعتبار هذه القرارات موقفاً فلسطينياً، وطالبوهم بردود جديدة ودعمهم في هذا الموقف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون دعماً وصل إلى حد المشادة والسياح أحياناً، حتى يمكن القول أن مفاوضات كامب ديفيد كانت قمة منظمة ضد قرارات الشرعية الدولية.

ويحاول الكاتب، إثبات أن فشل مفاوضات كامب ديفيد لم يكن بسبب الخلاف حول قضية القدس فقط بعد أن تم الوصول إلى اتفاقات حول القضايا الأساسية الأخرى، ويبين أن الخلاف كان شاملاً

حول قضايا الحدود والانسحاب والسيادة والأمن واللاجئين والقدس. ولكن قضية القدس احتلت مكانا بارزا في الإعلام لأنها كانت النقطة المطروحة للتفاوض عند بروز لحظة الفشل والإعلان عنها.

ويرد على المزاعم الإسرائيلية القائلة بأن الإسرائيليين عرضوا الانسحاب من 91% من ارض الضفة الغربية، وذلك من خلال الكشف عن خدعة إسرائيلية دائمة تعرض رقما عاليا نسبيا للانسحاب تحت بند (الأرض) ثم تعود لتقليل هذا الرقم والمطالبة بأراض أخرى عند بحث البنود التي تتعلق بالأمن أو بغور الأردن أو بالقواعد العسكرية أو بطرق الوصول إلى القواعد العسكرية، بحيث تكون نسبة الانسحاب الفعلية المعروضة هي ما يقارب 60% فقط من الضفة الغربية.

ويوضح الكاتب أنه عند بحث اقتراحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن الرئيس نفسه استخدم الخدعة ذاتها، حين توج ورقته بعرض للانسحاب من 95% من الأرض بينما فتح الباب أمام رفع هذه النسبة في مجال القضايا الأخرى (تبادل أراض - استئجار أراض - قواعد أمنية - خطوط مواصلات... الخ). وقد شاع أن الفلسطينيين رفضوا ورقة كلينتون بينما قبلها الإسرائيليون. ويوضح الكاتب، أن الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي تعاملوا مع الورقة من منطلق واحد هو القبول بها من حيث المبدأ مع طلب توضيحات عليها. وهناك تصريحات رسمية للرئيس كلينتون تؤكد ذلك، ولكن الإعلام الأمريكي والإسرائيلي أشاع أن الفلسطينيين رفضوا الورقة بينما قبلها الإسرائيليون. وقد بادر الرئيس الأمريكي كما يقول المؤلف إلى موقف غريب من نوعه حين رفض الرد على الاستفسارات الفلسطينية حول النقاط الغامضة في الورقة، واشترط عليهم إعلان قبولها أولا من دون أي سؤال أو استفسار. (الحسن 2003)

يحلل (وليام ب. كوانت) العوامل التي جعلت عملية صنع السلام العربي-الإسرائيلي أولوية بالنسبة للرئيس (بيل كلينتون) ومستشاريه المقربين. ويصف كوانت المبادئ الرئيسية والثابتة التي التزم بها الرؤساء الأمريكيين منذ العام 1967 م في توجهاتهم نحو حل النزاع العربي الإسرائيلي وفق المبادئ التالية:

- لا عودة لحدود عام 1967 م من جانب إسرائيل دون مقابل من الأطراف العربية وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف والأمن والسلام لإسرائيل. وهذا ما يتجلى بصيغة "الأرض مقابل السلام" ويتجسد في قرار الأمم المتحدة 242 والذي ينطبق على جميع جبهات النزاع.

- تعد القدس أرض محتلة من الناحية القانونية وتسوية وضعها لا يتم إلا من خلال المفاوضات ويجب أن لا تقسم جغرافياً.

- المستوطنات عقبة في طريق السلام وغير مشروعة ضمن القانون الدولي وأعلنت أنها ليست غير مشروعة في عهد الرئيس رونالد ريغان. رغم اعتراض كل من إدارتي ريغان وبوش على الاستمرار في بناء المستوطنات وفي المقابل تم السماح باستخدام الأموال الأمريكية وراء الخط الأخضر.

- لا لحق العودة الكامل فيما وراء الخط الأخضر ولا لدولة فلسطينية كاملة السيادة والخيار الأردني كان سيد الموقف حتى العام 1988م.

ويتحدث الكاتب عن محاولات إدارة كلينتون لتحقيق نجاح كالذي حققه الرئيس كارتر في كامب ديفيد، في صيف سنة 2000. وتحدث كوانت، في ملاحظاته عن (دنيس روس ومارتن أنديك) الذين كانا قريبين من الإدارة ومن المقررين بالسياسة الأمريكية بالنسبة للملف الفلسطيني، واللذين ارتبطا بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المؤيد لإسرائيل واعتبرا من مؤيدي رئيس وزراء إسرائيل، إسحاق رابين. ويضيف كوانت، أنهما كانا منحازين لصالح الإسرائيليين.

ويتابع المؤلف محاولات كلينتون اليائسة للحفاظ على عملية السلام، رغم انهيار قاعدة باراك السياسية، ومباشرة الطرفين لمواجهات طويلة الأمد. وفي الخاتمة يرى الكاتب بأن آفاق السلام تبدو قاتمة بين إسرائيل والفلسطينيين، فضلاً عن السلام بين إسرائيل وسورية. وقد يكون من المغري أن يعزو ذلك، جزئياً، إلى إخفاق الدبلوماسية الأمريكية. فثمة ما يبرر مثل هذا الرأي، وإن كان الفرقاء المعنيون بالنزاع يحملون الكثير من المسؤولية لإدارة الرئيس أيضاً. (كوانت 2001).

وفي محاولة من الجانب الفلسطيني الرسمي لتوضيح ما حدث فقد قامت الهيئة العامة للاستعلامات بإصدار كتاب حمل عنوان (السلام المغدور) وقد حاول واضعو هذا الكتاب توضيح الموقف الفلسطيني وخاصة بعد تحميل الإدارة الأمريكية وإسرائيل للجانب الفلسطيني مسؤولية انهيار عملية السلام وانفجار الوضع بالإجابة على التساؤلات المطروحة لتفنيد كل تلك الاتهامات والاستعراض الموجز للمسيرة السلمية ولحقيقة أن الفلسطينيين قدموا كل ما هو مطلوب منهم.

ويروي (دنيس روس) وهو المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط ورئيس الوفد المفاوض من قبل إدارتي جورج بوش وبيل كلينتون ويعمل مستشاراً وباحثاً في معهد واشنطن للسياسة في الشرق

الأدنى. في كتابه (السلام المفقود) عن خبرات ودروس اتفاقيات أوسلو وأسباب فشلها وكذلك عن قمة كامب ديفيد الثانية وأدوار الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين في إخفاقاتها فبالنسبة لأوسلو يقول روس أنها فشلت بفعل أحداث كارثية متتالية أما الحدث الرئيسي في رأيه فهو أن كلا من رئيس الوزراء الإسرائيلي "رابين" والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات كانا قد طورا علاقة عمل انتهت باغتيال رابين رئيس وزراء إسرائيل في تشرين الثاني 1995 ومجيء نتتياهو بعد فترة قصيرة حاول فيها التركيز على المسار السوري ولكنه لم ينجح وكان عداء نتتياهو لاتفاقيات أوسلو معروفا وقد أصبح رئيس الوزراء المكلف بتطبيقها.

ويضيف الكاتب أن أسباب الفشل في أوسلو ترجع إلى عدم قدرة الأطراف على تحويل أنفسهم ومقاومة ضغوط السياسات الداخلية. أما ما كان يجب فعله فان (روس) يعتبر أن الإجابة على هذا تتطلب عدم السماح لواقع واحد أن يتطور على مائدة المفاوضات وواقع آخر مختلف يتطور على الأرض وفي هذا كتب أن الولايات المتحدة فشلت في أن تؤدي مسؤولياتها وفشلت في وضع الفلسطينيين والإسرائيليين موضع المحاسبة ومن أجل السلام تأصلت الأفعال التي قوضت السلام فغالبا انصرفنا عن إلقاء المسؤولية على طرف أو آخر لأننا خشينا أن ندمر عملية السلام التي كان لها وعودها الكبيرة.

ويعتبر (روس) أن ما قدم للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مفاوضات كامب ديفيد الثانية كان أفضل فرصة له وتتعدد رواياته لما طرح على عرفات ما بين 90 و96% من الضفة الغربية مقابل أن تضم ما بين 1 و3% من الأراضي في إسرائيل وبشكل يسمح للفلسطينيين إقامة دولة على ما يقرب من 97% من الضفة الغربية ويسمح أيضا لإسرائيل بان تحتفظ بالمستوطنات الرئيسية وما يقارب 80% من المستوطنين.

وفيما يتعلق في القدس الشرقية فأن الجوار الفلسطيني والإسرائيلي سوف يقع تحت السيادة الفلسطينية والإسرائيلية أما اللاجئين الفلسطينيون فسوف تكون أمامهم عدة خيارات ولكن قبولهم في إسرائيل سوف يخضع لقراراتها ومن وجهة النظر الفلسطينية فقد كان الاقتراح منقوفا في كل الوجوه عما قدم قبل كامب ديفيد ولكنه كان يقصر في تلبية أمانتهم على الأقل من ناحيتين: فهم يريدون اعترافا من حيث المبدأ لحق اللاجئين في العودة وإن كانوا مستعدين لقبول محدود على العدد الذي سوف يقبل وكانوا مصرين على المساواة في تبادل الأراضي حتى لا يفقدوا خسارة كاملة من الأرض أما روس فقد كان يعالج الأمر من رؤية ما يحتاجه الطرفان وليس يريدانه أو أنهما مؤهلان له وكان يفضل أن يكون تبادل الأرض في حدود 6 و7% ولم يكن مستعدا لخفض هذا السقف. وفي هذا الشأن يرى روس أن الولايات المتحدة كانت تسعى للتوفيق بين الاحتياجات الفلسطينية الرمزية والاحتياجات الإسرائيلية العملية وعلى الولايات المتحدة أن

تلبى الاحتياجات الرمزية للفلسطينيين فيما تستجيب للمخاوف الإسرائيلية الحقيقية والمشروعة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني لإسرائيل.

أما بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين، فإنه بغض النظر عن أخطاء (باراك) التي كانت أخطاء تكتيكية في الأسلوب، ولكنة كان مستعداً لمواجهة الأسطورة والتاريخ ولكن عرفات لم يكن مستعداً لذلك حسب رأيه. ويرى روس في النهاية أن السلام بين العرب والإسرائيليين لن يتحقق إلا بمشاركة فاعلة من جانب الولايات المتحدة وخصوصاً من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وأنه لا يرى سلام شامل في الأفق القريب.(روس 2005).

وتحت عنوان "كامب ديفيد: أخطاء مأساوية أم مؤامرة بين أمريكا وإسرائيل" كتب (روبرت مالي) المساعد الخاص للرئيس كلينتون للشؤون العربية الإسرائيلية والعضو المشارك في مباحثات كامب ديفيد (روبرت مالي) مع حسين أغا مستشار الوفد الفلسطيني للمفاوضات، فندا فيها الادعاءات الأمريكية الإسرائيلية التي حملت فيها فشل مفاوضات كامب ديفيد على الجانب الفلسطيني ممثلاً بشخص الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

يرد (مالي) في هذه المقالة على الاتهامات التي تحمل السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية عن فشل كامب ديفيد، ويحلل (روبرت مالي). في مقالته أن هذا الاستنتاج يقع في إطار التشخيص بالغ السطحية، وينطوي التعامل معها من باب المسلمات على تداعيات خطيرة، "والأسوأ أن تشخيصاً كهذا يشكل قيداً خطيراً على سياسة الولايات المتحدة". يعنقد (مالي) أن الأطراف جاءت إلى كامب ديفيد بمنظورات بالغة التباين ومواقف شديدة الاختلاف.

ويعنقد (مالي) أن (باراك) تعامل مع عملية أوسلو على أنها مقامرة على النجاح، تستهدف اتخاذ خطوات أولية صعبة توقع الطرفان الموقعان عليها أن تنتهي إلى اتفاق بينما أقام (باراك) موقفه على التحوط ضد احتمالات الفشل، أي الامتناع عن تقديم تنازلات أولية خوفاً من عدم التوصل إلى اتفاق ولقد ترجم (باراك) هذه الرؤية بالإصرار على "اتفاق رزمة فإما الكل أو لا شيء" وهو ما ظل متمسكاً به حتى النهاية وعرضه بطريقة "نعم أولاً".

ويرى (مالي) أن إدارة الرئيس كلينتون قد تراجعت في النهاية عن التحفظات والشروط التي طرحها الرئيس عرفات لحضور القمة ويقول أن الرئيس عرفات سعي إلى المزيد من المحادثات التمهيدية لضمان عدم فشل القمة.

وطلب تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الثالث قبل القمة، وعندما رفضت الإدارة ذلك، عاد ليطالب ضماناً أمريكياً بالانسحاب حتى لو فشلت القمة.

وطالب بقاء الولايات المتحدة على الحياد في حال فشل القمة وعدم تحميل المسؤولية للفلسطينيين. غير أن النتيجة وفق ما أورد (مالي) هي أن الإدارة الأمريكية ما أن وافقت على هذه التحفظات حتى بادرت فوراً إلى إلغائها، ولم تكن في النهاية مفاوضات تمهيدية أو انسحاب إسرائيلي ثالث أو أية خطوة تجاه القضايا المرحلية، أما أصبح الاتهام فقد أشار بكل تأكيد إلى عرفات.

و يتساءل (روبرت مالي): هل كان ثمة عرض إسرائيلي؟

عن ذلك يقول (مالي): النتيجة النهائية وغير الملحوظة إلى حد كبير لموقف (باراك) هي أنه لم يكن هناك أبداً على وجه التحديد عرض إسرائيلي، فانطلاقاً من إصرارهم على موقفهم في حال الفشل، وتصميمهم على عدم السماح للفلسطينيين بالاستفادة من حلول وسط وحيدة الجانب، بقي الإسرائيليون دائماً بعيدين خطوة واحدة، إن لم يكن خطوات عدة، عن تقديم عرض. والأفكار التي طرحت في كامب ديفيد لم تثبت أبداً بصورة خطية، بل نقلت شفهيّاً وقدمت بشكل عام كأفكار أمريكية وليست إسرائيلية.

و رغم مطالبته بفرصة للتفاوض وجهاً لوجه مع عرفات فقد رفض (باراك) أي اجتماع أساسي معه في كامب ديفيد خشية أن يسعى الزعيم الفلسطيني إلى تدوين التنازلات الإسرائيلية، وأصر (باراك) والأمريكيون على أن يقبلها عرفات كأسس تفاوض. (مالي 2001).

أثار كتاب كارتر (فلسطين: سلام لا أبارتها يد) (فصل عنصري)* انتقادات واسعة في وساء الإعلام الأمريكية التي لم تعتد على هذا النوع من معالجة القضية الفلسطينية، وتعرض (كارتر) لهجوم شرس من رموز المحافظين والإذاعات اليمينية لدرجة اتهامه بمعاداة السامية. ويضيف (كارتر) أن هناك عائقين أمام إقامة سلام حقيقي ودائم في الشرق الأوسط هما: - بعض الإسرائيليين يؤمنون بأن لديهم الحق في الاحتلال والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتبرير ذلك.

- بعض الفلسطينيين يباركون العمليات الانتحارية ويعتبرون تنفيذها شهداء وتصوير قتل الإسرائيليين على أنه تحقيق انتصار.

* كتاب كارتر الصادر عن دار نشر سيمون اند شوستر في 264 صفحة يتكون من 16 فصلاً ومقدمة وخاتمة بالإضافة إلى ملاحق تحتوي على نص اتفاقية كامب ديفيد وقرارات الأمم المتحدة: القرار 242 لسنة 1967 و 338 لسنة 1973 و 465 لسنة 1980، ومسودة المبادرة العربية للسلام، ورد إسرائيل على خطة خارطة الطريق في مايو 2003.

ونتيجة لذلك هناك - طبقاً لوجهة نظر (كارتر) - دائرة مفرغة تنشأ بسبب القمع الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين من جهة ورفض الجماعات المسلحة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل والرغبة في تدميرها من جهة أخرى.

ويؤكد في حديثه عن قمة كامب ديفيد بأن أفضل العروض التي قدمت للفلسطينيين في كامب ديفيد 2000 كانت من الرئيس الأمريكي (كلينتون) وليس من رئيس الوزراء الإسرائيلي (باراك)، و تنص على انسحاب 20% من المستوطنين وهذا يعني ترك 180.000 مستوطن في 209 مستوطنة، ذلك الكم يحتل 10% من أراضي الضفة الغربية بما في ذلك أراضٍ ستكون مستأجرة للإسرائيليين إضافة إلى أجزاء من غور الأردن وشرقي القدس تلك النسبة (10%) كانت مجرد خدعة حيث قصد بها الحدود المجردة للمستوطنات ولكن الواقع مغاير تماماً حيث طلب الإسرائيليون منطقة أمنية تحيط بكل مستوطنة بواقع 400 متر في جميع الاتجاهات وطالبوا أيضاً بمناطق شاسعة أخرى تخصص لاحتياجات إسرائيلية بحتة كالطرق التي تربط المستوطنات فيما بينها والتي تربطها جميعاً بالقدس، أضف إلى ذلك الضرورات الحيوية للمستوطنات كالماء والكهرباء والمجاري والاتصالات، وهذه المقاطع تتفاوت في عرضها ما بين 500 إلى 1000 متر وهي أيضاً ستكون محرمة أيضاً على الفلسطينيين.

وحسب كارتر فإن تلك الخلايا الاستيطانية وشبكات الاتصالات بينها كانت ستقسم الضفة الغربية إلى جزئيات صغيرة ليس بينها تواصل جغرافي وبالتالي غير مناسبة للسكن ولا يمكن حتى الوصول إليها ومما يزيد الأمور سوءاً أن السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن ستحرم الفلسطينيين من التوجه شرقاً إلى الأردن، وسيكون هناك أكثر من 100 حاجر عسكري تحيط بالفلسطينيين فضلاً عن أن قسماً كبيراً من الطرق الفلسطينية ستبقى مغلقة بالمكعبات الإسمنتية وأكوام التراب.

ويخلص جيمي كارتر إلى أنه لم يكن ممكناً لأي قائد فلسطيني أن يقبل بمثل ذلك العرض دون أن يحاسبه التاريخ السياسي، وبالرغم من ذلك فقد نجحت البيانات الرسمية الصادرة عن واشنطن وعن القدس (تل أبيب) في إلقاء اللوم على ياسر عرفات وتحميله فشل المفاوضات. ويتحدث عن أنه في الأيام الأخيرة من رئاسة كلينتون عقدت جولة جديدة من المباحثات في طابا عام 2001 بين الرئيس عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي ثم ادعى الإسرائيليون بعدها أن الفلسطينيين رفضوا (عرضاً سخياً) من (باراك) زعموا من خلاله أن إسرائيل ستحتفظ بـ 5% فقط من الضفة الغربية.

يقول كارتر " في الحقيقة لم يكن هناك عرضٌ كهذا " وقد قال (باراك) لاحقاً " كان واضحاً لدي أنه ليس بالإمكان التوصل إلى اتفاق في طابا وبالتالي قلت لن تكون مفاوضات ولا وفد ولا حوار رسمي ولا توثيق ولن يكون للأمريكيين حتى تواجد في نفس الغرفة وإن كل ما اتفق عليه في طابا كان مجرد عقود غير ملزمة بين مسئولين إسرائيليين وفلسطينيين". (كارتر، 2006)

وفي كتاب حمل عنوان (The Truth about Camp David: The Untold Story about the Collapse of the Middle East Peace process) أي حقيقة ما جرى في كامب ديفيد صدر في العام 2004 لمؤلفه (كلايتون سويشر) وهو محقق أمريكي سابق تحول إلى صحفي استقصائي في هذا الكتاب الذي يروي فيه القصة الكاملة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والسورية الإسرائيلية في العام 1999 و2000، ويحاول (سويشر) البدء في كتابه بالإجابة على سؤال: لماذا يكرهوننا؟ وهو السؤال الذي بدأ طرحه بقوة في كل الأوساط في الولايات المتحدة ويحاول الإجابة عنه في الغوص في السياسة غير المتوازنة التي اتبعتها الولايات المتحدة في الشرق الوسط وانحيازها الدائم لإسرائيل كما تجلى ذلك في قمة كامب ديفيد 2000. ويعتمد (سويشر) في كتابه هذا على لقاءه مع عدد كبير من المسئولين والدبلوماسيين الأمريكيين والإسرائيليين والفلسطينيين، وبعضهم من تحدث لأول مرة، مما أعطى لهذا الكتاب قيمة إضافية.

ويعرض (سويشر) في كل نقطة تقريبا يريد أن يتحدث عنها في كامب ديفيد مواقف الأطراف الثلاثة " الولايات المتحدة، إسرائيل الفلسطينين" مما يعطي الرواية مصداقية، وبالتالي فهو يعرض بدقة ما جرى في قمة كامب ديفيد وموقف كل طرف بالذات في القضايا الهامة ويفند الرواية الإسرائيلية الأمريكية التي أخذت بتحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل القمة، وأنه لم يكن هناك عرض إسرائيلي سخي ولا حتى عرض إسرائيلي من الأساس، إذ أن الوفد الإسرائيلي كان يعرض أفكاره شفها وعلى لسان المفاوضين الأمريكان، أي أن الإسرائيليين كانوا يفاوضون بالوكالة، وأن (باراك) لم يبلغ حتى الأمريكان ما هي حدوده الدنيا وما هو مستعد للقبول به وكذلك لم يضع الأمريكان خطوطا حمرا لكل طرف مما شجع (باراك) على ملء القمة بلاءا ته المتكررة.

ويضيف (سويشر) وبشهادات من المشاركين من الوفود الثلاثة بشيء من التفصيل حول كيف أن الولايات المتحدة لم تنجح في إدارة أعمال القمة بالشكل المطلوب والفشل الإداري وكذلك الفشل السياسي في إدارة أعمال القمة وذلك بعدم إيضاح مرجعية هذه القمة أو عدم جعل قرارات الشرعية الدولية مرجعا لتلك القمة.

ويتحدث عن رئيس الوزراء الإسرائيلي (باراك) أنه كان يكرس جهده لمهمة وحيدة وهي إظهار "الوجه الحقيقي" لعرفات فلم يعد يفاوض كي يصل إلى نتيجة بل كي يبرهن أنه لا يمكن الوصول

إلى نتيجة وعلى حد تعبير المناضل القديم للسلام (يوري أفنيري) فقد كان (باراك) "مجرم سلام" يجب باستمرار تحميل الطرف الآخر مسؤولية الفشل وهو ما كان الأمريكيون يساعدونه في ترويجه. (Swisher, 2004)

الفصل الثالث:

السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1916-2000م

1.3: الخلفية التاريخية: الموقف الأمريكي من فلسطين:

بدأ الاهتمام الرسمي الأمريكي بالقضية الفلسطينية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وبالذات في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين تم تأسيس لجنة (برانديز) للعمل من أجل المبادئ الصهيونية في المجتمع الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي فترة الرئيس (ويلسون) والذي كان قد أعلن مبدأه الشهير المتعلق "بحق الشعوب في تقرير المصير" معلناً بذلك مرة أخرى كسر مبدأ سياسة أمريكا "الانعزالية" بالعلاقات الخارجية والذي كان قد وضعه الرئيس المؤسس (جورج واشنطن).

وللتعرف على خلفية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في تلك الفترة لا بد وأن نتناول ولو بشكل موجز الخلفية التي يركز إليها الموقف الأمريكي من فلسطين أصلاً والقضية الفلسطينية كقضية سياسية، والمرتكزة أصلاً على أسس ومرجعيات دينية وثقافية وسياسية.

حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن للفلسطينيين اثر على الإطلاق في وعي الأمريكيين نتيجة لعوامل مختلفة سواء أمريكية على وجه الخصوص أو مواقف (موروثية) من الأوروبيين على وجه العموم. حيث انتقلت بعض الآراء إلى أمريكا مع المستوطنين الأوروبيين فقد نظر هؤلاء إلى فلسطين بصفتها الأرض المقدسة ذات الصلة بالمسيحيين واليهود مع التجاهل التام لأي إشارة للفلسطينيين سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين. (سلمان 1996) وكانوا في مطلع القرن قد احيوا اصطلاح "التراث اليهودي المسيحي"

وبالتالي فإن لتلك الآراء خلفيات مسبقة كانت قد تكونت في ذهن الأوروبيين عن العرب والشرق الأوسط عموماً وذلك من عصر الحروب الصليبية وهي التي زادت شدة العداء تجاه العرب والمسلمين ذلك أن أصحابها قد جعلوا الدين غطاء لحملتهم الإستعمارية، وجعلوها هدفاً لتحرير المقدسات المسيحية من المسلمين.

ومما زاد الأمر تعقيداً أن المسيحية البروتستانتية والتي كانت المذهب الغالب للمواطنين الأمريكيين الأوائل والتي كانت قد استخدمت الكتاب المقدس كمرجع لها وبالتالي كانت فلسطين بالنسبة لهم هي الأرض التي عاش عليها المسيح عليه السلام وهي ارض الديانة المسيحية وبالتالي رسخت فلسطين من الناحية الدينية في أذهانهم على أنها وطن الديانة اليهودية التي يؤمنون هم

أنفسهم بها.

وإن كان هناك نظرة للشعب العربي الفلسطيني الذي عاش ويعيش في تلك الأرض فهي تنظر إليهم على أنهم سبب جهل وتخلف الأرض المقدسة.

وقد انعكست تلك الآراء في مخيلة الأوروبيين بوضوح وفي آدابهم وإعلامهم ومناهجهم التعليمية. وقد كان المصدر الرئيس لكل تلك الانطباعات بعد الحروب الصليبية هو "الرحالة الأوروبيون" المستشرقون الذين كانوا في غالبيتهم، مرافقين لقوات غازية أصلاً أو عاملين في سلطاتها ولذلك قاموا بدراساتهم بشكل هدفوا فيه إلى تبرير كل استعمار للبلاد العربية والإسلامية.

حيث كانت الصورة النمطية للعرب والموجودة في تلك الكتابات هي صورتهم كأناس "يؤمنون بالخرافات كل الإيمان وكسالى وخاملون عنيدون، قنوعون باستلامهم للسلطة، وشهوانيون للنساء".*

وقد ورث الأمريكيون هذه الصورة عن الفلسطينيين و العرب من أوروبا وأضافوا إليها عناصر أمريكية بتأثير عوامل دينية ومنها التأكيد الشديد على الكتاب المقدس بصفته الرواية الحرفية لما جرى في الشرق الأوسط.

وقد اعتقد هؤلاء الأمريكيون أن بلادهم الجديدة هي جزء من مخطط الهي وقد اصطفاهم الله لتحقيق مشيئته وأنهم بصفتهم شعب الله فهم شركاء في رسالة مقدسة وعليهم القيام بإرشاد العالم وإنقاذه وقد رأوا شبهاً أكيداً بين وضعهم ووضع قدامى بني إسرائيل. ونظروا إلى بلادهم على أنها (إسرائيل الله الأمريكية) (shaban 1991).

فقد تغيرت الفكرة المسيحية الأوروبية السائدة في القرون الوسطى عن اليهود بصفتهم شعباً غريباً ينبغي تجنبه واضطهاده تغييراً جذرياً بعد حركة الإصلاح الديني وتأسيس الكنائس والحركات البروتستانتية. ونتيجة لحركة الإصلاح الديني ترجم الكتاب المقدس إلى لغات مختلفة وجرى تشجيع الناس على قراءته باعتباره جديراً بالقراءة وجرى التشجيع أيضاً على دراسة العبرية بصفتهما (لغة الكتاب المقدس) وعلى أن يؤخذ النص حرفياً مع الاهتمام بالنبوءة التوراتية والإيمان بالمسيح وقد عمل هذا على تغيير أفكار الأوروبيين بشأن اليهود والأرض المقدسة (1983)

(Regina)

وقد كانت البروتستانتية حتى الحرب العالمية الأولى هي القوة المهيمنة في أمريكا التي حددت شكل جوانب الحياة الأمريكية بأسرها تقريباً وهي التي قلبت النظرة الأمريكية إلى الأرض

* لمزيد من المعلومات أنظر: إدوارد سعيد في كتاب "الإستشراق" الصادر عام 1978.

المقدسة وسكانها الفلسطينيين وكان لتلاوة الكتاب المقدس والمحاضرات التي تلقى في مدارس يوم الأحد والمناقشات التي تجري أثر كبير في آراء الأمريكيين بشأن فلسطين. وإلى جانب هذا الرأي البروتستانتي الإنجيلي بشأن فلسطين وسكانها فقد شبه المستوطنون الأمريكيون الأوائل أنفسهم بالعبرانيين القدماء* و العرب الفلسطينيين "مسلمين ومسيحيين" بالهنود الحمر في أمريكا بالصفات ذاتها (كسالي وغير متحضرين ومتخلفين). وهذا الافتراض من شأنه أن يسهل استبدال شعب "أهم" بهم شعب يؤدي رسالة عظمى إن لم تكن سماوية. (Shaban, 1951)

إن عرضنا الموجز آنف الذكر لمواقف الأمريكيين وتوجهاتهم بشأن فلسطين والفلسطينيين يظهر بشكل عام وجود إهمال ونفي للفلسطينيين. وقد كان لمثل هذه الآراء بالتأكيد تأثير في السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة وسكانها وقد تمثلت إلى حد ما بالآتي:

- 1- لم يكن للفلسطينيين حتى وقت قريب أثر كبير في وعي الأمريكيين وبالذات على المسيحيين البروتستانت وذلك بسبب الصلة التوراتية للأرض باليهود والمسيحيين.
- 2- إن الفلسطينيين في المنظور الأمريكي هم شعب عاش خارج التاريخ وإن كان لديهم تاريخ فهو مسجل على نحو سلبي أو هم "الذين ليسوا يهودا" في فلسطين.
- 3- إن الآراء الأمريكية عن فلسطين والفلسطينيين لا تقوم على أساس الواقع الحقيقي لفلسطين بقدر ما تقوم على نتاج تاريخ أمريكا وبيئتها وثقافتها.
- 4- إن الفلسطينيين غير قادرين على ممارسة حقهم في تقرير المصير وذلك بسبب ما يشاع عن تخلفهم وجهلهم وممارستهم للإرهاب (john, 1992).
- 5- هذه المواقف تجعل من الممكن للطبقة السياسية الأمريكية أن تنكر الحقوق السياسية للفلسطينيين أو حتى الوقوف ضد مطالبهم المشروعة.
- 6- إن رأي الزعماء الأمريكيين هو الأهم بشأن كيفية ترويج المصالح الأمريكية في أي منطقة في العالم على أكمل وجه.

2.3 بدايات الانشغال السياسي الأمريكي بفلسطين.

لقد مثلت الحرب العالمية الأولى البداية الفعلية و الإنعطافه المباشرة في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بعد أن تحدث الرئيس الأمريكي (ويلسون) في نقاطه الأربع عشرة، التي أعلنها في خطاب له ألقاه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 8 كانون الثاني / 1918.

* يجري تصوير العرب في التوراة على أنهم بدو رحل، وساسة يتصفون بالمكر والخداع، ومرترقة "يتربصون الفرص". كما ينظر لهم بصفتهم خطرا متواصلا يتهدد العبرانيين.

عن حق الشعوب في تقرير المصير فإن الولايات المتحدة أصبحت ملزمة في دعم الشعوب في مطالبها بنيل استقلالها وبالتالي أصبح للولايات المتحدة سياسة خارج حدودها بشكل رسمي*
وبما أن الفكرة القائلة بأن يكون حكم الشعب بموافقة ذاته من سنن الفكر السياسي، والتي ذكرها بوضوح (توماس جيفرسون) في إعلان الاستقلال "إننا نرى أن الحقائق التالية بديهية: إن الناس جميعاً قد خلقوا متساوين، وأما خالقهم منحهم حقوقاً ثابتة من بينها حق الحياة والحريّة ونشدان السعادة" (steel,1973).

إذن نجد أن هذه الأفكار قد تم صياغتها والتعبير عنها بشكل آخر في خطاب (ويلسون) والذي ألقاه في 27/أيار/1916 "بأن للشعوب الحق في اختيار الدولة التي تريد العيش في ظلها".

وظل (ويلسون) يؤكد على مبدأ تقرير المصير في مناسبات وخطابات عدة. وكما كان للولايات المتحدة دور في صياغة ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والذي نص على "مبدأ الحقوق المتساوية لتقرير المصير للشعوب" و كان أيضاً قد أكد عليها بلغة أخرى كل من تشرشل رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي (روزفلت) في إعلان الحريات الأربعة في ميثاق الأطلسي.

ولكن هل كانت دوافع الولايات المتحدة خالصة باتجاه دفع الشعوب إلى الاستقلال، أم أن هذا المبدأ لا ينطبق إلا على دول أوروبا الوسطى، ولن يتم تطبيقه في حالة الشعوب التي تعيش تحت سيطرة حلفائها بريطانيا وفرنسا وبموافقة الولايات المتحدة.

وهنا يبدو هذا واضحاً في قول الرئيس (ويلسون) "إن الشعوب التي لم تبلغ التطور بعد، والشعوب الجاهزة للاعتراف ولكنها ليست جاهزة بعد لتولي مسؤوليات الدولة كاملة ستعطى ضمانات كافية للحماية الودية والإرشاد المعنوي"

إذن هذه إشارة واضحة إلى أن حق تقرير المصير نفسه لم يكن هناك رغبة أو جدية في تطبيقه على كل شعوب العالم وفي سنة 1919 في مؤتمر السلام في فرنسا جاء (هوشي منيه) الزعيم الفيتنامي إلى هناك لينادي بحق شعبه في تقرير المصير "فقام مشاة البحرية الأمريكية الذين كانوا يحرسون (ويلسون) في محل إقامته بمطارده كالبواب" (Chomsky, 1985).

* لمزيد من البحث أنظر: "Munroe doctrine"1822", p:128,"an outline of American history

وبناءً على ما تقدم فإن الشعب الفلسطيني بشكل خاص والعرب بشكل عام هم من تلك الشعوب التي ما زالت من وجهة النظر الغربية بحاجة إلى وصاية وغير مؤهلة لممارسة حق تقرير المصير .

في تلك اللحظات والتي كانت رحي الحرب العالمية الأولى تدور ما بين دول المحور (ألمانيا النازية وإيطاليا وتركيا) من جهة ودول الحلفاء (فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا) من جهة أخرى كانت قوة اليهود المنظمة (الحركة الصهيونية) آخذة بالتبلور والعمل على انتزاع موطن قدم لها في فلسطين وبالتالي كثفت نشاطها في أوروبا وأمريكا. ولما كانت فلسطين قبل هزيمة العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى جزءاً من إمبراطوريتهم فقد جرى تقسيم أراضيها إلى مناطق نفوذ بين الحلفاء المنتصرين .

وفي عام 1916 حيث كانت الحرب لا زالت مستمرة عقدت بريطانيا وفرنسا سرا اتفاقية سايكس-بيكو، تم بموجبها عند نهاية الحرب وضع سوريا ولبنان تحت السيطرة الفرنسية وشرق الأردن والعراق تحت الهيمنة البريطانية. أما فلسطين فقد كان لها وضع دولي. وقد اتضح بعد ذلك السبب وراء هذا الترتيب بشأن فلسطين في 2 تشرين الثاني 1917 حين أعلن وزير الخارجية البريطاني عن وعد بلفور والذي نص على أن الحكومة البريطانية ستبذل قصارى جهدها من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

فقد كانت الحكومة البريطانية تشعر بقلق شديد قبل إعلان أمريكا الحرب في نيسان 1917 وذلك بشأن مجرى الحرب من دون إشراك الولايات المتحدة وبالتالي اعتبر الإنجليز الصهاينة الأمريكيين قوة محتملة ذات نفوذ يؤثر في إقناع الجمهور الأمريكي بقبول فكرة دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء وذلك بناء على وعود كان قد قدمها الصهاينة الأمريكيين للبريطانيين بذلك. (hadawe 1979) ومع أن وعد بلفور كان قد صدر من قبل الحكومة البريطانية إلا أن صياغته تمت بواسطة شخصيات صهيونية في الحكومة الأمريكية بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

فقد كان أشهر الصهاينة الأمريكيين في تلك الفترة (لويس براندايس) قاضي المحكمة العليا في عهد (ويلسون)، الذي عمل بشكل لافت على إنجاز صياغة وعد بلفور ومنسفاً ذلك ما بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية وذلك مقابل أن يستخدم صهاينة الولايات المتحدة نفوذهم بإدخال أمريكا الحرب إلى جانب الحلفاء كما ذكرنا سابقاً، وكان قبل ذلك تم تأسيس لجنة (برانديز) للعمل من أجل المبادئ الصهيونية في المجتمع الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى.

ولم تتوقف جهود اليهود الأمريكيان عند حد صدور وعد بلفور فقط بل ظلوا مستمرين بالضغط من أجل إلزام الولايات المتحدة كقوة عظمى على مساعدتهم في تطبيقه ودعمه بشكل فعلي ففي السابع والعشرين من آب 1918 كتب الحاخام (ستيفن وايزر) رسالة إلى الرئيس (ويلسون) يطلب فيها تأييد البرنامج الصهيوني بمناسبة السنة اليهودية الجديدة، فأجابه (ويلسون) بعد أربعة أيام بالإيجاب" (manuel 1994)

وفي السابع والعشرين من شباط / 1917 قدم ممثلو الحركة الصهيونية برنامجهم عن فلسطين إلى مؤتمر الصلح، والذي يعقد في فرساي خارج مدينة باريس في فرنسا. وعلى الطرف الآخر كان العرب قد انتدبوا عنهم الأمير فيصل ابن الشريف حسين، بتقديم الموقف العربي لمؤتمر الصلح وفي الوقت الذي قدم فيه الأمير فيصل الموقف العربي، لم يسمح لأي ممثل عن فلسطين أن يحضر المؤتمر.

وبعد تصاعد الاحتجاجات في فلسطين وذلك بسبب الحديث عن إنشاء دولة يهودية فيها ووصول عدة تقارير للرئيس الأمريكي (ويلسون) محذرة من عواقب ذلك وكذلك عدة رسائل باسم الفلسطينيين "مسيحيين ومسلمين" معترضين ضد أي هجرة يهودية أو أي جهود لإقامة سيادة يهودية عليهم، قرر الرئيس (ويلسون) تشكيل لجنة تحقيق دون إشراك بريطانيا وفرنسا من شخصيتين أمريكيتين بارزتين هما (هنري كينغ وشارلز كرين) وقد بدأت اللجنة عملها في أيار 1919 وذلك في مناطق سوريا وفلسطين. وبعد صدور تقرير اللجنة التي سميت لجنة "كينج/ كرين" والذي كانت خلاصته تشير بوضوح إلى صعوبة تنفيذ برنامج الحركة الصهيونية لتعارضه مع رغبة السكان هنا وما سيخلفه من توتر للأجواء و تعارضه مع مبدأ تقرير المصير الذي كان قد دعا إليه الرئيس ويلسون ذاته.

ولكن تم الحجر على تقرير هذه اللجنة ومنعه من النشر بشكل علني منذ العام 1919 لغاية 1922 وذلك بعد مرض الرئيس ويلسون ، وبغض النظر عن الأسباب التي دعت الرئيس إلى نشره بعد مدة من حجه عن الناس إلا أن هناك شيئاً هاماً وهو أن هناك مبادئ هامة تعرضت للانتهاك وأن كل ما دعى إليه (ويلسون) من تحرير الشعوب لم يتم تطبيقه في فلسطين أو في حالة الشعب الفلسطيني.

وكانت الولايات المتحدة قد باركت معاهدة سان ريمو التي أبرمها المجلس الأعلى للحلفاء الأوروبيين مع تركيا في 24/نيسان/1920 والتي تخلت بموجبها تركيا عن سوريا ولبنان لتوضع تحت انتداب فرنسا وفلسطين لتوضع تحت الانتداب البريطاني ومعها بلاد ما بين النهرين. ولم تبد الولايات المتحدة أي اعتراض، بل على العكس من ذلك كان قد طالب (ويلسون) بوضع المخطط الصهيوني الخاص بالاستيطان في فلسطين موضع التنفيذ وذلك كما ورد في وعد بلفور الذي

صدر عام 1917.

و امتد النشاط الصهيوني إلى السلطة التشريعية (الكونغرس الأمريكي) وفي نيسان 1922 قام كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب بتبني قرار يؤكد على ضرورة تنفيذ وعد بلفور حتى نهايته، أي بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. و كانت هناك بعض الأصوات غير المسموعة مثل شهادة البروفيسور الأمريكي (ادوارد ري) الذي كان قد زار فلسطين وأكد أن الولايات المتحدة سترتكب خطأ فادحاً إذا دعت تطبيق وعد بلفور.

إلا أن أصواتاً أخرى كانت مسموعة بالرغم من عنصريتها الفاضحة مثل تصريح النائب (روزديل) الذي قال أن الاستيطان من جديد في فلسطين قد خلق وصفاً قريب الشبه بوضع المستوطن الأمريكي في كفاحه مع الهندي الأحمر.

وبتوقيع الولايات المتحدة للميثاق الأنغلو - أمريكي في 3 كانون أول /1924 اعتبر ذلك التصديق الأول الرسمي من قبل الولايات المتحدة على النصوص التي ولدت في جيل الانتداب البريطاني على فلسطين واشترطت المادة السابعة من الميثاق أن أي تغيير في الوضع القانوني لفلسطين من قبل بريطانيا يجب أن يتم بموافقة الولايات المتحدة عليه. (nadav,1963)

وبهذا يكون هذا الميثاق قد وضع رسمياً على عاتق الولايات المتحدة شطراً من مسئولية إنكار حق تقرير المصير لفلسطين وهي مسئولية كانت تقع على كاهل بريطانيا وحدها.

وكانت الولايات المتحدة في الأربعينات قد استشهدت بالميثاق الأنغلو - أمريكي لعام 1924 وذلك في محاولة منها لإضفاء صفة قانونية على تدخلها في سياسات تتعلق بمستقبل الهيكل السكاني لفلسطين. واستمرت المخططات الصهيونية تقرر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين ففي الفترة ما بين 1943 و1945 واستجابة لبرنامج (بليتومور) الصهيوني الصادر في أيار 1942 قام الكونغرس الأمريكي بإصدار سلسلة من القرارات والبيانات لصالح هجرة غير محددة ولصالح تأسيس دولة يهودية في فلسطين.

و تجلى الإنكار الأمريكي لحق الفلسطينيين في تقرير المصير في تلك الفترة وذلك بإيثار الرئيس الأمريكي آنذاك (روزفلت) ببحث مصير فلسطين مع العاهل السعودي عبد العزيز آل سعود وليس مع ممثلين عن فلسطين وأما المبادئ التي وردت في ميثاق الأطلسي فإنها لم تطبق بحق الشعب الفلسطيني كما هو الحال في عهد سلفه (ويلسون) ومبادئ النقاط الأربع عشرة في حينها. (nadav,1963)

وفي ولاية الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) كان الانحياز واضحاً لإسرائيل لا سيما وأنه في تلك الفترة قد مرت أهم مراحل تطور القضية الفلسطينية ومنها قيام دولة إسرائيل والاعتراف الأمريكي بها واحتضانها.

هذا الانحياز الواضح في السياسة الأمريكية لصالح إسرائيل كان نتاجاً للسياسة المحلية

الأمريكية في تلك الفترة أي أن الفلسطينيين وحق تقرير المصير الذي نشدوه قد ذهباً مرة أخرى ضحية معادلة داخلية محلية في السياسة الأمريكية وهي انتخابات الرئاسة الأمريكية. وخضع الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) للضغط الشديد الذي مارسه عليه أناس متنفذون في إدارته عملوا لصالح الحركة الصهيونية وكانت تربطهم بالرئيس صلات وثيقة. ومن الجدير بالذكر أن مجموعة من زعماء الصهيونية كانوا قد أقاموا اتصالهم بشخص يهودي يدعى (بادي جاكوبسون) وهو من أعز أصدقاء الرئيس الأمريكي ترومان فقام الأول بترتيب لقاء بين الرئيس (ترومان) وزعيم الحركة الصهيونية العجوز (حاييم وايزمن) وطلب منه تقديم الدعم لليهود وتأييده لقرار التقسيم فوافق (ترومان) على ذلك طالما كانت الأمم المتحدة لا توافق على وصاية مؤقتة. (Steven, 1985).

و بدت العوامل الداخلية واضحة أكثر مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث كان يولي (ترومان) و مستشاروه أهمية قصوى للأصوات اليهودية بالإضافة للدعم المالي للحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية لسنة 1948 وبالتالي كان المطلوب من (ترومان) هو الدعم الواضح لقيام دولة يهودية في فلسطين وذلك لضمان فوزه في نيويورك " إذ أن 47% من يهود البلاد يعيشون هناك وحوالي 17% من أصوات الولاية هي أصوات يهودية".

ولم ينكر ترومان نفسه ذلك مبرراً أن مصلحته أهم من إغضاب العرب أو إرضائهم ولذلك وجدنا أنه في 15 أيار 1948 تلقى ترومان رسالة من (وايزمن) يبلغه فيها تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية ويقترح أن تبادر الولايات المتحدة وتتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم (شديد 1985) وخلال ساعات قليلة كانت الولايات المتحدة أول حكومة تعترف بدولة إسرائيل.

ولم يتوقف دور (ترومان) في قيام دولة إسرائيل عند الاعتراف، فقد وعد بأن تلتزم الولايات المتحدة بضمان بقاء وأمن دولة إسرائيل وأعاد جميع الرؤساء الأمريكيون التأكيد على هذا الالتزام حتى يومنا هذا.

واتخذت الولايات المتحدة هذا القرار كما أسلفنا تبعاً لتوازنات داخلية جعلتها تسلك هذا المسلك، إدراكاً منها أن سلوكها لهذا المسار لن يكلفها أي ثمن إذ لا يوجد قوة عربية إقليمية تقايسها ولا يوجد قوة عربية انتخابية وفلسطينية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدأ الشعب الفلسطيني يعيش فترة تشريده واقتلعه من أرضه وما بات يعرف بـ "النكبة" وقد أضحى أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني لاجئاً في أقطار عربية عدة وباتت أكثر من 78% من فلسطين التاريخية تحت سيادة يهودية (دولة إسرائيل).

3.3 القضية الفلسطينية كقضية لاجئين:

منذ الأيام الأولى لإنشاء دولة إسرائيل ووقوع ما اصطلح على تسميته "النكبة" للفلسطينيين بدأت الولايات المتحدة على وجه الخصوص وهيئة الأمم المتحدة على وجه العموم تتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية إنسانية إغاثية (لاجئين) وتتحدث عن كيفية مساعدتهم وإغاثتهم ورصد الموازنات اللازمة لذلك. ولم يتم التعامل مع قضيتهم كقضية سياسية أو كيان سياسي. وكانت الولايات المتحدة في عهد الرئيس (ترومان) قد طرحت على إسرائيل أن تقوم بالسماح بعودة 250 ألف لاجئ إلى ديارهم، إلا أن إسرائيل كانت قد تناولت فقط مقترح لم شمل للعائلات التي فرقتها الحرب ولكن لم تكن الإدارة الأمريكية جادة أو متابعة لتنفيذ مقترحاتها وذلك كما بينا أن صنع القرار في واشنطن مرتبط بالسياسات الانتخابية الأمريكية.

4.3 سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتضح أن هيكل النظام الدولي بعد هذه الحرب لن يبقى على حاله فالنظام متعدد الأقطاب الذي كان موجودا منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر قد انهار خلال الحرب إذ استنفذت فرنسا قوتها ثم ألمانيا فاليابان وأخيرا بريطانيا العظمى قدراتها الصناعية واحتياطاتها المالية. وكان هذا التحول واضحا ومفهوما لدى المسؤولين الأمريكيين منذ العام 1943. حيث جاء في تقرير أعده البنتاغون في خريف العام نفسه ما يلي: إن النهاية الناجحة للحرب ضد أعدائنا الحاليين ستؤدي إلى ظهور عالم مختلف كل الاختلاف من حيث القوى العسكرية الوطنية النسبية وهو اختلاف أشبه بسقوط روما وما خلفه من تغير خلال الخمسمائة سنة اللاحقة وبالتالي ستكون الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وحدهما هما القوتان العسكريتان العظمتان. ويعود هذا بالنسبة لكلتا الدولتين إلى الوضع الجغرافي واتساعه مضافا إليه مكنة هائلة في الأعتدة" (Paul 1987).

وجاءت التطورات اللاحقة مثل حيازة الإتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية والصعوبات التي واجهتها حكومات أوروبا الغربية في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي الذاتية لكي تعزز ظهور الشكل الثنائي القطبية للحلبة الدولية لما بعد الحرب.

وبناء عليه فقد كانت المبادئ التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال فترة الأربعينات متمثلة في:

1 - كانت الولايات المتحدة تصمم سياستها بشكل لا يسمح بظهور تطورات في هذا الجزء من العالم تهدد أمن أوروبا الغربية أو الانتعاش الاقتصادي فيها (alan, 1984).

- 2- حرص الولايات المتحدة على استمرار تدفق النفط إليها ولأوروبا الغربية والذي كان هاماً لدعم خطة (مارشال) في إعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وقد ظل هذا الحرص الأمريكي ممتداً كإستراتيجية واضحة في الأمن القومي الأمريكي لأيامنا هذه.
- 3- ضمان انفتاح أسواق الشرق الأوسط أمام البضائع الأمريكية التي كانت في ازدياد مضطرد.
- 4 - ضمان أمن وبقاء دولة إسرائيل ودعمها.

وبناء على ما تقدم فإن الولايات المتحدة لم تكن تتعامل مع القضية الفلسطينية من الناحية السياسية إلا كجزء من نظرتها إلى الشرق الأوسط والعرب عموماً وكانت تنظر إلى العرب الذين لجأوا من فلسطين على أساس حل مشكلتهم الإنسانية بشكل إغاثي. وقد قامت الولايات المتحدة بطرح حل لمشكلة اللاجئين من خلال وزارة الخارجية، مقسماً بين لم الشمل والعودة التدريجية والتعويض لمن لا يرغب بالعودة أو تشجيع التوطين في مكان لجوئهم. وكل ذلك مرهون باقتناع إسرائيل بالقبول به.

و طرحت الولايات المتحدة هذه الحلول لسببين اثنين:

أ. الناحية الإنسانية.

ب. ولعدم ترك هذا الموضوع بدون حل كي لا يكون عرضة لاستغلال السوفييت وهذا واضحاً في البيان الذي صدر من الرئيس (ترومان) ووزير خارجيته (انسون) والذي جاء فيه "يعتبر الاستقرار في الشرق الأدنى من وجهة النظر السياسية غرضاً أساسياً من أغراض السياسة الخارجية الأمريكية. لذا فإن مشكلة اللاجئين بصفتها من بؤر عدم الاستقرار المستمر في الدول العربية ومصدراً للاحتكاك المتواصل بين إسرائيل والعرب ومجالاً محتملاً للاستغلال السوفييتي لذلك فهي مشكلة تتصل اتصالاً مباشراً بمصالحنا القومية"

أما في بداية الخمسينات واستلام الرئيس (داويت إيزنهاور) مقاليد الرئاسة الأمريكية بصفته الرئيس الأمريكي الأول الذي يتسلم منصبه بعد تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل في وضع فريد يمكنه من استعادة إيمان العرب بالولايات المتحدة وذلك من خلال عمل قوي تقوم به لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ولكن على العكس من ذلك تم تفسير الصراع بشكل خاطئ كجزء من الصراع العالمي إضافة إلى عدم استعداد صناع القرار بالولايات المتحدة للاعتراف بالمطامح الوطنية للشعب الفلسطيني أو حقه في تقرير المصير.

واستمر بقاء الفلسطينيين مشتتين ومحبطين و انتشر العديد منهم في أرجاء المناطق التي أصبحت تقع تحت سيطرة "الأردن، مصر، إسرائيل" والتي كانت سابقاً كلها فلسطين، وكان آخرون يقطنون

الأقطار العربية المجاورة كلاجئين آملين بالعودة إلى ديارهم. وكان نشاطهم السياسي معدوماً وذلك بسبب صدمة الهزيمة والتشتت.

أما من ناحية الولايات المتحدة فقد كانت ثنائية القطبية تترسم في العلاقات الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية - الإتحاد السوفييتي) وبروز أمريكا كدولة نووية وكعلاق كامل وهذا ما جعلها تنظر إلى كل المشاكل السياسية في العالم من هذا الباب ومسلك الشرق الأوسط إحداهما وكان في تلك الفترة الرأي المناهض للشيوعية الرأي السائد في الولايات المتحدة و الطابع الذي غلب على سياستها الخارجية كلها و المبدأ الذي كان يعتنقه في تلك الفترة الرئيس (إيزنهاور) ووزير خارجية (دالاس)*.

وبالتالي أصبح من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية (التوسع العالمي للحرية الاقتصادية "الرأسمالية" حفظ السلام العالمي والتأييد للأمم المتحدة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمن الجماعي)

وثمة هدفان رئيسيان معلنان للسياسة الأمريكية في تلك الفترة وهما:

- 1 - الرغبة في حماية تمويل الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية من النفط في الخليج.
- 2 - الحاجة إلى تقليل ومحاصرة النفوذ السوفييتي بالمنطقة.

وبما أن الفلسطينيين لا سيطرة لهم مباشرة على النفط ولا يملكون أي قوة عسكرية أو سياسية ذات شأن تستخدم لترويج المصالح السوفيتية أو للحد منها فإنهم لا لزوم لهم من وجهة النظر هذه. (جرنر 1996)

و كانت العديد من الدول العربية تحكمها أنظمة مناهضة للشيوعية وبالتالي فإن حرص الولايات المتحدة على إدامة علاقات التحالف معها كي تبقى منيعة أمام محاولات التوسع السوفييتي بالمنطقة والذي بات الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة في تلك الفترة، كان لا بد للولايات المتحدة من أن تطور سياسة متوازنة في الصراع العربي الإسرائيلي ككل وفي العام 1953 قام وزير الخارجية (دالاس) بجولة شهيرة إلى المنطقة وبعد ذلك أصدر تصريحاً احتوى على نقاط بارزة: "ينبغي أن تصبح إسرائيل جزءاً من مجتمع الشرق الأوسط وأن تتوقف عن النظر إلى نفسها أو ينظر الآخرون إليها على أنها غريبة عن هذا المجتمع وان تحقيق ذلك يتطلب تنازلات من الطرفين". وأن لدى الولايات المتحدة الرغبة في إقامة علاقات جيدة مع جميع الأطراف في

* كان إيزنهاور ودالاس ملتزمين بالأمم المتحدة، وقد أوليا اهتماماً لأعمالها، ويتضح ذلك في أزمة قناة السويس.

النزاع العربي الإسرائيلي وأنها مستعدة لتقديم وتكرار المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي تحتاجها المنطقة ولكن المهم انه لم يتم الإشارة إلى الفلسطينيين أو هويتهم الوطنية أو السياسية.

لذلك طورت إدارة إيزنهاور سياسة صريحة بشأن فلسطين والفلسطينيين كانت متوافقة مع القرارات السابقة للولايات المتحدة الأمريكية. فكان على الأردن أن يحكم معظم الجزء المتبقي من فلسطين الذي قصدت الأمم المتحدة أن يصبح جزءاً من دولة عربية مستقلة، وان يتكلم باسم الفلسطينيين وبذلك يسهل على إسرائيل ضم المناطق المتبقية والتي كانت وفق قرار التقسيم جزءاً من الدولة الفلسطينية ومع استمرار تجاهل غزة وأنه كان من المفترض أن تبقى تحت السيطرة المصرية.

وهنا لا بد من ذكر انه بموجب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 كان الفلسطينيون قد منحوا في نصوص هذا القرار الحق في إنشاء دولة أما في القرارات اللاحقة فإن الأمم المتحدة أكدت على الدور الواقعي للفلسطينيين بصفتهم أفراداً من اللاجئين ضحايا الحرب وكانت أعمال الأمم المتحدة في تلك الفترة تهدف إلى تطبيق حقهم الفردي في العودة أو تحقيق حقوقهم الإنسانية والإغاثة. (جرنر 1996)

ومن أجل ذلك فقد أوكلت كل هذه المهام لمنظمة إنسانية إنمائية لبست لها صفة سياسية، وهي وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والأعمال (الأنروا) والتي تم إنشائها عام 1949 بناء على توجيه لجنة اقتصادية من قبل الأمم المتحدة كانت قد أرسلت لمعاينة الوضع في فلسطين.

وقد طرحت بعد تلك الفترة عدة مشاريع من قبل الولايات المتحدة لحل قضية اللاجئين حلاً إنسانياً فقط وهي إما طرح إعادة توطين مع توفير الظروف الملائمة لذلك اقتصادياً أو الإغاثة لهم ومنها مشروع خطة (بلانديفورد) الذي طلب 250 مليون دولار (لإغاثة اللاجئين وإعادة دمجهم).

بعد ذلك في العام 1953 تم طرح خطة (جونستون) لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تقوم

على أساس اقتصادي وذلك بالاستفادة من مياه الأردن ونهر اليرموك في مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية لتوفير فرص عمل للاجئين الذين يميلون لإعادة توطينهم" وتم طرح مشروع (دالاس) في سنة 1955 أيضاً والذي اعتمد بذاته على نفس المبدأ وهو إعادة التوطين من خلال مشاريع تنمية المياه.

وفي العام 1956 وأثناء أزمة السويس ودخول بريطانيا وفرنسا في الحرب مع إسرائيل ضد مصر كانت الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً حاسماً بضرورة وقف الحرب، ذلك من خلال الأمم المتحدة التي أرادت أن تحفظ لها هيبتها، وإصرارها بعد ذلك على أن تنسحب إسرائيل من قطاع غزة. ولكن كان دافع الولايات المتحدة هو منع التدخل السوفييتي بالمنطقة أو زيادة الفوضى العربية بالمنطقة ولم يقصد منه على الإطلاق معالجة القضية الفلسطينية بل حفظ الأمور كما هي عليه. (جرنر، 1996)

وقد تفاعل العرب قليلاً حين جاء الرئيس (جون كيندي) إلى الحكم في أوائل الستينات بسبب ما كان يحمله هذا الرئيس عن فلسطين أو ما يحمله من بعد إنساني ظناً منهم أن بإمكانهم الاستفادة من هذه الرؤيا في حل القضية الفلسطينية. فقد خرج كيندي من انتخابات عام 1960 مديناً أكثر للناخبين اليهود في الولايات المتحدة فقد حاز على أصوات أكثر من 80% من أصوات اليهود وكانت تلك الأصوات هي الحاسمة في فوزه بولاية "إلينوي ونيويورك" وأخذت علاقته تتجذر مع الجالية اليهودية وقد قال أمام المؤتمر القومي للصهيونية الأمريكية في آب 1960 "إن صداقة الولايات المتحدة لإسرائيل ليست أمراً حزبياً بل التزام قومي. (بسطا مي 1996)

ومع أن مواصلة احتواء ومعارضة الشيوعية هي من أولويات إدارة الرئيس (جون كيندي) بما في ذلك التهديد بالقوة العسكرية. مال إلى إظهار تعاطف وتفهم لسماع حاجات الشرق والغرب وللتوازن في السياسة الأمريكية وكذلك دعم تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وفي تلك الفترة تحسنت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر بعد سنوات من التوتر الذي ساد بين الحكومتين.

وكان الرئيس كيندي في خطوة أولى له وذلك بعد توليه الرئاسة بعدة أشهر قد بعث برسائل إلى القادة العرب "جمال عبد الناصر، الملك سعود، الملك حسين رئيسي العراق ولبنان" وقد أفصح كيندي في تلك الرسائل عن استعداد الولايات المتحدة لحسم الصراع العربي الإسرائيلي، ولا سيما حل مشكلة اللاجئين العرب على أساس "العودة أو التعويض" (هيكل 1988)

ونتيجة لرغبة الولايات المتحدة في تلك الفترة في حل مشكلة اللاجئين، فقد عينت لجنة التوفيق التابعة للولايات المتحدة ممثلاً خاصاً بمناقشة قضية اللاجئين وهو (جوزيف جونستون) وقد زار منطقة الشرق الأوسط وخرج بمقترحات تقوم على أساس عودة جزء من اللاجئين وتوطين من لا يرغب بالعودة والتعويض إلا أن إسرائيل رفضت الاقتراح وما خفف الضغط عنها أن الدول العربية رفضت الاقتراح أيضاً (مصر الأردن) خوفاً من اختيار بعض اللاجئين للتوطين وطرحت الحل الشامل للمشكلة كلها. وبعد ذلك طرح (جون كيندي) أهم مبادرة أمريكية لحل

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق ما جاء في قرارات الأمم المتحدة مع الحماية في نفس الوقت لمصالح وأمن دول المنطقة مع اشتغال مبادرته على فكرة التوطين والتعويض.

إلا أن الرئيس جون كيندي كان قد أسس لصداقة وثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وذلك من خلال:

- 1 - دشن برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل.
- 2 - أخذ الإفصاح علانية كما هو معهود الآن من عبارات التعلق الأمريكي العاطفي والأخلاقي بدولة إسرائيل.

و ازدهرت الصداقة الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس (لندون جونسون) وذلك لكونه شخصياً متعاطفاً مع إسرائيل بالإضافة إلى أن أغلب مستشاريه المحيطين به كانوا من الداعين إلى هذه العلاقة مع إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن ما كان يهم الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط هو الصراع بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل وتركيزها عليه ورغبتها في محاصرته من الناحية القومية وعدم امتدادها خاصة وأنها كانت تعتبر تلك الحلبة إحدى حلقات صراعها مع الإتحاد السوفييتي والذي كانت مصر قد أعلنت قربها منه في أكثر من مناسبة.

ومما زاد هذا التوجه في داخل الولايات المتحدة هو انطلاق العمل الفدائي الثوري الفلسطيني وتبني هذه المنظمات للكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين وحل القضية الفلسطينية، ومع موقف الولايات المتحدة التقليدي ضد كل حركات التحرر في العالم الثالث كان واضحاً أكثر في الحالة الفلسطينية وذلك لتعلق الأمر بحليفها إسرائيل.

ولذلك نجد أنه ولأول مرة قد ضمنت رسمياً مشاريع حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون الحديث عن العودة و فقط كان الحديث عن توطينهم في الأقطار التي يقيمون بها وقد تضمن برنامج الحزب الديمقراطي في حملته الانتخابية لهذا الطرح.

وبعد الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران 1967 وخروج إسرائيل منتصرة منها فإن الإعجاب الأمريكي بإسرائيل قد ازداد وصار هناك رغبة من البنتاغون نفسه بالتعاون مع الإسرائيليين الذين اكتسبوا خبرة في قتال جيوش تمتلك الأسلحة السوفييتية.

ومع مجيء الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) عام 1969 والذي جاء متحلاً من الجالية اليهودية من الناحية الرسمية، حيث انه لم يحظ إلا ب 15% من أصوات اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدا حياته الرئاسية وهو صاحب الخبرة بقضايا الشرق الأوسط كونه كان نائباً للرئيس (ايزنهاور) بطرحه أن الولايات المتحدة عليها أن تتخذ سياسة أكثر توازناً لحل مشكلة الشرق الأوسط وهذا ما أثار عدة مشاكل داخلية ليست سهلة.

إلا انه وعلى المستوى الخارجي كان اهتمام الرئيس (نيكسون) لا زال كما أسلافه منصبا نحو مواجهة الخطر السوفييتي ومحاصرته.

ومن ابرز سمات فترة الرئيس نيكسون هو وجود خصام بين وزير خارجيته (وليام روجرز) ومستشاره لشؤون الأمن القومي (هنري كيسنجر) الذي كان ينحدر من أصول يهودية. و كان يشاطر نيكسون نظرتة إلى العالم والمسألة السوفييتية والى وجوب أن تكون الأمة قوية حتى تكون ناجحة دبلوماسياً.

وبالفعل فقد اخذ دعمه من (الرئيس نيكسون) للعمل في ملف السياسة الخارجية وقد بدا بتصادم مع وزير الخارجية (وليام روجرز) ويتبع سياسة متحيزة واضحة تجاه العرب والفلسطينيين معللاً ذلك أنهم حلفاء للإتحاد السوفييتي. وأن دولة إسرائيل الديمقراطية هي الحليف الأقرب والأقوى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولذلك عمل بقوة ضد مشروع (روجرز) الذي طرح في العام 1969 والقائم على صيغة القرار (242) في مبادلة الأرض بالسلم. وبعد فشل (روجرز) في تحقيق تلك التسوية أعلن ذلك في العام 1970 وبذلك تكون قد طويت صفحة التوازن التي أرادها (نيكسون).

إذا وكما أسلفنا فقد استمر النظر للفلسطينيين على أنهم جزء من الصراع العربي الإسرائيلي والذي يعد بدوره أيضا جزءا من الصراع العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وقد حسب الفلسطينيون في هذه الحالة من وجهة النظر الأمريكية على أنهم في جانب الأعداء ومما عمق هذه النظرة هو تصاعد وتيرة العمل الثوري الفلسطيني ولذلك نجد أن الرئيس (نيكسون) كان قد رفض المبادرة التي كان قد طرحها الرئيس السوفييتي (بريجينيف) لحل قضية الشرق الأوسط والقاضية بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام 1967 وحرية المرور في السويس وضمانات دولية للتسوية على أن تفرض هذه التسوية من الدولتين العظمتين فرضا على الأطراف المتنازعة. وقد كان تاريخ طرح هذه التسوية في حزيران 1973 وقد علل نيكسون رفضه فيما بعد لهذه التسوية على أنها شروط عربية يراد تمريرها سوفيتيا وأن السوفييت يريدون استغلال ضعف نيكسون بشأن فضيحة (ووترغيت) والتي كان التحقيق جاريا بشأنها في الكونغرس الأمريكي و أدت في النهاية إلى انتهاء حياة الرئيس نيكسون السياسية

وانتقال السلطة إلى سلفه (جيرالد فورد) وقد استمر هنري كيسنجر بالعمل حتى نهاية العام 1977 واستمر بدعمه لإسرائيل مقرباً بينها وبين الولايات المتحدة وذلك بتوقيع أهم اتفاقيات الدعم والمساعدة وكذلك الوعد الذي ظل قائماً من بعد رحيله وهو " بعدم الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما دامت هذه المنظمة لا تعترف بحق دولة إسرائيل بالوجود ولا تقبل بقراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338).

5.3 الفلسطينيون وقمة كامب ديفيد الأولى:

حين تولى الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976 خاض حملته الانتخابية على أساس برنامج يناصر إسرائيل بقوة ويناهض الفلسطينيين بقوة. تمسك كارتر طوال حملته بصيغة (كيسنجر) وهي " لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بقرار الأمم المتحدة رقم (242) وبحق إسرائيل بالوجود"، مع العلم أن (كارتر) هو أول من استعمل اصطلاح "دولة فلسطين" في انتخابات ولاية (نيو هامشير) الأولية وكان (كارتر) قد قام بزيارة إسرائيل في عام 1973 وهو حاكم لولاية جورجيا وكان بصفته سياسياً ومسيحياً ورعاً يعرب باستمرار عن تعاطفه العميق مع إسرائيل والتزامه اتجاهها ومع ذلك فقد حافظ الرئيس (كارتر) على سياسة متوازنة إلى حد ما في إدارته لملف الصراع في الشرق الأوسط وذلك يعود لسببين:

الأول: أنه قارئ ومهتم بكل تفاصيل ما يقدم إليه من تقارير ودراسات.
الثاني: كان له مستشارون يقرأون الأمور بدقة ويقدمون له مشورة متوازنة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي وضرورة النظر إلى وضع المنظمات الفلسطينية وكان من أهمهم عضو مجلس الأمن القومي وهو (وليام. ب. كوانت).

وقد اعتبر ذلك تقرباً للفلسطينيين من قبل أصدقاء إسرائيل واليهود الأمريكيين وبناء عليه فإن AIPAC لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية قد استنفرت كل قواها للتنظير داخل الولايات المتحدة ضد القضية الفلسطينية وأي محاولة لفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فقد عمد الرئيس (كارتر) في تموز 1977 إلى بعض أركان إدارته ومنهم (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي إلى عقد اجتماعات مع مسؤولي الجالية اليهودية لطمأنتهم على التزام الرئيس (كارتر) بأمن وبقاء إسرائيل وإلى إخلاصه تجاهها.

وفي صيف عام 1977 عقد مؤتمر جنيف وبحضور الأطراف المعنية جميعها ومن ضمنها شكل من أشكال التمثيل الفلسطيني وإعادة معظم الأراضي المحتلة إلى الدول العربية

المعنية وشكل من أشكال الحكم الذاتي الفلسطيني ويفضل أن يكون ذلك بالاشتراك مع الأردن في اتفاقيات سلام كاملة بين العرب وإسرائيل والإبقاء على التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل ولم يكن بجعبة الإدارة الأمريكية أي تصور حول إقامة دولة فلسطينية بين إسرائيل والأردن وكذلك أي مقترحات بشأن القدس.

وكانت قد جرت عدة محاولات من قبل إدارة (كارتر) نحو منظمة التحرير الفلسطينية وذلك في محاولات لاستمالتها وذلك لإدخالها في المفاوضات السياسية التي كانت تحضر لها مع مصر وإسرائيل ولكن الولايات المتحدة اشترطت قبل كل شيء الاعتراف المسبق من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار 242 ولكن منظمة التحرير الفلسطينية طالبت بتعديل للقرار ليشمل أيضا إدخال أن للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم وكان الرئيس (كارتر) قد دعم هذا التوجه إلا أن بعض مستشاريه من مناصري إسرائيل وهو (ادوارد ساندرد) قد عارض ذلك بشدة بل وطالبوا باستعمال الفيتو ضد أي قرار يناقش هذه المسألة وأن إطار التسوية المناسب للصراع هو إطار كامب ديفيد* وبحلول نهاية العام 1978 كانت السياسة الأمريكية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قد أحرزت تقدما في ثلاثة مجالات: (شديد، 1985)

- 1- لم تعد الولايات المتحدة تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية بل أصبحت تدين أعمال العنف التي يقوم بها عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية.
- 2- لم تكن الولايات المتحدة تعتبر أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين بل كانت تعتبرها أكبر الجماعات تمثيلا لهم.
- 3- ستجري الولايات المتحدة اتصالات مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد اعترافها بالقرار 242 ومن ثم ستضغط على إسرائيل كي تفاوضها.

إلا أن غضب الإدارة الأمريكية قد ازداد ضد منظمة التحرير الفلسطينية حين وقفت ضد زيارة الرئيس السادات للقدس وضد اتفاقية كامب ديفيد وانضمامها إلى مؤتمر طرابلس المنعقد في ليبيا لمعارضة الاتفاقية.

إذا ومع رفض منظمة التحرير الفلسطينية الدخول في تلك المفاوضات ورفضها لاقتراح الحكم الذاتي الذي كان مطروحا في الأراضي المحتلة عام 1967 ومعارضتها لقمة كامب ديفيد التي تمت بين إسرائيل ومصر وبرعاية أمريكية لها قد جعلت منظمة التحرير مرة أخرى في نظر الأمريكيين منظمة إرهابية لا تريد السلام وقد عمل أنصار إسرائيل على تعميم هذه النظرة في

* كانت الرسالة التي وقعها كل من كارتر والسادات وبيغن، المرفقة بمعاهدة كامب ديفيد تنص على أن تبدأ مفاوضات خلال شهر من التصديق على المعاهدة ويكون الهدف منها منح حكم ذاتي تام للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تلك الفترة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تبرير سياسة الولايات المتحدة في بحث مصير الفلسطينيين دون حضورهم أو تمثيلهم أو إشراكهم في ذلك. وقد أسست تلك المرحلة إلى رأي ومزاج رسمي وشعبي معاد لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية وقد برز بشكل واضح للعيان فيما بعد في ظل إدارة الرئيس (ريغان) والذي عاد الحديث وبقوة في فترتها عن ودیعة كيسنجر وهي " عدم الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها أو الاعتراف بها إلا إذا نبذت العنف والإرهاب وقبلت بحق إسرائيل بالوجود وبالقرار (242).

ففي الأول من أيلول سبتمبر عام 1982 أعلن الرئيس (ريغان) في خطاب له عند توليه السلطة عن مبدئين أساسيين هما. (إن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام إسرائيل لضم المناطق المحتلة إليها كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة) وأضاف في خطابه أن الولايات المتحدة تفضل أن ترى الضفة الغربية وغزة في نوع من علاقة الارتباط مع الأردن، ويكون هذا ثمرة نهائية لعملية المفاوضات وهذا تأكيد للخيار الأردني وبقيت هذه السياسة الأمريكية الأساسية حتى نهاية العام 1988، إلا أن تم طرح خطة (ريغان) للسلام.

ومع انشغال إدارة الرئيس (ريغان) على نحو واضح بالاتحاد السوفييتي، كان لا يعير الصراعات المحلية في أجزاء أخرى من العالم الاهتمام الكافي، إلا من باب أنها احد مظاهر الصراع الأمريكي السوفييتي وبالنسبة للفلسطينيين فقد ورثت الإدارة عنهم التصور القائل بأنهم لا يريدون السلام ولا الامتثال لقرارات الشرعية الدولية وخاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد.

ومع طرح وزير الخارجية الأمريكي (ألكسندر هيغ) انه يتوجب على "إسرائيل و مصر و الأردن و السعودية تطویر "إجماع بالهم" وذلك للتصدي للخط السوفييتي والأنظمة الصديقة له، وكان الرئيس (ريجان) في تلك الفترة قد أعطى الأولوية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية إلى برنامج حرب النجوم.

كانت المعادلة مختلفة ولم تكن مجابهة الاتحاد السوفييتي هي الأولوية لدى الدول العربية بل كان الهم الإيراني يقض مضاجع السعوديين، و كانت الأردن مهتمة بالدفاع عن نفسها ضد إسرائيل وبناءا عليه لا نجد أن الدول هذه بإمكانها أن تطور "إجماع الهم" كما طرح (هيغ) ولذلك نجد أن تردد الأنظمة العربية في اختصار مقترح هيغ، قد عزز بدوره نزعة الولايات المتحدة في النظر إلى إسرائيل على أنها حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة. ولذلك خطت العلاقة خطوة كبرى إلى الأمام في إدارة ريغان التي رأت في إسرائيل ليس مجرد التزام أخلاقي أمريكي تجاه ما بعد محرقة اليهود، ب رأت فيها منفعة إستراتيجية يعول عليها في الصراع الإقليمي ضد الإتحاد السوفييتي من أجل إحراز الموقع الأول في الشرق الأوسط. (آن لش 1996)

وفعلا فقد بدأ عهد جديد للتعاون الاستراتيجي والعلني مع إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وان الولايات المتحدة كانت قد دعمت تبرير إسرائيل للقيام باجتياح لبنان، وذلك للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية.

حتى أن الولايات المتحدة كانت في بادئ الأمر قد أيدت طلبا لمجلس الأمن في حزيران/1982 بسحب إسرائيل قواتها من لبنان حالا ودون شروط ولكنها عدلت عن ذلك واستخدمت حق النقض الفيتو بعد ساعات قليلة فقط.

وبعد ذلك في العام 1983 وبعد انتهاء الحرب وخروج قوات منظمة التحرير من لبنان طلب الرئيس (ريغان) على أن يقوم الملك حسين بالتفاوض عن الفلسطينيين إلا أن المجلس الوطني قد رفض الفكرة ووافق على كونفدرالية مع الأردن فقط. وبالتالي استمر التجاهل الأمريكي المتعمد لمطالب الشعب الفلسطيني وأحقيته في تمثيل نفسه على ما هو عليه ومحاولات إيجاد طرف عربي للحديث حول مصير الفلسطينيين أنفسهم. وقد استمرت هذه الحالة إلى العام 1987 حيث اندلعت الانتفاضة الفلسطينية، وقد أحدثت هذه الانتفاضة اختراقا ولو بسيطا في التفكير والوعي الأمريكي الشعبي لصالح القضية الفلسطينية.

إدراكا للإدارة الأمريكية لهذا التغيير الملحوظ فقد قامت ومن خلال وزير خارجيتها (جورج شولتز) بعدة جولات مكوكية في المنطقة، قد بلغت ثماني جولات من شباط حزيران 1988. قام بعدها بتقديم خطة مفصلة متماثلة إلى الأطراف المعنية طرحت أكثر مما عرض في كامب ديفيد، تضمنت عناصر جوهرية ومواعيد زمنية وهي:

- 1- عقد مؤتمر دولي في نيسان 1988 باعتباره حدثا لفتح الباب لمفاوضات تشترك فيها إسرائيل ومصر وسوريا ووفد أردني - فلسطيني مشترك والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن.
- 2- في الأول من أيار تبدأ مفاوضات أمدها 6 أشهر للوصول إلى مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة وتشمل إجراء انتخابات.
- 3- في كانون الأول 1988 تبدأ مفاوضات بين إسرائيل والوفد الأردني - الفلسطيني عن الوضع النهائي للأراضي وتنتهي المحادثات خلال سنة واحدة.

و أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (اسحق شامير) معارضته الشديدة لهذه الخطة فقد حال

رئيس الوزراء دون إجراء تصويت في مجلس الوزراء على المقترحات ورفض الخطة وقال أنها لا تخدم قضية السلام.(آن لش، 1996)

كانت مقترحات (شولتز) تلتزم بالموقف الأمريكي التقليدي والذي يقضي بأن على الفلسطينيين أن يعبروا عن آرائهم من خلال وفد مشترك مع الأردنيين. ولم يشر (شولتز) إلى منظمة التحرير، أو الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة والقطاع وعن إشراكهم بالحل.

ومع محاولات (شولتز) إحداث اختراق في التمثيل الفلسطيني وذلك بدعواته لشخصيات فلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة للاجتماع فقط، فإن محاولاته باءت بالفشل وذلك بسبب إصرار هذه الشخصيات أن الوفد يجب أن يكون شاملاً لإخوانهم بالخارج وبالتالي نقل الاجتماع إلى عمان أو القاهرة وليس القدس وأيضاً موافقة منظمة التحرير على أعضاء الوفود ومشاركتهم.

6.3 الحوار الفلسطيني الأمريكي:

بدأت الولادة العملية للحوار الفلسطيني الأمريكي من تلك الفترة فقد أعربت واشنطن عن رضاها بشأن البيان الذي وزعه أحد مساعدي عرفات "بسام أبو شريف" وذلك أثناء القمة العربية المنعقدة في حزيران 1988. والذي أكد فيه على الشقاء المشترك الذي يعانيه الإسرائيليون والفلسطينيون وعلى رغبتهم المشتركة في السلام والأمن، وتحدث عن قبول منظمة التحرير القرار (242) في سياق قرار للأمم المتحدة يعترف بحقوق الفلسطينيين القومية.

وبعد عدة اتصالات قام بها الفلسطينيون وأكاديميون مقربون من منظمة التحرير الفلسطينية مقيمون في الولايات الأمريكية، وبتوسط نشطاء ووسطاء عرب بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة وإسرائيل فقد ظهرت اللهجة الفلسطينية الأكثر اعتدالاً إلى العلن، وخاصة بعد أن كانت منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني قد أعلنت ميثاق الاستقلال في نوفمبر سنة 1988 والذي تضمن الموافقة الضمنية على حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية.

وفي 14 كانون الأول 1988 أعلن (جورج شولتز) وزير الخارجية الأمريكية أن حكومة الولايات المتحدة ستفتح " حواراً أساسياً " سيتولاه السفير الأمريكي في تونس (روبرت باليترو). إذ كان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد وافق صباح ذلك اليوم نفسه على الشروط الصارمة التي وضعتها واشنطن لبدء الحوار ففي مؤتمر صحفي عقده ياسر عرفات في جنيف

أكد ما يلي: حق الأطراف كافة، المعنية بالصراع بالشرق الأوسط بالوجود بسلام وأمن ومن ضمنهم دولة فلسطين وإسرائيل وغيرهما من المجاورين وفق القرارين رقمي (242) و(338). أما بالنسبة للإرهاب فقد نبذته أمس " في الجمعية العامة للأمم المتحدة وبجملة لا تقبل الشك ومع هذا فأنا أكرر رسمياً أننا ننذ كل أشكال العنف والإرهاب بما فيه إرهاب الدولة والجماعات وإنما نريد السلام وملتزمون به. (آن لش 1996)

وكان قد صدر بيان باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها تتولى دور الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، يفيد بأنها ترغب في إعلان البيان الرسمي التالي: (عباس، 1994)

- 1 - إنها على استعداد للتفاوض مع إسرائيل لأجل الوصول إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك في إطار مؤتمر دولي، على قاعدة قرار مجلس الأمن 242 و338.
- 2 - إنها تتعهد بالعيش بسلام مع إسرائيل والجيران الآخرين وأن تحترم حقهم بالوجود بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وكذلك ستفعل الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي تزمع إقامتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
- 3 - إنها تدين الإرهاب الفردي والجماعي وإرهاب الدولة بكل أشكاله ولن تلجأ إليه.

أما الجانب الأمريكي فمن جهته كان قد أصدر بياناً على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (جورج شولتز) والذي جاء فيه: (عباس 1994)

إن منظمة التحرير قد أصدرت بياناً قبلت فيه قرار مجلس الأمن 242 و338 واعترفت بحق إسرائيل بالوجود ونبذت استخدام العنف، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لبدء حوار جوهري مع ممثلي منظمة التحرير. إن الولايات المتحدة تؤمن أن المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تستند إلى قرار مجلس الأمن 242 و338 وتدعو جميع الأطراف لتجديد مساعيها في البحث عن السلام بدون تأخير. إن الولايات المتحدة تعترف أن ممثلي الشعب الفلسطيني لهم الحق أن يطرحوا في المفاوضات جميع المواقف التي يرغبونها.

وكان (شولتز) قد أفاد بعد هذا التصريح مباشرة وذلك في معرض رده على أسئلة كانت مرتبة سلفاً لتوجه له من قبل الصحفيين:

هل للفلسطينيين الحق بان يطرحوا على طاولة المفاوضات موقفهم بشأن الدولة المستقلة ؟
الجواب: للفلسطينيين من وجهة نظرنا الحق في متابعة الرغبة في إقامة دولة مستقلة من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية، التي ممكن من خلالها فقط الوصول لي نتيجة دائمة.

هل توافقون على أن المفاوضات يجب أن تتم في إطار المؤتمر الدولي ؟
الجواب: إن الولايات المتحدة أوضحت أنها تؤيد المفاوضات المباشرة، ولكنها مستعدة للنظر في أي اقتراح يؤدي إلى مفاوضات مباشرة، تؤدي للسلام الشامل وأكد أن مبادرته التي كان قد أطلقها في بداية العام، تدعو إلى مؤتمر دولي لبدء مفاوضات مباشرة. وأي مؤتمر من هذا النوع يجب أن ينظم بشكل صحيح بحيث لا يكون بديلا عن المفاوضات المباشرة* .

وفي 1988/12/16 بدأ أول اجتماع رسمي في تونس بين السفير الأمريكي (با ليترو) والوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عبد ربه في قصر الضيافة في تونس في قرطاج. وقد تم اللقاء وكان بروتوكوليا وشكلياً، وأما اللقاء الثاني فكان في آذار من العام 1989 حيث كان موقف الوفد الفلسطيني على النحو التالي: (شديد، 1985)

- 1 - طالب الوفد الفلسطيني بضرورة تكثيف جلسات الحوار وعدم انقطاعها.
- 2 - مطالبة أمريكا الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير كمثل شرعي ووحيد.
- 3 - رفع مستوى الحوار ونقله إلى واشنطن ومشاركة مسئولين كبار من الطرفين.
- 4 - تخفيض إجراءات الاحتلال ضد الفلسطينيين مع فتح المؤسسات الفلسطينية المغلقة.

أما طرح الجانب الأمريكي فكان كالتالي:

- 1 - أن الولايات المتحدة لم تعلن موافقتها على خطة (شامير) بل أعلنت أنها تحوي نقاط إيجابية
- 2 - إجراء انتخابات في الضفة وغزة وتعتبر الانتخابات مدخلا سياسيا لحوار مستقبلي شامل ويوضع لها قانون بمشاركة الأطراف واستعداد الولايات المتحدة بالمشاركة بالإشراف عليها.
- 3 - الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الانتخابات خطوة أولى نحو حل شامل ودائم ويجب أن يسبق ذلك حل مرحلي.

* في ندوة عقدت في إسرائيل في حزيران 1988 قال روبرت مكفرلين، مستشار الأمن القومي في عهد ريغان "في الأشهر الأخيرة قاومت إسرائيل فكرة التخلي عن أي أرض. وبما أن هذا هو قرارها، ينبغي ألا يكون هناك مشكلة في العلاقة مع الولايات المتحدة، وأن التزام الولايات المتحدة بأمن وبقاء إسرائيل هو التزام باق وأخلاقي".

و عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب آنذاك عن طبيعة الحوار الفلسطيني - الأمريكي أنه يجب أن يمر بمراحل معينة قبل أن يصل إلى مستوى رسمي حيث قال: إن الحوار يجب أن يزحف ومن ثم يمشي.

7.3 مبادرة السلام الأمريكية ومؤتمر مدريد:

كان مؤتمر مدريد هو بداية انطلاقة العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل والذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد عام 1991. بحضور بعض الدول العربية وإسرائيل والرعاية الأمريكية والروسية إلّا أننا وقبل الحديث عن هذا المؤتمر وظروف انعقاده سوف نقوم بعرض سريع للظروف التي سبقت هذا المؤتمر وتحديدًا المواقف الأمريكية تجاه الفلسطينيين والظروف الدولية التي أدت إلى انعقاده.

من المعروف أنه وفي نهاية العام 1988 ومع الإعلان العلني والتصريح لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في 13/ ديسمبر من العام 1988 وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أعلن فيه عن المبادرة الفلسطينية للسلام المرتكزة على القبول بالمؤتمر الدولي وقراري مجلس الأمن 242 و 338 ورفض المنظمة للإرهاب.

ومع رفض (جورج شولتز) هذا التصريح باعتباره مخادعة من قبل عرفات للإدانة الصريحة للإرهاب والمطالبة الأوروبية لعرفات بنبذ الإرهاب عامة. وبعد تعرض ياسر عرفات لضغوط شديدة من قبل القادة العرب عقد في اليوم التالي مؤتمرا صحفيا قال فيه: "أنا ننبذ أشكال الإرهاب بصورة شاملة ومطلقة، بما فيها إرهاب الجماعة والفرد والدولة". (شبيب، 1981)

مما جعل الإدارة الأمريكية تفتح الحوار مع منظمة التحرير بشكل رسمي مع تأكيد الرئيس (ريغان) في بيانه هذا: "إن أحد الأسباب الرئيسية لدخولنا في هذا الحوار هو مساعدة إسرائيل على التوصل إلى الاعتراف والأمن اللذين تستحقهما".

ومع وجود المستوى المتدني للحوار الذي كان قد بدأ في تونس وقام بتمثيل الولايات المتحدة السفير الأمريكي في تونس (روبرت باليترو)، ولم يعقد أكثر من 3 لقاءات. وكانت شكلية واجتراء للمواقف الأمريكية السابقة. ومع ذلك وبعد استلام الرئيس بوش إدارته في بداية 1989.

كان هذا الحوار في بداياته إلا أنه سارع أيضا وعلى لسان وزير خارجيته (جيمس بيكر) إلى طمأنة إسرائيل مرة أخرى عن طبيعة الحوار الفلسطيني الأمريكي بالقول "أن وجود الحوار لا

ينبغي أن يؤدي إلى سوء فهم سياستنا العمومية أو إلى التشكك بدعمنا المستمر لدولة إسرائيل". وكان مسئول أمريكي قد أوضح أن الحوار الأمريكي الفلسطيني يخضع للمصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة وأن الحوار الجدي لا يمكن أن يأخذ مداه حتى تستكشف الولايات المتحدة وإسرائيل إمكانيات عملية سلام جديدة تشتمل على ترتيبات لحكم ذاتي فلسطيني.

ولم يكن هدف الولايات المتحدة من عملية الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التوسط لإنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين بل كان الهدف الأمريكي من الحوار كما استشف الفلسطينيون بعد ذلك هو محاولة إقناع منظمة التحرير الفلسطينية التخلي عن زعمها بتمثيل الفلسطينيين وكذلك العمل على وقف الانتفاضة الفلسطينية والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة كانت قد علقت الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد فشلها في تحقيق هذين الهدفين .

وبالإمكان الاستدلال على ذلك أنه وحتى خلال الفترة التي كان فيها الحوار الفلسطيني الأمريكي دائراً كانت الولايات المتحدة تشن حملة دبلوماسية رهيبة ضد كل محاولات منظمة التحرير الفلسطينية تعزيز مواقعها أو رفع مستوى تمثيلها في المؤسسات الدولية في نيسان 1990 كررت الولايات المتحدة تهديداتها السابقة بوقف دفع مساهماتها المالية للهيئات التابعة للأمم المتحدة التي تقبل في عضويتها دولة فلسطين أو ترفع من مركز منظمة التحرير لديها. ولقد خضعت على سبيل المثال منظمة الصحة العالمية لتلك التهديدات وأرجات طلب منظمة التحرير بالعضوية الكاملة إلى أجل غير مسمى.

في الأسبوع الأول من ولاية بوش مارست أمريكا ضغطاً شديداً على مجلس الأمن لتجبره على سحب قرار وجدته شديد الانتقاد لإسرائيل عن انتهاكها لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وفي 17 شباط 1989 نقضت الولايات المتحدة قراراً لمجلس الأمن يستتكر أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة في حين صوت أعضاء المجلس الآخرون جميعاً مع القرار.

وفي 20 نيسان 1989 صوتت الولايات المتحدة ضد قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة ويؤكد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي. وقد صوتت الولايات المتحدة ضد القرار وحدها إلى جانب إسرائيل مقابل 129 دولة صوتت مع القرار.

وفي أيار 1990 وفي شأن هجرة اليهود السوفييت الواسعة إلى إسرائيل وبناء مستوطنات إسرائيلية على نطاق واسع في الأراضي المحتلة من ضمنها القدس الشرقية لإيواء هؤلاء المهاجرين وغيرهم من المستوطنين ضغطت الولايات المتحدة بنجاح على مجلس الأمن الدولي

فجرى ترك مشروع قرار يصف الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية بأنه غير شرعي (روبنبرغ 1996)

ومارست ضغوطاً أخرى في اتجاه تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات قادمة. هذا كله يدل على أن هدف الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير هو فقط كما أسلفنا يهدف إخماد الانتفاضة و إيجاد البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

1.7.3 مبادرة السلام الأمريكية قبل حرب الخليج ضد العراق:

نجد أن الإدارة الأمريكية من عهد الرئيس بوش الأب كانت قد تبنت خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي (اسحق شامير) والتي تضمنت أربع نقاط:

- 1 - تكون اتفاقيات كامب ديفيد أساساً لعملية السلام.
- 2 - إن الدول العربية مدعوة إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية وحالة الحرب القائمة مع إسرائيل والدخول في مفاوضات مباشرة وثنائية تقوم على أساس "السلام مقابل السلام" وليس الأرض مقابل السلام.
- 3 - يجري حسم مشكلة اللاجئين العرب بطريقة إنسانية من خلال مساهمات مالية وغيرها من أقطار أخرى غير إسرائيل.
- 4 - إجراء انتخابات بين "عرب يهودا والسامرة" لتأليف وفد يشارك في مفاوضات عن تسوية انتقالية تتألف بموجبها إدارة للحكم الذاتي.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بتعليق الحوار مع منظمة التحرير بعد مفاوضات غير مجدية أو ولدت ميتة أصلاً. والسبب المعلن هو عدم قيام اللجنة التنفيذية بإدانة الشروع بغارة كانت قد قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية ورفض المنظمة طرد أبي العباس من عضوية لجنيتها التنفيذية وهو رئيس هذه الجبهة وبذلت المنظمة من طرفها جهوداً من أجل إعادة الحوار إلا أن الولايات المتحدة لم تستجب لهذه الجهود وقد استمرت هذه الجهود حتى حدث احتلال القوات العراقية للكويت وذلك في شهر آب 1990.

ومع رفض منظمة التحرير من خلال موقفها الرسمي أي تدخل أجنبي لحل الأزمة فسر هذا الموقف على أنه انحياز لصالح العراق وكما أظهرت بعض الفصائل الفلسطينية والجماهير الفلسطينية آنذاك تأييداً للعراق وقد تم استغلال ذلك بالإعلام والصحافة الأمريكية. وفي الفترة الممتدة من آب 1990 وحتى كانون الثاني 1991 كانت المصالح الأمريكية تقتضي حشد الجهود وترتيب ائتلاف من الدول العربية لمحاربة العراق وذلك بعد أن كانت حصلت على

قرارات من الأمم المتحدة لتغطيتها. وكانت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تقتضي حشد الجهود لترتيب ائتلاف من الدول العربية ثم الإبقاء عليه دعماً للأغراض الأمريكية في العراق.

2.7.3 مبادرة السلام الأمريكية بعد حرب الخليج :

بعد إنهاء حرب الخليج وخروج الولايات المتحدة منتصرة في هذه الحرب، يضاف إلى ذلك ما سبق تلك الحرب من انهيار للإتحاد السوفييتي أصبحت الولايات المتحدة تقف وحدها على رأس النظام الدولي في عالم أحادي القطبية وهذا يعني أن بوسعها أن تفرض مخططاتها بسهولة أكثر من أي وقت مضى.

ومع الانقسام الذي كان حاصلًا بين الدول العربية بعد حرب الخليج والضعف الفلسطيني الذي بدا ظاهراً حيث أن الرئيس (بوش) بنفسه كان قد صرح بذلك، وقال أن منظمة التحرير "فقدت صديقها" وذلك نتيجة لوقوفها بجانب العراق أن الفلسطينيين هم في الجانب المهزوم من المعادلة الآن وكان الاعتقاد السائد لدى الولايات المتحدة أن من شأن تلك الظروف أن تفرض على الفلسطينيين والعرب عموماً القبول بحلول تقوم على قاعدة منتصر (أمريكا وإسرائيل) ومهزوم (العرب والفلسطينيون).

إذن ونتيجة لكل ما تقدم فإن هذه هي الفرصة السانحة للولايات المتحدة لفرض أي تسوية تريدها بالمنطقة وذلك لترتيب شئون المنطقة كمنطقة نفوذ لها من غير منافس وأيضاً لضمان أمن دولة إسرائيل وما إن وضعت حرب الخليج أوزارها حتى أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الأب أمام أعضاء الكونغرس في 1991/3/6 عن مبادرة أمريكية جديدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي تستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام (23). وبعد يومين من خطاب الرئيس (بوش) بدأ وزير خارجيته (جيمس بيكر) جولات مكوكية في الشرق الأوسط تمكن في نهايتها بدعوة جميع أطراف الصراع بمن فيهم الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات في العاصمة الأسبانية مدريد في 1991/10/30. وكان هدف المؤتمر كما ورد في خطاب الدعوة إليه "تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين تركز على قرار مجلس الأمن رقمي 242 و338 كما حدد المؤتمر فكرة "الحكم الذاتي الفلسطيني" محورا تركز إليه المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل. (سليمان، 1996)

وأخذت الدبلوماسية الأمريكية تتحرك بالمنطقة وقد قام على أثر ذلك وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) بعدة جولات مكوكية للمنطقة ولقد كررت إدارة بوش مرارا معارضة الولايات

المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة، وكذلك معارضتها الاعتراف بمنظمة التحرير أو إدخالها في عملية التفاوض. وقد تجلّى هذا الموقف في الضغط الشديد الذي مارسه وزير الخارجية الأمريكي على المقيمين بالضفة وغزة لإيجاد مجموعة من الفلسطينيين غير المنتمين إلى منظمة التحرير وذلك للانضمام إلى وفد أردني للتفاوض مع إسرائيل حول شكل ما من "الحكم الذاتي" للفلسطينيين، وقد كان الوفد الفلسطيني الأردني برئاسة عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني.

وقبل عقد المؤتمر جرى عرض الموقف الفلسطيني بشأن عملية السلام في بدايتها من قبل زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة بقيادة فيصل الحسيني وبموافقة منظمة التحرير على وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) في القدس في 12 آذار 1991 عند قيامه بزيارته الأولى للمنطقة بعد الحرب فقد أكدوا على المبادئ التي يكونون بموجبها مستعدين للاشتراك بأية عملية سلام، وقد شملت تلك المبادئ التالية: (روبنبرغ 1996)

- 1 - الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.
- 2 - أن تهدف عملية السلام إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية جنباً إلى جنب مع إسرائيل.
- 3 - أن تكون القرارات الدولية هي المرجعية لعملية السلام.
- 4 - عقد المؤتمر الدولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الأمام.

وحول تعامل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع مشاركتها في العملية السلمية من خلال الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك، وعدم دعوتها ومشاركتها رسمياً فيضيف محمود عباس:

بتاريخ 1991/10/23 أي قبل انعقاد مؤتمر مدريد بأيام. كان علينا أن نتواجد في عمان لوضع اللمسات النهائية للاتفاق الأردني الفلسطيني. وفي نفس الوقت وصل فيصل الحسيني وحنان عشاوي وزكريا الآغا. وبناء على طلب من وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) فقد سلطت الأضواء على وصول وفد الحسيني. واختفى وفدنا من الصورة تماماً لكي يقال بأن الاتفاق عقد مع وفد الحسيني وليس مع وفدنا. ولذلك اتفقنا على أن يذهب الحسيني ووفده إلى رئاسة الوزراء ويستقبل بصفة رسمية ثم يخرج للصحفيين ويؤكد أن الاتفاق قد تم. ومن ثم نذهب نحن لنتمم العملية. وهكذا وقع الاتفاق الفلسطيني الأردني الذي أتاح لنا المشاركة في مؤتمر مدريد. (عباس، 1994)

ومع أن الولايات هي التي كانت قد اقترحت عقد المؤتمر الدولي للسلام إلا أنها ومجاراة منها لشروط حليفها إسرائيل كانت قد وضعت إطاراً لهذا المؤتمر يبعده عن صفة كل ما هو دولي إلا من حيث الشكل البرتوكولي أو المسمى وليس الإلزام وقد كان شكل المؤتمر كالتالي:

- 1- تترأس المؤتمر الولايات المتحدة و روسيا وليس الأمم المتحدة.
 - 2- الأمم المتحدة والأوروبيون دورهم مراقبة فقط.
 - 3- قرارات الأمم المتحدة هي أساس للمحادثات وليست ملزمة.
 - 4- يمهد المؤتمر لإجراء محادثات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية.
 - 5- يكون المؤتمر رمزيا وليس له سلطة ملزمة مع اجتماعات غير محددة للمتابعة.
- ومع ذلك كله فقد رفضت إسرائيل بداية تلك المقترحات وأكدت على أن يقتصر المؤتمر على افتتاح احتفالي في يوم واحد تمهيدا لمحادثات مباشرة بينها وبين الدول العربية المجاورة لها. وأوضحت إسرائيل أيضا أنها لن تبادل الأرض بالسلام نافية بذلك القرارين (242) و(338). وكذلك التدخل بحق الرفض بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني الذي أصرت أن لا يشمل أي فلسطيني من القدس الشرقية، أو من الشتات أو أي شخص على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.
- كانت سوريا قد قبلت المشاركة بهذا المؤتمر في تموز 1991 وهكذا تم الضغط على إسرائيل كي تقبل بالمشاركة مما اضطرها بالقول نعم لكن مشروطة وكانت شروطها تخص الجانب الفلسطيني وكيفية تمثيله وتأكيد سيادتها على الضفة وغزة والقدس وكانت موافقة أردنية ومصرية* مسبقاً على حضور المؤتمر.

أما منظمة التحرير فقد اختزلت مطالبها لقاء انضمامها إلى المؤتمر كالتالي (عباس، 1994)

- 1- التأكيد أن هدف المؤتمر هو تنفيذ القرارين (242) و(338).
- 2- أن يهدف المؤتمر إلى إنهاء الاحتلال، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كلها التي احتلت عام 1967.
- 3- الاعتراف بحقوق الفلسطينيين السياسية.
- 4- اشتراك الفلسطينيين على أساس قرار منظمة التحرير من دون تدخل خارجي.
- 5- البحث في مركز القدس الشرقية في كل مرحلة من المفاوضات مع المقيمين فيها ممن يشتركون بالمفاوضات .

* يشار إلى أن مصر أصبحت بعد قرار فك الارتباط الأردني في 1988 هي الطرف المكلف "تمثيل الفلسطينيين" أو إقناع منظمة التحرير بإعطاء الضوء الأخضر لسكان الضفة وغزة لإجراء حوار مع إسرائيل.

3.7.3 السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين أثناء انعقاد مؤتمر مدريد:

في الواقع أن الفلسطينيين كانوا يدركون تماما التغييرات التي حصلت في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكذلك المتغيرات الإقليمية التي رافقت انتهاء حرب الخليج والانتصار الأمريكي في تلك الحرب ورسم خريطة جديدة للمنطقة والواقع العربي الممزق.

تعامل الفلسطينيون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أنها من الممكن أن تلعب دور الوسيط إلى حد ما وأن الفرصة فعلا قد سنحت للإدارة الأمريكية من أجل فرض تسوية تكون مقبولة للطرفين وللجميع في المنطقة " ولكن الرئيس (بوش) ووزير خارجيته (جيمس بيكر) اختارا التمسك بالرفض الأمريكي التقليدي بشأن قضية فلسطين، ونجد أن الإدارة الأمريكية في تلك الفترة أهدرت تلك الفرصة التي سنحت لها بلعب دور الوسيط النزيه وتحقيق السلام وفرض شروطه القابلة للحياة على الطرفين، وأنها قد تمسكت بإخلاص بالسياسة الأمريكية القائمة منذ أمد طويل بشأن الفلسطينيين ويمكن التذليل على ذلك بالاستشهاد بمناسبات متعددة: حيث شنت الإدارة الأمريكية حملة شرسة لتشويه سمعة منظمة التحرير، والحيلولة دون عضوية المنظمة في منظمات دولية مختلفة وكذلك الإهمال الأمريكي لانتهاكات إسرائيل المتكررة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وتبني الرؤية الإسرائيلية للسلام وكذلك المعارضة المتكررة لقرارات الأمم المتحدة(في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن حيث الفيتو المنكر) وتجلت أيضا في حملة أمريكية ناجحة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلغاء قرارها القاضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية* والدعم الأمريكي الدبلوماسي والاقتصادي واللوجستي من اجل هجرة اليهود السوفيت ويهود الحبشة إلى إسرائيل.(روبنبرغ 1996)

والواقع أن الحدود الدبلوماسية لهذه الإدارة بشأن قضايا جوهرية مهمة لم تتجاوز قط الحدود التي فرضتها حكومة إسحق شامير اليمينية المتشددة وقد علق آنذاك مراسل جريدة نيويورك تايمز (توماس فريدمان) على هذه الظاهرة في أيلول 1991 حين كانت الإدارة الأمريكية تبذل جهدا لتنظيم مؤتمر مدريد ل "السلام " قائلا: إن مقترب إدارة بوش كله لصنع السلام يقوم كليا على شروط يملئها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير (friedman, 1991).

وفي تلك الفترة برز خلاف ظهر إلى وسائل الإعلام بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية بعد اتخاذ الولايات المتحدة قرارا بتجميد طلب إسرائيل مبلغا قدره 10 مليارات دولار (الذي ارتفع

* كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في العام 1975 قد أصدرت قرارا بمساواة الحركة الصهيونية بالعنصرية في جنوب إفريقيا، نظام " الأبرتهيد".

من المبلغ الأصلي وقدره 400 مليون) على شكل ضمانات قروض لإسكان المهاجرين السوفييت*، وقد فسره بعض المحللين على انه خلاف بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل وان الولايات المتحدة تريد أن تضغط على إسرائيل لتتسحب من الأراضي العربية المحتلة إلا أن الأمر كان واضحاً حيث قالت جريدة: "new York time" ما من أحد في واشنطن سيقف بوجه حاجة إسرائيل إلى ضمانات القروض "

ولكن التأخير في المصادقة على هذه الضمانات كان ينطوي على غرضين:

- 1- التأثير في السياسة المحلية في إسرائيل لإنجاح حزب العمل في الانتخابات.
- 2- ضمان مجيء العرب إلى مائدة المؤتمر يجعل الولايات المتحدة تبدو وكأنها وسيط محايد.

وحتى أثناء جولات المحادثات نفسها لم تكن الإدارة الأمريكية تحاول لعب دور الوسيط النزيه بل قامت بشكل متكرر بالضغط على الجانب الفلسطيني فقط وحين كانت تثار قضايا تؤدي إلى مباحثات أثناء المحادثات كان الفلسطينيون يعتبرون هم المسئولين عنها.

ومع أن ال12 جولة في المحادثات الثنائية التي استضافتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الوصول لاتفاقات سلام بين إسرائيل وجيرانها تركزت المناقشات فيها بين إسرائيل والفلسطينيين فقط على عقد اتفاق انتقالي مؤقت مدته خمس سنوات على أمل أن تؤدي المفاوضات بين الجانبين إلى الوصول إلى اتفاق خاص بقضايا الوضع النهائي وبالرغم من أن الجهود التي تمت في مدريد لم تصل إلى أي قرار محدد في القضايا المعروضة إلا أن استعداد المشاركين للاتصال ببعض البعض خفض من التوترات في المنطقة وجدد الأمل في حدوث تقدم نحو السلام في المستقبل.

فالثابت أن مؤتمر مدريد كان بمثابة حدث تاريخي كبير، مثل الحد الفاصل بين حقبة قديمة من تاريخ شعوب ودول المنطقة، وأخرى جديدة لا زالت في طور التشكل والتكوين. وجاءت التطورات السياسية اللاحقة لتؤكد أن قرار أطراف الصراع بالذهاب إلى مدريد كان بمثابة انقلاب على الذات وعلى كل مقدساتهم الفكرية والسياسية التي التزموا بها نصف قرن من الزمن، وعلى تاريخهم الذي صنعوه (نوفل، 1996).

ومع وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة وذلك في انتخابات حزيران عام 1993 بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين وبتبني حزب العمل لبرنامج تحقيق التسوية السلمية كان هناك نفس جديد لا بد أن يبيث في العملية السلمية التي كانت متوقفة.

* يذكر أن مائتي ألف شخص هاجروا إلى إسرائيل في عام 1990 منهم 185 ألف من الإتحاد السوفيتي، وان هذا هو أكبر رقم سنوي للمهاجرين منذ العام 1951"

4.7.3 اتفاق إعلان المبادئ (1993) أوسلو:

بعد تعثر المفاوضات التي دارت في واشنطن بعد انطلاق مؤتمر مدريد سنة 1991 وذلك لغياب الأسس الواضحة للتفاوض وغياب الرعاية الحقيقية للمفاوضات.

وكذلك وجود حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل على رأسها (إسحاق شامير) كانت قد أعلنت أصلاً نسف العملية السلمية وذلك بإعلانها المسبق والمتكرر أنها ضد مبدأ الأرض مقابل السلام وإعلانها أن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة هي مثل أرض تل أبيب ولا عودة لحدود 1967.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية (إسحاق شامير) قد صرح بعد انتهاء فترة ولايته في حزيران عام 1992 انه "كان يريد للمفاوضات في واشنطن أن تمتد عشر سنوات إذا اقتضى الأمر " لأن ذلك يعطيه الفرصة لاستكمال سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة وبما لا يترك بعد ذلك أرضاً فلسطينية يمكن التفاوض عليها. (هيكل، 2001)

ومع وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة في إسرائيل وذلك في حزيران 1992 بقيادة الزعيم القوي: (إسحاق رابين) كانت المفاوضات المباشرة والجارية بين الطرفين الإسرائيلي والوفد الفلسطيني الذي انبثق عن مؤتمر مدريد قد وصلت تقريبا إلى طريق مسدود فلم يكن لدى الإسرائيليين استعداد لتقديم أي شيء للفلسطينيين ولم يكن هناك إمكانية لدى الفلسطينيين لقبول أي تسوية لا تضمن لهم حقوقهم المشروعة.

لقد كانت الصورة لدى العديد من الشخصيات الإسرائيلية والأمريكية والمصرية بأن واقع الحال يقول:

- أ - إن إسرائيل فشلت في خلق قيادات بديلة عن منظمة التحرير في الأرض المحتلة.
- ب - إن الوفد الفلسطيني الذي مثل الفلسطينيين في مؤتمر مدريد ومن ثم محادثات واشنطن لم يخرج من تحت جناح ياسر عرفات.
- وان هذا الوفد أثبت عجزه عن تجاوز الحدود التي وضعتها داخلها قيادة منظمة التحرير فقد قال (رابين) يبدو أن حيدر وحنان وفيصل مجرد سحب من الدخان وربما كانوا نجومًا لكنها نجوم لا تستطيع أن تخرج من سماء منظمة التحرير".
- ج - بدأت الموجة الإسلامية تكتسح العالم العربي وهي تستغل كل التناقضات الكامنة في الأوضاع العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

د - لقد أصبحت منظمة التحرير وخاصة بعد حرب الخليج جاهزة نفسياً وعملياً لإعطاء كل شيء مقابل الاعتراف بها.

هـ - لقد تصور (رابين) أن من السهولة بمكان ليس سحب وأخذ الورقة الفلسطينية من التيار الإسلامي فقط وإنما أيضاً من سوريا ومن الرئيس حافظ الأسد (هيكل، 2001).

وبعد إدراك الحكومة الإسرائيلية أن عليها التفاوض مباشرة مع قيادة منظمة التحرير إذ أن ذلك لا يسبب لها حرجاً داخلياً وعلى الأقل داخل ائتلافها الحكومي في تلك الفترة. كان هناك جولة من المفاوضات السرية تعقد في العاصمة النرويجية أوسلو بعيداً عن كل التفاعلات السياسية المباشرة وعن كل وسائل الإعلام.

ويفيد محمود عباس أن بداية البداية لفتح خط المفاوضات المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هي كالتالي: على هامش الاجتماع الذي عقد يوم 1992/12/3 في لندن للجنة القيادة الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف طلب كل من فيصل الحسيني وحنان عشراوي وعفيف صافية ممثل المنظمة في لندن، طلبوا من الأخ أبو علاء اللقاء مع (يانير هيرشفيلد) عضو حزب العمل والأستاذ في جامعة تل أبيب والذي يقدم نفسه على أنه مستشار لكل من (شمعون بريس) وزير الخارجية الإسرائيلي ونائبه (يوسي بيلين). وقد تم اللقاء فعلاً وبحضور عفيف صافية وكانت المرة الأولى التي يجلس فيها أبو علاء وجها لوجه مع إسرائيلي، فهو على الرغم من أنه يقود المفاوضات المتعددة الأطراف والأطعم الخاصة بها إلا أنه وحسب لا يحضر اللقاءات أو الاجتماعات لأن له صفة رسمية في منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الطرف الإسرائيلي يمنع أي عضو من أعضاء وفده أن يلتقي بممثلي المنظمة. (عباس، 1994)

و خرج إلى الملأ فقط قبل أيام معدودة من مراسم توقيعها في واشنطن حيث أعلم الإسرائيليون الأمريكيين بنبأ هذا الاتفاق من خلال وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (وارن كريستوفر)، وقبل توقيع اتفاقية أوسلو والتي عرفت أصلاً باتفاقية إعلان المبادئ جرى تبادل لرسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وإذا اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل بالوجود وإعلانها نبذ العنف كأسلوب لحل النزاع، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية من جانبها الاعتراف لمنظمة التحرير كمثل للشعب الفلسطيني.

ويمكن إيجاز الأسباب التي دفعت منظمة التحرير لعقد اتفاق أوسلو بما يلي: (الحمد، 2002)

1 - الأزمة المالية التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية.

- 2- العزلة السياسية التي تعرضت لها المنظمة بعد غزو العراق للكويت.
- 3- الفلق الفلسطيني من دخول إسرائيل في مفاوضات الأمر الواقع مع قيادة حماس من خلال تسريبات الصحافة الإسرائيلية والغربية.
- 4- تقبل بعض قطاعات الرأي العام الفلسطيني لحل سياسي بعد طرد الفلسطينيين من دول الخليج العربي.
- 5- خوف منظمة التحرير من دخول بعض الدول العربية في اتفاقيات سلام مع إسرائيل واستثنائها من ذلك.

وعن الطرف الإسرائيلي فيضيف الرئيس (بيل كلينتون)* في مذكراته والتي حملت عنوان "حياتي" أنه وبعد مراسم توقيع الاتفاق مباشرة كان قد اجتمع إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي (إسحق رابين) اجتماعاً مغلقاً وسأله عن سبب تأييده لاتفاق أوسلو وما نتج عنه من اتفاق. فقال لي "إنه بات يدرك أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ العام 1967 لم تعد ضرورية لأمن إسرائيل وكانت في واقع الحال مصدراً يهدد أمنها. وقال أن الانتفاضة التي اندلعت قبل سنوات أظهرت أن الأراضي المحتلة مليئة بالغاضبين ولم تجعل إسرائيل أكثر أمناً وفي حرب الخليج عندما أطلق العراق صواريخه على إسرائيل أدرك أن الأرض لم تقدم حزاماً أمنياً ضد الهجمات بالأسلحة الحديثة من الخارج" (كلينتون، 2004)

فاتفاق إعلان المبادئ الذي حمل اسم أوسلو، لم يكن مفاجئاً تماماً فلقد تسربت الأنباء عن لقاءات قبل أن يتفق الطرفان على إبلاغ وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (وارن كريستوفر) برغبتها في أن يجري الإعلان عن ذلك الاتفاق في احتفال دولي ترعاه واشنطن، وقد وقع الأمريكيان على الاتفاق، كشهود وضامنين، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، رؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، راعياً لعملية السلام، ومصر والأردن. وكان الاحتفال والتوقيعات التي جرت أمام العالم اجمع قد أضفت على اتفاقية أوسلو طابعاً دولياً ورسمياً أنعش آمال المتطلعين إلى السلام وفي ضوء تلك الاتفاقية جرى التوقيع لاحقاً على اتفاقيات تنفيذية أخرى، حملت آليات وجدولاً زمنية محددة. (هيكل 2001)

* ألقى كلينتون خطاباً له أمام منظمة "الأبياك" في أيار 1995، وأكد دعمه لإسرائيل، وهي المرة الأولى التي يلقي بها رئيس أمريكي خطاباً له أثناء فترة ولايته أمام الأبياك.

فاعلان مبادئ أوسلو* الذي وقع في ذلك الاحتفال التذكاري على المرج الأخضر للبيت الأبيض يقصد به تحويل الفلسطينيين والإسرائيليين من أعداء لدودين إلى شركاء. وأوسلو كان بداية لسلسلة من الخطوات المتبادلة المصممة لبناء الثقة تمهيداً لمحادثات بين الجانبين حول القضايا العليا المتعلقة بالحل النهائي. (أولبرايت، 2004)

و نال كل من (ياسر عرفات) و(إسحق رابين) و(شمعون بريس)، جائزة نوبل للسلام وذلك تكريماً لهم على هذا الإنجاز الذي حققه وأما (اسحق رابين) فكان قد علق بعد ذلك على اتفاق أوسلو وذلك في معرض رده على مزايدات اليمين الإسرائيلي عليه بمقارنته باتفاق كامب ديفيد: "إننا نحن الذين قمنا بالحصول على هذه التنازلات من الفلسطينيين، من هؤلاء الذين كان يجب علينا أن نحصل منهم على الموافقة بدون أي وعود أمريكية مثل تلك الموجودة في اتفاقيات كامب ديفيد، المستوطنات اليهودية سوف تكون تحت السلطات الحصرية للنفوذ الإسرائيلي، مجلس الحكم الذاتي "الفلسطيني" لن تكون له أي سلطة عليهم، قوات جيش إسرائيل سيتم إعادة نشرها في مواقع يتم تحديدها بواسطتنا بخلاف ما حدث في اتفاقيات كامب ديفيد والتي كان قد وقعها رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني (مناحيم بيغن) (كارتر، 2007)

فاتفاقية أوسلو ارتكزت إلى تجزئة الحل إلى مرحلتين: (قريع، 2005)

المرحلة الانتقالية: وتمتد لخمس سنوات يسمح خلالها لقيادة وكوادر منظمة التحرير بالعودة إلى غزة والضفة الغربية، وإقامة سلطة وطنية يجري انتخاب رئيسها، ومجلسها التشريعي المكون من ثمانية وثمانين عضواً، والإفراج عن بضعة آلاف من الأسرى الموجودين في سجون الاحتلال، بالإضافة إلى جملة من الميزات الأخرى.

أما المرحلة النهائية: ففي السنة الثالثة تبدأ مفاوضات الحل النهائي، وتنتهي بانتهاء الفترة الانتقالية. حيث يجري إقفال ملف الصراع وخلال الفترة الانتقالية يجري تأهيل السلطة الوطنية الفلسطينية وتساهم الدول المانحة في بنائها وفي تمكينها من إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بما يتلاءم ومرحلة وثقافة السلام. وقد أعطت إسرائيل لنفسها الحق في الحكم على نتائج التجربة فاحتلت موقع الحكم والقاضي والجلاد في آن واحد. وعلى الرغم من بداية تطبيق الاتفاقية على

* وللمزيد حول أوسلو انظر أحمد قريع (أبو علاء) الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ط1، 2005 وكذلك. محمود عباس (أبو مازن) طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ط5. 1995.

الأرض فأن هذا لم يمنع استمرار بعض التنظيمات الفلسطينية وخاصة الإسلامية منها "حماس والجهاد" من الاستمرار في عمليات تفجيرية الهدف منها هو تعطيل اتفاق أوسلو.

5.7.3 الدور الأمريكي قبل وأثناء اتفاقية أوسلو:

تسلم الرئيس (بيل كلينتون) مقاليد الحكم في الإدارة الأمريكية في أواخر العام 1992 وبداية العام 1993 وقد كانت تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة منصباً على منطقة الخليج العربي وترسيخ السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط وليس كل تفاصيل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي كانت منفردة أصلاً. وجارية في واشنطن وبرعاية أمريكية وكانت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية في أحسن حالاتها مع ما تم تناوله في حينه على أنه خلاف بين الإدارة الأمريكية المنصرفة - والحكومة الإسرائيلية المقترحة أيضاً، وكان وزير الدفاع الأمريكي السابق (ديك تشيني) قد رفع إسرائيل إلى مرتبة الناتو من حيث تمتعها بالحصول على مساعدات وتقنيات عسكرية سرية مقابل أن لا يعارض (اسحق رابين) صفقات أسلحة أمريكية مع السعودية.

شهد شهر تموز من العام 1993 جولة في المنطقة قام بها (دنيس روس) و(مارتن أنديك) و(آرون ميلر) وكانت تهدف إلى التمهيد لرحلة سيقوم بها (كريستوفر) نفسه. وكان هدف الولايات المتحدة هو الحصول على موافقة طرفي النزاع على صيغة ما لمسودة إعلان مبادئ كانت تريده وزارة الخارجية الأمريكية وقد خاب المسؤولون الثلاثة في إحراز أي تقدم أو إنجاز. (ستورك، 1996).

بحلول نهاية آب 1993 كشفت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أنهما كانتا تتفاوضان مباشرة على مسودة إعلان مبادئ وذلك من خلال مفاوضات سرية في النرويج. وأشار الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) في إيجاز صحفي في 10 أيلول قائلاً "كنا نعلم منذ مدة ولا أذكر التاريخ بالضبط ولكننا كنا نعرف منذ أمد غير قصير عن المباحثات في النرويج". وكثر الحديث والجدل في أن الولايات المتحدة كانت على علم وإطلاع لما كان يجري من مفاوضات مباشرة وسرية في أوسلو في الوقت ذاته الذي كانت تحتضن فيه المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف في واشنطن وهنا يؤكد محمود عباس أن الولايات المتحدة كانت على إطلاع في مرحلة معينة وخاصة بعد أن عرضت عليها مسودة الاتفاقية وذلك من خلال الإسرائيليين وكذلك النرويجيين الذين كانوا حريصين على أن تكون الولايات المتحدة على إطلاع. وذلك أن هذه المفاوضات كانت قد عقدت على فترات متلاحقة وبجولات مختلفة وان المسودة الأولى لإعلان المبادئ قد تم التوصل إليها بعد الجولة الخامسة وذلك بتاريخ 1993/5/8 و بعد ثمانية عشر جولة قد تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى وذلك بتاريخ 1993/8/20.

وهنا يؤكد محمود عباس في معرض توصيفه لمواقف الأطراف جميعها على أن الصورة كانت بالنسبة لدى الولايات المتحدة هي كالتالي: (عباس 1994)

- 1 - الأمريكيون على اطلاع بهذه القناة على مستوى وزير الخارجية الذي عبر عن اهتمامه وتشجيعه وان الوثيقة قد درست تفصيلا مع (دان كيرترز) وان هذه الوثيقة كانت قد أعدت بتاريخ 1993/3/20 من قبل الوفود المشاركة وذلك لدراستها من قبل كل فريق.
- 2 - سيتحدث نائب وزير الخارجية النرويجي هاتفيا يوم الثلاثاء عبر الخط الساخن من السفارة الأمريكية مع الإدارة الأمريكية.
- 3 - سيتوجه مندوب من وزارة الخارجية النرويجية إلى واشنطن حاملا الوثيقة الأخيرة، وذلك بناء على دعوة خطية من وزارة الخارجية الأمريكية.

أما نبيل شعث والذي كان في حينها من مستشاري الرئيس عرفات السياسيين فقال: " ارتكب الأمريكيون خطأ في التقدير بشأن ما يقبله وما لا يقبله الإسرائيليون. وحين قدمت فكرة أريحا للولايات المتحدة اهتم بها الرئيس (كلينتون) ووزير خارجيته (كريستوفر) بعض الاهتمام ورفضها الفريق الأمريكي المسئول عن عملية السلام رفضا تاما لهذا السبب عرضت الفكرة على الإسرائيليين مباشرة. (ستورك، 1996).

أما عن الإدارة الأمريكية والتي كانت قد رعت مراسم الاتفاق فقط وقفت كشاهد على الاتفاق بالإضافة إلى الراعي الثاني لعملية السلام وهي روسيا، إلا أن الضعف الروسي في تلك الفترة وانشغالها في ترتيب أوضاعها الداخلية، وتسليم الجميع بأن الولايات المتحدة هي الآن رأس النظام العالمي أصبح لا بد وأن تكون الولايات المتحدة هي وحدها راعية لعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبشكل منفرد ومطلق.

وهذا من الأسباب الهامة للتراجع السياسي الفلسطيني وهو خروج العملية السلمية من تحت المظلة الدولية إلى الرعاية الأمريكية المنفردة. أي أنه بدل أن تكون مرجعية العملية السلمية وأي تسوية سياسية ناتجة عنها هي قرارات الشرعية الدولية مثـ (242) و (338) أو (194) أصبحت مرجعيتها خاضعة للمفاوضات الثنائية والرعاية الأمريكية وتحت رحمة كل الضغوط والتوازنات والتي هي ليست في صالح الفلسطينيين. أما بالنسبة للإدارة الأمريكية والتي كانت مكلفة برعاية العملية السلمية بين الجانبين فقد كان حالها على النحو التالي:

لم يكن لدى (كلينتون) نفسه آراء شخصية متشددة بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فهو لم

يكن يحمل غيرة (رونالد ريغان) المناصرة للصهيونية ولا ميول (بوش) و(بيكر) نحو الصناعة النفطية ولكن الذي يوجه الرئيس (كلينتون) كان هو مصلحته فقط وذلك بأن اليهود قد قدموا له أكثر من 60% من تكلفة حملته الانتخابية.

وأيضاً جرى الضغط من قبل أنصار إسرائيل بتعيين أشخاص من المؤيدين لإسرائيل وذلك للعمل بالملف الخاص بالشرق الأوسط والتعامل مع شأن إسرائيل فتم تعيين (مارتن إنديك) في قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي (وصموئيل لويس) في قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، (ودينس روس) منسقاً لعملية السلام، حيث كان سابقاً مديراً للبحوث في منظمة (إيباك) ومديراً تنفيذياً لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهو منظمة تعمل لصالح إسرائيل. أما لويس فقد شغل منصب سفير إسرائيل لمدة تسع سنوات.

إن هذه التعيينات بمجموعها قد أنبأت بأن مصالح إسرائيل ستحظى بأقصى اعتبار، وأن على إسرائيل أن تحاول الحصول على أحسن صفقة ممكنة من الفلسطينيين بدعم الولايات المتحدة

6.7.3 تعثر المفاوضات والتدخل الأمريكي:

كان على السلطة الوطنية أن تظهر قدرة واسعة من ضبط الحالة الفلسطينية وعدم السماح لأي جهة بالعمل ضد إسرائيل من خلال استخدام العنف أو تهديد أمنها أو قواتها أو مستوطناتها، وقد دخلت مع إسرائيل في عملية تنسيق متواصل على الصعيد الأمني حظيت إسرائيل خلالها بقدر من الهدوء لم تعرفه من قبل.

مقابل ذلك كان على إسرائيل أن تلتزم بتنفيذ ما ورد في الاتفاقيات من انسحابات تتم على ثلاثة مراحل اختلف الطرفان بشأن مساحتها وفيما اعتقد الفلسطينيون أن النصوص تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الضفة الغربية وغزة عدا الأراضي التي لها علاقة بقضايا الحل النهائي لكن لم يتجاوز الانسحاب الإسرائيلي 18% من أراضي الضفة وغزة. (فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور 2001). وكانت الدهشة عندما عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي (اسحق رابين) أنه لا توجد هناك مواعيد أو تواريخ مقدسة".

بعد حملة دعائية ومتواصلة من التحريض ومظاهر الاحتجاج السياسية والشعبية العارمة التي نظمها اليمين الإسرائيلي، بقيادة (بنيامين نتنياهو)، ضد حكومة حزب العمل التي يقودها رابين ومشروعها السياسي المتمثل بالتوقيع والبدء بتنفيذ اتفاقية أوسلو، وتعبيراً عن مستوى عميق من

التعبئة الأيديولوجية أقدم الشاب (يغثال عمير) على اغتيال اسحق رابين، ومنذ ذلك الوقت، بدأت السياسة الإسرائيلية تتخذ منحى آخر.

تقول (مادلين أولبرايت) عرفت في لحظة أن العالم قد تغير نحو الأسوأ ونادراً ما أحدثت رصاصة واحدة مثل هذا القدر الكبير من الدمار. (أولبرايت، 2004).

ولم يكن رئيس الوزراء الذي حل بالوكالة (شمعون بيرس) حريصاً على تنفيذ استحقاقات كانت قد ماتت مواعيدها بالرغم من انه كان المهندس لاتفاق أوسلو والموقع عليه إلى جانب سلفه (اسحق رابين) وذلك ظناً منه انه سوف يتجنب سخط اليمين الإسرائيلي الذي استمر بحملته المشهورة لمعارضة اتفاق أوسلو بقيادة منافسه (بنيامين نتنياهو) .

ولم يكنف (شمعون بيريس) بهذا الموقف فقد قام بشن حملة عسكرية واسعة النطاق في الجنوب اللبناني والتي حملت اسم عناقيد الغضب وقد اتصفت تلك الحملة بالدموية وخاصة بعد وقوع مجزرة قانا ولم تفلح محاولة (بيريس) هذه في كسب تأييد الشارع الإسرائيلي ضد منافسه (نتنياهو) بل أنها قد جعلته يخسر جزء من ناخبيه الذين كانوا سيصوتون ضد نتياهو في ذلك الوقت وهم الجماهير العربية داخل إسرائيل نتيجة تعاطفهم مع إخوانهم العرب اللبنانيين .

زد على ذلك أن تلك الفترة وتحديداً في شهري شباط وآذار من العام 1996 قد شهدت موجة عمليات شديدة من قبل حركة حماس داخل إسرائيل ضد المدنيين الإسرائيليين أوقعت أكثر من 60 قتيلاً .

ولأجل ذلك كله تمكن زعيم المعارضة اليميني المتشدد (بنيامين نتياهو) من الوصول إلى كرسي رئاسة الوزراء وهو الرجل الذي عرف عنه معارضته الشديدة لاتفاقية أوسلو ولمجرى العملية السلمية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين وبوصوله إلى السلطة تكون قد بدأت البداية الفعلية لنكوص إسرائيل عن الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وكمنتلق لسياسته هذه أطلق (نتياهو) مصطلح التبادلية، أي انه لن يعطي للسلطة الوطنية الفلسطينية أي مكاسب، حتى لو كانت جزءاً من الاتفاقية، ما لم تقدم السلطة مقابلاً لذلك، وكان ذلك المصطلح يعني إعادة التفاوض على ما تضمنته اتفاقية أوسلو من استحقاقات، ومطالبة الفلسطينيين بدفع ثمن ما يحصلون عليه مرة أخرى بعد الثمن الذي دفعوه من اجلها سابقاً. أما خطوته الثانية فكانت السماح بفتح نفق تحت المسجد الأقصى الأمر الذي أدى إلى نشوب هبة

فلسطينية عارمة سميت ب"أحداث النفق" وسقط خلالها عشرات الشهداء ومئات الجرحى الفلسطينيين فضلا عن 16 قتيلا إسرائيلياً.

وعلى الرغم من كل ذلك اضطر (نتنياهو)، تحت ضغط الولايات المتحدة، لتوقيع بروتوكول الخليل 1997/1/14 ولاحقا اتفاقية واي ريفر 23 تشرين أول 1998 التي جاءت بعد مفاوضات مضنية، شارك فيها كل طاقم الإدارة الأمريكية بجهد مكثف بما في ذلك الرئيس (كلينتون) شخصياً.

و نصت الاتفاقية على رزمة انسحابات من الضفة الغربية تصل إلى ما نسبته 13% بالإضافة إلى قضايا أخرى هامة، لم يجر تنفيذها، أو جرى تنفيذ جزئي لبعضها. (أولبرايت، 2004).

بعد توقيع بروتوكول الخليل وإعادة الانتشار الإسرائيلي عاشت حكومة (نتنياهو) أزمة حادة حيث انسحب منها وزير العلوم الليكودي (بيني بيغن)، وهدد آخرون بالانسحاب، ولإرضاء اليمين المتشدد والمحافظة على حكومته وافق (نتنياهو) في فبراير 1997 على بدء البناء في جبل أبو غنيم، الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون مساساً بالقدس وخطوة نحو تعطيل العملية السلمية.

أبدى الجمهور الإسرائيلي توافقا عالياً مع خطوة (نتنياهو) خصوصا وأنها تتعلق بالقدس التي يرفض الإسرائيليون تقسيمها، فقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي في حينها أن خطوة البناء في جبل أبو غنيم قد حظيت بموافقة 72% من الفئة المستطلعة، 41% منهم أيدها حتى لو أنها كانت ستؤدي إلى إشعال فتيل العنف مع الفلسطينيين. (فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور 2001)

ومر عام 1997 بكامله دون أي تقدم أو مفاوضات حقيقية، واتسمت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بالحذر والإحباط واستمر الجمود يلف العملية السلمية حتى توقيع اتفاقية واي ريفر.

و زاد الوضع في الأراضي الفلسطينية تازماً وقد تازمت العلاقة السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وباتت الإدارة الأمريكية في حرج حيث أن العملية السلمية التي كانت قد رعتها يمكن أن تنفجر وخاصة بعد إعلان السلطة الوطنية تجميد اتصالاتها بالحكومة الإسرائيلية على أعلى المستويات وذلك في 1997/4/6، وذلك بعد تبني الحكومة الإسرائيلية لقرار السماح ببناء 6500 وحدة سكنية في جبل أبو غنيم في القدس وبعد ذلك إعلان الحكومة الإسرائيلية تعليق المفاوضات التي كانت قد استؤنفت مع الفلسطينيين بعد حدوث عملية تفجيرية داخل إسرائيل أسفرت عن مقتل 18 إسرائيلياً .

7.7.3 الجهود الأمريكية لإعادة الاتصالات السياسية بين الجانبين :

بعد وصول العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى حافة القطيعة السياسية وتدهورها بشكل لم تكن تريده الولايات المتحدة أن يستمر لأنه سوف يؤدي إلى انفجار عام .

بدأت الدبلوماسية الأمريكية جهودها في المنطقة وقامت الوزيرة (مادلين أولبرايت) بجولة في الشرق الأوسط وذلك في شهر سبتمبر 1997 ونتج عنها فقط معاودة الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية.

وتبعتها بزيارة أخرى ومن ثم زيارة قام بها منسق عملية السلام (دينس روس) في ديسمبر 1997. وقد تبين فيما بعد أن الجهود الدبلوماسية الأمريكية لم تحرز تقدماً وذلك بعد إعلان إسرائيل في شهر آذار 1998 رفضها للمبادرة الأمريكية والتي تنص على انسحاب إسرائيل من 13% من أراضي الضفة الغربية بينما أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية وبتاريخ 1998/4/29 موافقتها على تلك المبادرة .

لكن (بنيامين نتنياهو) أعلن موافقته المتأخرة على المبادرة وذلك في شهر آب 1998 بعد ضغوط مكثفة دولية وأمريكية وعاودت (مادلين أولبرايت) زيارتها للمنطقة في جولة جديدة كانت نهايتها في 1998/10/7 حيث أعلنت ومن مدينة غزة موافقة الطرفين على عقد قمة في الولايات المتحدة يوم 1998/10/15 وكان هذا هو أبرز حدث سياسي في عهد (بنيامين نتنياهو) ويقر الاتفاقية الثانية التي يوقعها (نتنياهو) مع الرئيس عرفات بعد اتفاقية الانسحاب من الخليل والتي عرفت باسم اتفاقية واي ريفر .

و شهدت تلك القمة بعض الأحداث والنتائج الهامة والتي لا بد من الإشارة لها: (قريع، 2007)
1- تمسك الجانب الإسرائيلي بتعديل بعض البنود من الميثاق الوطني الفلسطيني وبالفع قد تم ذلك في غزة بتاريخ 1998/12/13 وبحضور الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) وكانت هذه البنود متعلقة باستخدام الكفاح المسلح والتأكيد على وجود إسرائيل .

2- طرح الجانب الإسرائيلي لبعض القضايا التي استفزت الجانب الأمريكي من ثم التعامل معها أمريكياً على أنها ابتزاز سياسي مثل قضية الجاسوس الإسرائيلي المعتقل في الولايات المتحدة. (جوناثان بولا رد)

3- التعتن الإسرائيلي الواضح من قبل (بنيامين نتنياهو) ووزير خارجيته في تلك الفترة (أريئيل شارون).

4- أما عن النتائج السياسية التي حققها الفلسطينيون كما يضيف احمد قريع أبو علاء فهي:

أ - انطوى اتفاق واي ريفر على مفترق طرق سياسي بالنسبة لحزب الليكود والذي كان تعهد بعدم تسليم "قلب الوطن اليهودي" لأعداء إسرائيل وقبل الانسحاب من أراضي فلسطينية.

ب - زيادة درجة الانخراط الأمريكي في المسار الفلسطيني على مستوى لم يكن منذ توقيع اتفاق أوسلو قبل خمسة أعوام وفتح دروب أوسع من ذي قبل لنمو وتطور العلاقات الفلسطينية الأمريكية والتي ارتقت فيما بعد إلى أفضل درجات.

أما عن نتائج وتداعيات توقيع تلك الاتفاقية في المشهد السياسي الإسرائيلي والرأي العام داخل إسرائيل فبعد توقيع اتفاقية واي ريفر في أكتوبر 1998، عاد مؤشر السلام لينتعش من جديد ولكن ليس على صعيد الحكومة الإسرائيلية التي قابلته بأزمة جديدة حادة كادت تطيح بها لولا أن قدم حزب العمل ل (نتنياهو) شبكة أمان في الكنيست شرط أن ينفذ الاتفاقية، غير انه لم يصمد أمام ضغوطات اليمين الإسرائيلي المتطرف.

أما على صعيد الشارع الإسرائيلي فلقد أظهرت الاستطلاعات حينذاك أن 72% من الجمهور قد أيد الاتفاقية فإنها خطوة في الاتجاه الصحيح ثم ارتفعت نسبة المؤيدين إلى 80% بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني خلال زيارة الرئيس (كلينتون) لغزة في أيلول من العام نفسه.

إن تذبذب الرأي العام الإسرائيلي بين المرونة والاعتدال والتطرف يؤكد، ولكن ليس بصفة مطلقة، أولوية تأثير المستوى السياسي المتمثل في رؤساء الحكومات والأحزاب في تشكيل الرأي العام أكثر مما يؤثر الرأي العام على المستوى السياسي.

كانت اتفاقية واي ريفر، واحدة من أبرز محاولات (نتنياهو) لتعديل مسار واتفاقية أوسلو، ولذلك فإنه لم يبد الحد الأدنى من الحرص على تنفيذها، وما إن عاد من واشنطن حتى أطلق وزير خارجيته آنذاك (أريئيل شارون) نداءه للمستوطنين للعودة إلى قمم الجبال في الضفة الغربية وبناء المزيد من المستوطنات، وخلال تلك الحملة جرى إقامة نحو خمس وأربعين موقعا استيطانيا جديدا.

محاولات نتنياهو لتعطيل تنفيذ اتفاقية واي ريفر التي وقع عليها خصوصا فيما يتعلق بإتمام الانسحابات، وسعيه الدائم للالتفاف عليها، وتبديده الوقت بصورة متعمدة، ادخل عملية السلام في أزمة وأدى إلى تجميدها بين ديسمبر 1998 حتى يوليو 1999 غير أن هذا لم يكن السبب الوحيد

لاضطراره للموافقة على إجراء انتخابات مبكرة، فقد عاشت حكومته في أزمة ائتلافية اثر خلافات مع حركة شاس، فضلا عن الخلافات في داخل الليكود والتي دفعت وزير الدفاع (اسحق مردخاي) للاستقالة، ولاحقا انسحاب عدد من أقطاب الليكود منهم الوزير (دان مريدور) و(روني ميلو) بالإضافة إلى (اسحق مردخاي) لتشكيل تيار مستقل خاض الانتخابات كحزب وسط وفاز بستة مقاعد في الكنيست.

على أن المعارضة القوية التي أبدأها حزب العمل المعارض، والذي استغل أخطاء (نتنياهو) الكثيرة وسياسته المناهضة للسلام وفرديته، وأدت إلى تراجع سمعة إسرائيل وبداية شعورها بالعزلة ورفع شبكة الأمان عنه، كل ذلك لعب دورا في انهيار شعبية (نتنياهو) إلى أن خسر في انتخابات 1999/5/17 أمام منافسه العمالي القوي (أيهود باراك) (ross, 2004).

8.7.3 صعود (أيهود باراك) إلى الحكم

كانت الظروف التي تبعت اتفاقية واي ريفر داخل إسرائيل لصالح المعارضة وزعيمها العمالي آنذاك (أيهود باراك) وبارتفاع نسبة من يؤيدون الاتفاقية ووصولها إلى 72% من الجمهور الإسرائيلي و 80% بعد زيارة الرئيس الأمريكي (كلينتون) إلى قطاع غزة وتعديل بنود الميثاق .

وكذلك بدأ اتجاه الرأي العام في إسرائيل يدرك أن الحكومة الحالية برئاسة (بنيامين) قد جمدت عملية السلام وتداعيات تفكك ائتلاف (نتنياهو) وانسحاب بعض وزرائه من الحكومة وكذلك تصاعد الخلافات داخل ائتلافه وداخل الليكود نفسه .

في خضم كل ذلك قدم الزعيم العمالي (أيهود باراك) نفسه على انه المنقذ لدولة إسرائيل فهو القادر على تحسين سمعة إسرائيل التي كانت قد تراجعت دولياً بسبب تفتت حكومة اليمين.

وكذلك هو القادر على تحقيق السلام وجلب الأمن لدولة إسرائيل وصنع السلام مع جيرانها العرب والفلسطينيين وكما قدم نفسه أيضاً على انه تلميذ (اسحق رابين) وانه سيسير على خطاه .

وبالفعل فقد فاز (أيهود باراك) في تلك الانتخابات التي جرت في ربيع 1999 بفارق 400000 صوت زيادة على الأصوات التي حصل عليها منافسه (نتنياهو) ومن الجدير بالذكر انه كان قد حصل على 300000 صوت من الناخبين العرب داخل إسرائيل الذين لم يريدوا من التصويت له سوى انجازه للتسوية مع إخوانهم الفلسطينيين .

إلا أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً وبعد أن تربع (أيهود باراك) على رأس ائتلاف حكومي واسع ضم نحو ستة أحزاب لديها خمسة وسبعون مقعداً بالكنيست وقد قام بتشكيل ائتلاف يركز على

حكومة موسعة تضم خليطاً من المتشددین الذين عرفوا بمعارضتهم لعملية التسوية، وبدأ كمن أخذ يتنكر لنفسه، ويبدد كل الانطباعات والاستنتاجات الأولية التي تشكلت حوله ثم راح يسقط الرهانات والأمال التي عقدتها المحافل الفلسطينية والإقليمية والدولية على وعوده المبكرة إذ استهل فترة حكمه بجملة من الخطوط الحمراء واللآءات. (قريع، 2007).

كان باراك قد أظهر ميلاً واضحاً للعب على المسارات التفاوضية، وعلى اعتماد مبدأ الرزمة الكاملة لقد حاول تكتيكياً طمأنة الفلسطينيين المتشككين بصدق نواياه خاصة بعد أن طرح لآءاته التي لا تختلف عن لآءات سلفه (نتنياهو)، فوقع على اتفاقية شرم الشيخ في 1999/9/5. (شير، 2002).

و كان باراك قد أصر مبكراً على الانتقال مع الفلسطينيين بالمفاوضات، بهدف التوصل إلى اتفاق إطار يحدد شكل الحل النهائي، قافزاً بذلك عن استحقاقات الفترة الانتقالية التي انتهت زمنياً مع تسلمه لمقاليذ السلطة في إسرائيل مايو 1999. وعلى الرغم من معارضة السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا التوجه، فأنها وافقت على المضي بالمفاوضات على مسارين:

الأول: برئاسة كل من الدبلوماسي (عوديد عيران) عن الجانب الإسرائيلي وياسر عبد ربه عن الجانب الفلسطيني.

الثاني: مسار المفاوضات لتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، وقد أدى إلى إعادة التفاوض على اتفاقية واي ريفر، وأدى إلى توقيع اتفاقية شرم الشيخ في 1999/9/5.

غير أن التكتيك الذي اعتمده (باراك)، ويقضي بطي صفحة الاتفاقيات الانتقالية واستحقاقاتها، أدى إلى تأزم المفاوضات، ودخولها مرحلة من الجمود إلى أن انعقدت قمة كامب ديفيد 13-23 تموز 2000 بحضور وفدين إسرائيلي برئاسة (باراك) وفلسطيني برئاسة عرفات وبرعاية أمريكية كاملة.

وخلال الفترة من 1993/9/13 حتى بداية الكامب ديفيد الثانية تموز 2000 تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية وهي "اتفاق غزة أريحا" وقع الاتفاق في القاهرة في 4 أيار 1994 وألحقت به أربعة ملاحق تختص بالترتيبات الأمنية والشؤون المدنية والشؤون القانونية

وبروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية ورسائل متبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل . وقد تلا هذا الاتفاق اتفاقية النقل المبكر لبعض السلطات والمسؤوليات بين إسرائيل. ومنظمة التحرير الفلسطينية في 1994/8/29.

اتفاق أوسلو 2:

وهذا الاتفاق المرحلي الذي وقع في واشنطن 28/أيلول/1995 وألحقت به سبع ملاحق تتعلق بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية وبروتوكول خاص بالانتخابات وملحق بالشؤون القانونية وملحق خاص بالعلاقات الاقتصادية وملحق خاص بالتعاون الفلسطيني الإسرائيلي وملحق خاص بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وألحقت به خرائط تتعلق بالمرحلة الأولى لإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية في قطاع غزة وانتشار قوات الشرطة في قطاع غزة ونطاق النشاط البحري والخليل. وهذا الاتفاق نص على انسحاب إسرائيل من سبعة مراكز سكانية فلسطينية على ثلاث مراحل وعلى امتداد فترة من ثمانية عشر شهراً.

بروتوكول الخليل:

تم توقيع هذا البروتوكول بشأن إعادة الانتشار في الخليل في 1997/12/17 وقد ألحقت به مذكرة مسجلة ومحضر منفق عليه وتلاه اتفاق بشأن الوجود الدولي المؤقت في الخليل.

اتفاق واي ريفر 23 تشرين الأول 1998:

لقد تمكن الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي من التوصل إلى اتفاق على قضايا هامة بالجلوس معاً والتعامل مباشرة بين الطرفين ولم يكن ذلك قد حدث طيلة ثلاث سنوات في الاتفاق حصل الفلسطينيون على مزيد من الأرض وعلى مطار وميناء بحري ومرور آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإخراج السجناء والتزام بتقييد النشاط الاستيطاني وتدفق جديد للمساعدات الاقتصادية و يحصل الإسرائيليون على تعاون امني لم يسبق له مثيل*، واعتقال الفلسطينيين المطلوبين وحذف العبارات الهجومية من الميثاق الفلسطيني وبداية سريعة لمحادثات الوضع النهائي، وكان التوقيع بحضور الرئيس (كلينتون) و الملك حسين وعرفات و(نتنياهو). (أولبرايت، 2004).

* التعاون الأمني: في تلك الاتفاقية جرى التوقيع على تفاهات أمنية، ومستوى تعاون أمني عال بين الجانبين والجديد في الموضوع هو وجود الرقابة على تلك التفاهات الأمنية بين الجانبين من قبل وكالة المخابرات الأمريكية " C.i.a "، وشملت أيضاً التدريب والتأهيل لعناصر الأمن الفلسطيني والإسرائيلي.

الفصل الرابع:

ما قبل المفاوضات في كامب ديفيد: (المفاوضات التمهيدية).

1.4 مقدمة:

استقبل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في 5 أيار /1999. انتخاب (باراك) بمشاعر متضاربة ولكن غلب عليها التفاؤل بشأن إحداث انطلاقة لصالح عملية السلام في المنطقة وخاصة في الجانب الرسمي الفلسطيني.

و بدأ (يهود باراك) بداية عهده بتصريحات احتلت عناوين الصحف الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء والتي تحدث فيها عن انه لن يجعل دولة إسرائيل خاضعة لحساب أقلية فيها وهم المستوطنون إلا أن (يهود باراك) بدأ ينقلب على ذاته وخاصة بعد تربعه على رأس ائتلاف حكومي يحوي خليطا من الأحزاب المتشددة والمعارضة لمسيرة التسوية أصلا. ويسانده أكثر من 75 عضو كنيست.

فبدأ يطلق تصريحاته الشهيرة والتي كان يؤكد فيها على لاءاته المشهورة و هي (لا لتقسيم القدس لا للعودة إلى حدود 1967، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين لا لتفكيك المستوطنات) حينها بدأ الجميع يتذكر أن (يهود باراك) هذا الجنرال العسكري و الذي قدم نفسه على أنه تلميذ (إسحاق رابين) قد كان من المعارضين لتوقيع اتفاقية أوسلو أصلا حينما كان في قيادة حزب العمل و كذلك قام بالتصويت ضدها في مجلس الوزراء الإسرائيلي آنذاك.

كان الفلسطينيون تواقين لاستئناف عملية السلام و إخراجها من جمودها و بعث الحياة فيها و كان الجانب الأمريكي بصفته راعي عملية السلام بين الجانبين، متفائلا بشأن إحداث انطلاقة جديدة في مسار عملية السلام خاصة وأن الفترة الأخيرة من حكم (نيتنياهو) كانت قد شهدت بعض مظاهر الخلل في العلاقة بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي ولذلك سوف نجد في دراستنا أن هذا قد انعكس من خلال الدعم اللامحدود الذي قدمته إدارة الرئيس (كلينتون) بطاقمها جميعه إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى ابعده الحدود و في الحفاظ على ائتلاف (يهود باراك) الحاكم.

كان (يهود باراك) رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي وصل إلى قيادة حزب العمل والحكومة معاً بدعم داخلي منقطع النظير من غالبية شرائح المجتمع الإسرائيلي وخاصة العلمانية منها والعرب الذين لم يسبق لهم أن صوتوا لصالح رئيس وزراء أكثر منه في أي انتخابات. الدعم الأمريكي اللامحدود لائتلافه وشخصه وكذلك تقبل الطرف الآخر من الصراع له وهو الجانب الفلسطيني كشريك واستعداده للتعاون معه في سبيل انجاز تسوية السلام. قد بدأ مسيرته السياسية بعد استلامه السلطة بإدارة مغايرة وبجميع الأحوال فقد عادت اللقاءات والاتصالات بين الجانبين تتصدر المشهد السياسي في المنطقة. وبرعاية أمريكية قد تم الاتفاق على أن تبدأ مفاوضات تمهيدية تسبق عقد مفاوضات الوضع النهائي.

2.4 بداية اتصالات باراك السياسية مع الجانب الفلسطيني:

بعد تمكن يهود باراك من تشكيل حكومة ائتلافية بأكثر من 75 عضو كنيست ضمت في تشكيلها أحزاباً معارضة لعملية التسوية أصلاً بعد أن استغرق تشكيل هذه الحكومة أكثر من شهر وبعد أسبوع من ذلك كان رئيس الوزراء الإسرائيلي (يهود باراك) قد اجتمع مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عند حاجز إيرز وذلك بتاريخ 1999/7/11 وفي هذا الاجتماع أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي موقفه قائلاً "سنبلور بالتعاون مع الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية الأسلوب الذي يمكننا من دمج مفاوضات التسوية الدائمة بتنفيذ مذكرة واي ريفر".

وبعد ذلك بأيام قام باراك بأول زيارة له للولايات المتحدة الأمريكية وفي أول لقاء له مع الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) قال (يهود باراك) انه يسعى مع الجانب الفلسطيني لاتفاقية إطار فيما يتعلق بالتسوية الدائمة خلال فترة زمنية تتراوح مدتها بين سنة وخمسة عشر شهراً".

إذ بدأ يتكشف للجانب الفلسطيني منذ تلك اللحظة أن يهود باراك لا يريد تنفيذ الانسحابات الإسرائيلية المقررة والموقع عليها مسبقاً وذلك بحجة رغبته في دخول مفاوضات الحل النهائي. وفي ذلك أيضاً تقول وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) "أن باراك كان يشاطر سلفه كراهيته للنهج التجريبي لاتفاقيات أوسلو فكانت كل خطوة تتطلبها أوسلو تثير جدلاً صاخب الهياج داخل إسرائيل تجعله يدفع ثمناً سياسياً وكان (باراك) يشعر أن تقديم صفقة واحدة حاسمة لاتفاقية شاملة لكل شيء سيكون أسهل عليه من الاستمرار في بيع قطع متفرقة من السلام". (أولبرايت، 2004)

وفي اللقاء الثاني لرئيس الوزراء (يهود باراك) مع الرئيس ياسر عرفات و ذلك بتاريخ 27/تموز/1999. أي بعد انقضاء أقل من ثلاثة أسابيع على موعد الاجتماع الأول. قد عزز (باراك) من تمسكه بهذه النظرية خلال لقاء عرفات حيث عرض فيه الإفراج عن الأسرى والمعتقلين وتفعيل المعبر الآمن وتقديم مزايا اقتصادية مقابل إرجاء تنفيذ الانسحاب الثالث المقرر إلى ما بعد توقيع اتفاقية الإطار ومقابل هذه الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية تمسك الجانب الفلسطيني بضرورة تنفيذ مذكرة واي ريفر كشرط أساسي لتحسين العلاقات الثنائية وإعادة بناء الثقة بين الجانبين. وبعد ذلك بنحو خمسة أسابيع أي في 1999/9/4 تم التوقيع على أول اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عهد (باراك) في شرم الشيخ.

ويرى البعض و منهم أبو علاء قريع أن اتفاقية شرم الشيخ جاءت كنتيجة للتدخل الأمريكي الذي بدأ بعد أن قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالتلويح بإقامة الدولة الفلسطينية و ذلك بعد أن أعلن أنه يعتزم شطب البند الذي ينص على امتناع الطرفين عن تنفيذ خطوات أحادية الجانب تؤثر في مفاوضات الوضع الدائم و ذلك في مقابل استمرار الإصرار الإسرائيلي في إقامة المستوطنات حيث كانت وزيرة الخارجية الأمريكية قد زارت المنطقة و معها طاقم المفاوضات الأمريكي و قامت أيضا بعدة جولات مكوكية في المنطقة سبقت توقيع الاتفاقية.

و كان أهم ما أشارت إليه هذه الاتفاقية هو أن يكون يوم 2000/2/13 هو الموعد النهائي لتوقيع اتفاقية الإطار الممهدة لاتفاقية الحل الدائم و بالإضافة إلى الرعاية الأمريكية للقمّة فقد كان قد وقع عليها إلى جانب (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية كل من الرئيس المصري حسني مبارك و الملك الأردني عبد الله بن الحسين.

إلا أن أخطر ما في الأمر هو نجاح (يهود باراك) بتثبيت نهجه التفاوضي القائم على عدم تنفيذ أي استحقاقات للمرحلة الانتقالية و الانتقال مباشرة إلى اتفاقية إطار فيما يتعلق بالتسوية النهائية الممهدة لاتفاق بشأن التسوية الدائمة.

3.4 الجهد الأمريكي لإعادة بعث الحياة في عملية السلام:

بعد التوقيع على مذكرة شرم الشيخ بين الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي في أيلول 1999 و بحضور الملك عبد الله و الرئيس المصري حسني مبارك بالإضافة إلى وزيرة الخارجية الأمريكية و بالرغم من أن الدبلوماسية الأمريكية و التي كانت متمثلة بوزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) و الطاقم الأمريكي لعملية السلام آنذاك كانت قد بذلت جهدا لعقد قمة شرم

الشيخ و توقيع المذكرة فيها إلا أن هذا لم يمنع رئيس الوزراء الإسرائيلي من عدم تنفيذها وذلك كجزء من فلسفة باراك التفاوضية المتبعة مع الجانب الفلسطيني.

عاودت وزيرة الخارجية الأمريكية نشاطها في المنطقة و بذل الجهود من أجل إعادة الحياة في مسار التفاوض و ذلك بعد أن بدأ الفلسطينيون يملون أسلوب (باراك) و مماطلته. قامت وزيرة الخارجية (مادلين أولبرايت) و يرافقها المنسق الأمريكي لعملية السلام بزيارة الرئيس عرفات وذلك في تشرين الثاني /1999.

وبدلاً من أن تقوم وزيرة الخارجية الأمريكية بممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي لتنفيذ مذكرة شرم الشيخ و اتفاقية واي ريفر، فقد قامت بممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني وحده و قد بدا في ذلك الاجتماع أن وزيرة الخارجية الأمريكية تحاول ممارسة ضغط خفي على الجانب الفلسطيني، من خلال التلويح بأن (باراك) يميل نحو المسار السوري وأن اجتماعاً سيعقد عما قريب بين الرئيس (كلينتون) والرئيس السوري حافظ الأسد وتعدت بعدم إهمال الجانب الفلسطيني. وقد عرضت (أولبرايت) في ذلك اللقاء جدولاً زمنياً مكثفاً لإجراء سلسلة من المحادثات بين الجانبين وطالبت الفلسطينيين بالكثير من أجل إنجاز هذه السلسلة التفاوضية التي من المقرر لها أن تنتهي بدعوة كل من الرئيس ياسر عرفات وإيهود باراك إلى واشنطن للاجتماع مع الرئيس (كلينتون) وحددت موعداً تقريبياً لهذه القمة مع بداية سنة 2000 (قرب 2007).

والمفارقة أن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بإسرائيل منذ سبع سنوات وتقيم معها مفاوضات عدة وعلاقات ثنائية واتفاقيات أمنية واقتصادية أما سوريا فلا تعترف بإسرائيل ولا تقيم معها أي نوع من العلاقات، بل على العكس من ذلك فإن سوريا كانت تدعم الفصائل الفلسطينية التي تعارض التسوية السلمية وتوفر لها المأوى الدائم في دمشق، عوضاً عن دعمها العلني لحزب الله. أضف إلى ذلك العلاقة المتوترة أصلاً والتي كانت تأخذ طابعاً شخصياً بين شخصي الرئيس حافظ الأسد والرئيس عرفات.

و في محاولة فلسطينية لتسليط الضوء على ما يجري من عمليات استيطان في الضفة الغربية بشكل عام و مدينة القدس بشكل خاص، ومحاولة إسرائيل من خلال ذلك فرض وقائع على الأرض تحسم فيها مسبقاً نتائج أي تسوية نهائية و أيضاً محاولة طرح موضوع الإفراج عن الأسرى و المعتقلين إلا أن الوفد الأمريكي كان معنياً بالدرجة الأولى بما طرحه باراك من أفكار تتعلق بما سيعرف فيما بعد باتفاقية الإطار للوضع الدائم.

أما الموقف الإسرائيلي فقد كان واضحا وهو أن (يهود باراك) قد فرض رؤيته الخاصة في مسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي و التي كانت تتمثل في عدم تنفيذ أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية و تسليمها للسلطة الفلسطينية من تلك المساحات البسيطة المتفق عليها في واي ويفر، و ذلك كي لا تفقد إسرائيل أوراق قوية يمكن أن تخدمها في المفاوضات النهائية و مقايضتها أثناء تسوية القضايا الهامة والمصيرية* (القدس اللاجئين المستوطنات) أي أن الدمج بين إعادة الانتشار و موضوعات التسوية الدائمة هي ما سعى (باراك) إلى تطبيقه و نجح في فرض ذلك على الجانب الفلسطيني و ذلك بتواطؤ أمريكي بالإضافة إلى إعادة التفاوض على ما تم الاتفاق عليه سلفا من تلك الاتفاقيات التي وقعت في عهد سلفه اليميني (بنيامين نتنياهو) وفي تلك الفترة عم اليأس والإحباط الجانب الفلسطيني على المستويين الشعبي و الرسمي و بعد مفاوضات مضمّنية حول الحل المرحلي التي قام بها الدكتور صائب عريقات ومفاوضات أخرى حول الحل النهائي تولاها ياسر عبد ربه من الجانب الفلسطيني أسفرت عن اقتراح إسرائيلي للحل النهائي وقد تم تدعيمه بخارطة إسرائيلية هي الأولى من نوعها وكان من أبرز عناوينها.

— تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث كانتونات.

— بناء ممرين يصلان بين إسرائيل وأراضي المستوطنات التي تريد ضمها وبين إسرائيل ومنطقة الأغوار التي لا تريد إسرائيل الانسحاب منها.

— ضم ما يقارب 40% من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل.

— إحاطة الأراضي التي تسلم إلى الفلسطينيين بشريط عريض من الأرض تسيطر عليه إسرائيل ويفصل بين الدولة الفلسطينية المقترحة عن محيطها العربي في مصر والأردن.

— تبقى إسرائيل مسيطرة على المعابر الحدودية التي تتحكم بحركة الناس وبحركة التجارة.(الحسن، 2003) هذا وقد رفض الجانب الفلسطيني هذه الخريطة ورفض الخوض في نقاشها من حيث المبدأ.

والحقيقة أن (باراك) كان يستهدف فقط تأليب الأطراف العربية بعضها على بعض وتعميق الخلافات بينها ومواصلة نهج الاستفراد وتمزيق أي محاولة للتنسيق فيما بين المسارات المعنية بعملية السلام وتوظيف تلك المناورة لابتزاز المزيد من التنازلات من الطرفين الفلسطيني والسوري كل على حدة (فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور 2001).

* قضايا الحل النهائي وهي التي اتفق على تأجيل البحث فيها في اتفاق أوسلو وتشمل "القدس، المستوطنات، اللاجئين، الحدود والدولة، المياه"

وفي آذار 2000 عقدت تلك القمة في جنيف بين الرئيس (بيل كلينتون) وحافظ الأسد، وبغض النظر عن تفاصيلها فقد فشلت الولايات المتحدة بالحصول على أي اتفاق يرضي الطرفين حيث كانت مواقفهما متباعدة وقد حمل الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) كالعادة أسباب فشل تلك القمة بعيداً عن الجانب الإسرائيلي حين اتهم الرئيس حافظ الأسد بأنه مهتم بتنصيب نجله بشار للرئاسة وليس للسلام.

وبعد تلك القمة الفاشلة ارتد رئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود باراك) ليحدث تقدماً معيناً على مسار السلام الفلسطيني-الإسرائيلي وقد حدد مهلة أشهر قليلة فقط للتوصل إلى اتفاق دائم وقد صمم إستراتيجية ثلاثية فقط ظروفه وظروف ائتلافه وليس لإحياء عملية السلام.

والواقع أن عرفات اعتقد أنه يرى خلف كل حركة من حركات (باراك) هدفاً مزدوجاً كإجباره على الرضوخ لصفقة جائزة أو تعبئة العالم لعزل الفلسطينيين وإضعافهم إذا رفضوا وكان رأي (باراك) المعلن في أن البديل عن الاتفاق سيكون وضعاً أسوأ بكثير من الوضع القائم. ولم يكن عرفات يريد الذهاب إلى (كامب ديفيد) أو أن يؤجل ذلك على الأقل فقد كان يشعر أن الإسرائيليين قد تخلوا عنه عندما اتجهوا إلى المسار السوري فباراك لم يف بالتزاماته بتسليم جزء أكبر من الضفة الغربية وقرى قريبة من القدس. وكان (باراك) قد ضغط بشدة لعقد القمة لأن نهج التجزئة في أوسلو وواي ريفر لم ينجح معه (Clinton 2004).

وتقول (مادلين أولبرايت) (كان باراك يريد أن يعقد الرئيس كلينتون قمة على غرار قمة كامب ديفيد ولم يكن عرفات يريد ذلك فباراك أجل التزامات إسرائيل في واي ريفر وتوسع في بناء المستوطنات وهمش المحادثات الفلسطينية شهوراً طويلة كما يزعم عرفات الذي قال لي إن القمة ورقة أهم من أن تلعب دون بعض الأمل في النجاح وهو لا يريد أن يلام على فشلها المحتمل (Albright, 2004).

واعتبر الفلسطينيون أن خطوات (باراك) للمحافظة على ائتلافه الحكومي أثناء التفاوض هدفت إلى إضعافهم كي يقبلوا بتسوية مجحفة وما أقلقهم بشكل خاص في هذا السياق كان موقف باراك من الالتزامات المرحلية القائمة على اتفاقات أوسلو و واي وما تلاها.

خلال سلسلة الاجتماعات التي كانت قد عقدت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وبحضور كل من الزعيمين عرفات وباراك. تلك الاجتماعات التي تركزت بعد توقيع مذكرة شرم الشيخ وكان

اجتماع بتاريخ "1999/12/21" في رام الله. وفي يوم "2000/1/17" وكذلك الاجتماع الهام الذي عقد بتاريخ "2000/2/3" حيث (عرض باراك على عرفات خريطة انسحاب تبلغ مساحته 16 % من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة لا تضم البلدات الفلسطينية الثلاث الواقعة في ضواحي القدس (أبو ديس العيزرية السواخرة) بادعاء أنه لا يستطيع تنفيذ ذلك إلا عند تنفيذ بنود الاتفاق الدائم. (قريع، 2007) بعد ذلك تبين للجانب الفلسطيني وبوضوح أن موعد "2000/2/13" الذي كان مقررا ليكون الموعد النهائي وذلك حسب مذكرة شرم الشيخ لتوقيع اتفاقية الإطار الممهدة لاتفاقية الحل الدائم هو موعد غير ممكن، وقد أعلن الجانب الفلسطيني أن يوم "2000/9/13" سيكون يوم إعلان الدولة الفلسطينية. ويضيف أبو علاء (وفي تلك الأثناء نشطت الوساطات مجددا ولا سيما من الجانب المصري الذي بلور مع الجانب الأمريكي اقتراح حل وسط يتم بموجبه تمديد فترة التوصل إلى اتفاقية الإطار من شباط إلى أيار 2000، وإعادة الانتشار المتفق عليها إلى يوم 2000/6/8 والتفاوض بشأن اتفاقية التسوية الدائمة حتى أيلول موعد إعلان إقامة الدولة الفلسطينية) (قريع 2005)

4.4 تشكيل قناة التفاوض الموازية "الخلفية":

في الذكرى الرابعة لاغتيال اسحق رابين)، عقدت قمة ثلاثية في أوسلو جمعت كلا من الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) و عرفات و(باراك) تم الاتفاق على تشكيل قناة تفاوض خفية بالإضافة إلى قناة التفاوض العلنية التي كان يمثل الطرف الفلسطيني فيها ياسر عبد ربه والجانب الإسرائيلي (عوديد عيران) أما قناة التفاوض الخفية والتي كانت مسؤولية السيد احمد قريع والسيد محمود عباس عن الجانب الفلسطيني ومسؤولية (شلومو بن عامي) بناء على تكليف من (يهود باراك) عن الجانب الإسرائيلي.

و راهنت بعض القيادات السياسية في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على نجاح تلك التجربة مستشهدين بقناة التفاوض السرية التي أنتجت اتفاق أوسلو بعيدا عن وسائل الإعلام.

ومما زاد أهمية وجود هذه القناة هو أن (يهود باراك) وبعد فشله في قمة جنيف بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، وارتداده للمسار الفلسطيني لتوقيع اتفاق سلام سريع وبأقل ثمن، قد دفع هذه القناة إلى مناقشة العديد من المواضيع الهامة، وأن القضايا الخلافية التي كانت مثارة في سلسلة اجتماعات القناة الخفية من وجهة النظر الفلسطينية هي أنه بينما كان الجانب الإسرائيلي يرى أن اتفاقية الإطار للتسوية الدائمة تمثل نهاية المشكلة كان الجانب الفلسطيني يرى أن تنفيذ اتفاقية الوضع الدائم بالكامل يضع حدا للمشكلة. وأنه في مقابل المطالبة الإسرائيلية بانتزاع إقرار فلسطيني بتعديل الحدود كان الجانب الفلسطيني يصر على أن

أية تعديلات يجب أن تكون طفيفة أولاً ومتساوية بالقيمة والمثل ثانياً، وأنه في مقابل التمسك الإسرائيلي بالكتل الاستيطانية لترسيم الحدود، كان الجانب الفلسطيني يرفض أن يكون الاستيطان أساساً لترسيمها، ورفض المطلب الإسرائيلي لوجود طويل المدى داخل بعض المواقع في الأراضي الفلسطينية ويمكن القبول بوجود قوات دولية أو حتى أمريكية. وبينما رفض الإسرائيليون مبدأ حق العودة للاجئين أكد الفلسطينيون أنه حق فلسطيني أكدته القرار 194 ويجب التفاوض في كيفية تنفيذه. (قريع 2007)

كانت القضايا المرحلية والنهائية مترابطة تماماً بالنسبة إلى عرفات أو أنها جزء لا يتجزأ من بعضها بعضاً. بالضبط بمعنى التمايز وفي الوقت نفسه الارتباط بين المرحلي والنهائي فعدم تنفيذ الالتزامات المرحلية لم يثر الشكوك في نيات إسرائيل فحسب بل أنه بالنسبة إلى عرفات كان سيؤثر تأثيراً مباشراً في ميزان القوى السائد عند البدء بالتفاوض على الوضع النهائي. والمثال الأبسط على ذلك أن احتفاظ إسرائيل بقطعة من الأرض كان من المفترض أن تسلم للفلسطينيين خلال الفترة المرحلية يعني أن على الآخرين العودة إلى التفاوض حولها في مفاوضات الوضع النهائي. وإذا كان (باراك) أمل أن الالتزامات المرحلية سيطويها النسيان سريعاً في حال نجاح القمة. فقد خشي عرفات أن النسيان سيطويها في السرعة نفسها في حالة فشل القمة بكلمة أخرى لقد بدا (باراك) وكأنه يطرح خياراً قاطعاً هو "أقبل أو أرفض" في الوقت الذي يعني فيه الرفض التخلي ليس فقط عن الوضع النهائي بل أيضاً عن الانسحابات الإسرائيلية الإضافية ومن القرى المجاورة للقدس وإطلاق السجناء وغيرها من الالتزامات المرحلية. (مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، 2001)

الأسوأ من ذلك أن الرفض كان يعني رؤية المزيد من المستوطنات في المناطق التي كان (باراك) واثقاً من إنها ستضم لإسرائيل ضمن اتفاق الوضع النهائي.

بدأت مشاعر الإحباط واليأس تسود الشارع الفلسطيني* وكذلك تسلل الإحباط واليأس إلى المستوى الرسمي الفلسطيني والقيادة الفلسطينية وأخذ الجميع يستنكر أن (باراك) كان معارضا لاتفاقيات أوسلو في عهد (اسحق رابين) وقد صوتّ ضدها إذ لا يمكننا صنع السلام معه.

5.4 الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان:

* في تلك الفترة بدأ تنظيم فتح والقيادة الفلسطينية بتهيئة الشارع إلى احتمال فشل عملية السلام. وحدثت فعلا مناوشات ميدانية في عدة مناسبات سبقت القمة، ومنها إضراب الأسرى الفلسطينيين.

بدأ (يهود باراك) الحديث عن نيته تنفيذ وعده الذي قطعه خلال الحملة الانتخابية وهو إخراج إسرائيل من مستتقع الجنوب اللبناني، وذلك في أوائل نيسان (ومع إحياء الفلسطينيين ذكرى النكبة 15/أيار /2000 هتفوا في الشوارع لحزب الله وحملوا راياته وأظهرت الاحتفالات بالذكرى احتقان الناس في الضفة والقطاع أن إسرائيل تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها فقط إذا أجبرت على ذلك) (نوفل 2002)

ظهرت نتائج ذلك في الهبة الجماهيرية للتضامن مع الأسرى والتي أتت بعد أيام من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وذلك باستخدام الفلسطينيين للسلح في الصدمات التي استمرت أسبوعا كاملا.

6.4 المفاوضات التمهيدية: القناة الخلفية (قناة ستوكهولم):

كما أشرنا سلفا أنه في القمة الثلاثية التي عقدت في أوسلو في الذكرى الرابعة لاغتيال (اسحق رابين) قد تم الاتفاق على إقامة قناة مفاوضات سرية للبحث في قضايا التسوية النهائية بين الجانبين الفلسطيني _ الإسرائيلي.

وفي تلك الفترة كانت المفاوضات (العلنية) الفلسطينية _ الإسرائيلية استؤنفت على الحدود المصرية الإسرائيلية في طابا و على مسارين: الأول قاده صائب عريقات من الجانب الفلسطيني و(عويد عيران) من الجانب الإسرائيلي، وخصص في بحث تنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية و الآخر ركز على قضايا الحل النهائي قاده ياسر عبد ربه و مقابله (عويد عيران) أيضا (نوفل 2002).

و بالتزامن أيضا كانت قد بدأت سلفا القناة السرية للتفاوض التي كان قد اتفق على تشكيلها و بعد أن عقدت عدة اجتماعات لها قد أشرنا إليها سلفا إلا أنها قد انطلقت و من جديد الآن تحت ما سمي (قناة ستوكهولم) حيث أن الحكومة السويدية في حينها قد استعدت لاستضافة تلك المحادثات و تقديم كل الدعم لها و رعايتها هذا كله بالطبع كان بعلم الولايات المتحدة التي كانت أصلا قد دشنت تلك القناة التفاوضية و علم الولايات المتحدة المسبق أنه لا يوجد دولة أوروبية تريد أن تنافسها دورها في رعاية عملية السلام و أنها سوف تكون على اضطلاع و متابعة كاملة لما سيجري في تلك المحادثات.

وكانت الحكومة السويدية قد وضعت في تصرف الوفدين الفلسطيني و الإسرائيلي طيارة ملكية فخمة للسفر إلى ستوكهولم ففي الأو من نيسان/2000 وبعدها سلسلة من الجولات التفاوضية

والاتصالات واللقاءات مع (عوديد عيران) ثم (شلومو بن عامي) و(شمعون بريس) و(أفرايم سنيه) و(حاييم رامون) و(أمنون شاحاك) و(دافيد بن اليعازر) و(غلعاد شير) و(أوري سافير) بدأت منذ كانون أول/1999 وتقلت بين الكثير من المواقع في تل أبيب والقدس وحولها، والتي أثمرت عن تفهم لمواقف الطرفين، لكن من دون أن تثمر عن نتيجة واضحة يعتد بها. (قريع، 2007)

وبعد ذلك كان قد زار المنطقة مبعوث سري لرئيس الحكومة السويدية و هو (بار نورد) يحمل دعوة لكلا الجانبين و ذلك لاستضافة وفد عن كل منهما في ستوكهولم، وذلك لإجراء نقاش معمق فيما يخص كل قضية من القضايا العالقة و الهامة التي كان تم تناولها في المحادثات السرية. و حاول رؤساء الوفدين في البداية وضع الإطار النظري للتفاوض قبل الخوض في التفاصيل الدقيقة و القضايا الخلافية. وتم التطرق أحيانا إلى القضايا الجوهرية ذات الصلة بمجرى هذه المفاوضات مثل (الحدود، اللاجئيين القدس، المستوطنات) و قد كان الجانب الفلسطيني يصر على التأكيد أنه غير معني بأي اتفاق مرحلي أو جزئي أو تأجيل أي موضوع إلى مراحل لاحقة، أي الاتفاق على شيء أو لا شيء أبدا.

غير أنه لم يمض سوى وقت قصير على بدء أعمال هذه القناة السرية حتى تسرب النبا عنها عبر مصادر إما أن تكون إسرائيلية أو فلسطينية وإما عبر كليهما معا. وفي اليوم التالي بثت إذاعة الجيش الإسرائيلي خبرا مفصلا عن قناة ستوكهولم السرية، الأمر الذي أدى إلى تغيير قواعد اللعبة من أساسها وأضعف قدرة المفاوضين على التوصل إلى حلول جوهرية فيما يتعلق بالقضايا الخلافية الكبرى. وزاد في حراجه الموقف قيام تظاهرات فلسطينية واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة تضامنا مع إضراب الأسرى المفتوح عن الطعام، وسقوط نحو خمسة شهداء ومائة وثمانين جريحا، بدا الأمر و كأنه عصيان شعبي خرج عن السيطرة الإسرائيلية. (قريع 2007)

و بعد ذلك قام ياسر عبد ربه بتقديم استقالته و هو الذي كان ممثلا للجانب الفلسطيني في المحادثات العلنية مع (عوديد عيران) و كان عبد ربه قد علل استقالته بأنها تضامنا مع ثورة الأسرى و المعتقلين و كذلك احتجاجا على وجود قناة تفاوض سرية في ستوكهولم.

و كما ذكرنا فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية على متابعة دائمة لتلك القناة التفاوضية و مجريات الأحداث فيها و لأجل ذلك فقد سافر إلى المنطقة المبعوث الأمريكي لعملية السلام (دينس روس) و مساعده (أرون ميلر) وكانا قد اجتمعا بالوفدين المتفاوضين و حثاهما على بذل

كل جهد ممكن للتوصل إلى تفاهم يتيح و بسهولة عقد قمة فلسطينية _إسرائيلية مقترحة من قبل الرئيس (بيل كلينتون) و التي كانت قد تحدثت عنها مسبقا (مادلين أولبرايت) إلى الرئيس عرفات في اجتماعها معه في شهر 1999/11.

هنا بدا واضحا أن الأمريكان ما كان يهمهم بالإضافة إلى جسر الهوة لتحقيق تقدم في عملية السلام أيضا التهيئة من أجل عقد قمة كامب ديفيد التي باتت في تلك الفترة هدفا للإدارة الأمريكية و مطلبا لمحا لرئيس الوزراء الإسرائيلي (يهود باراك).

وتوقفت الجولة الأولى من مفاوضات استوكهلم لأكثر من سبب إلا أن وقف تلك الجولة رسميا جاء بطلب من (باراك) شخصيا الذي أمر وفده المفاوض بالعودة من العاصمة السويدية احتجاجا على تفاقم الوضع الأمني نتيجة إضراب الأسري والمعتقلين وقد اتضح فيما بعد أن (باراك) كان يتهيأ في أواسط أيار /2000 لسحب قواته من الجنوب اللبناني بعد عدة أيام فقط الأمر الذي فسر السبب الحقيقي لطلب (باراك) تعليق تلك المفاوضات لا سيما أن تلك الجولة التفاوضية لم تكن قد أنجزت بعد ما كان مطلوبا منها وهو استكمال مناقشة بنود ومواد اتفاقية الإطار للوضع الدائم التي تم تمديد أجل الاتفاق بشأنها حتى تاريخ 2000/6/23 لعل ذلك قد يمكن الطرفين من الاتفاق على سلسلة من القضايا المعقدة و يسمح بعقد القمة الثلاثية التي اخذ (يهود باراك) يلح في عقدها.(قربيع 2007)

و بعد عودة الوفود جرى على كل جانب نقاش لتقييم ما جرى في ستوكهولم و قد تأكد الجانب الفلسطيني حينها أن رئيس الحكومة الإسرائيلية (يهود باراك) يسعى إلى تأجيل كل استحقاقات المرحلة الانتقالية لدمجها في الاتفاق الدائم و في تلك الفترة كان يقترب موعد الانسحاب الثالث الذي كان موعد استحقاقه 2000/6/23، و في تلك الفترة بدأت عدة عوامل بالظهور في المعادلة الداخلية الإسرائيلية و هي بداية تفكيك الائتلاف الحزبي و اشتداد الخلاف بين حزبي (ميرتس _ والمفدال) فيما يتعلق بقضايا مالية تخص شبكة التعليم الديني التابعة للمفدال.

و أما الجانب الأمريكي فكانت مطالبه هي عودة الوفدين الفلسطيني و الإسرائيلي إلى المفاوضات و التي لم تعد سرية و لكن بقي اسمها المسار السويدي. وذلك لأن الجانب الأمريكي كان مقتنعا بضرورة عقد القمة الثلاثية في كامب ديفيد و التي كان يريد أن تسبقها كل المفاوضات لتقليل المسافة بين الطرفين و أن تتبقى قضايا عالقة يتم حسمها بالقمة.

و نتيجة ضغوط مارسها الطرف الأمريكي على كلا الجانبين قد تم عودتهما إلى ستوكهولم و ذلك بتاريخ 2000/5/19. و قد كان اقتراح الوفد الفلسطيني أن يتم تخصيص كل يوم من أيام تلك القمة لبحث قضية معينة أما الجانب الإسرائيلي فقد كان اهتمامه منصبا على تهيئة المناخ لعقد القمة الثلاثية التي كانت مطلبا إسرائيليا و شخصيا (لباراك) و تم تبنيها أمريكيا.

وكان الوفد الإسرائيلي برئاسة بن عامي قد أثار عدة أسئلة جوهرية في تلك الجولة التفاوضية مثل: هل نشرك معنا طرفا ثالثا في هذه المفاوضات ؟ ماذا سيحدث إذا لم نتمكن من الانتهاء من البحث في قضية اللاجئين حتى أيلول/2000 ؟ ما الذي سيحدث إذا لم تحل المسائل الإقليمية كلها في اتفاقية الإطار ؟ ما الذي سيحدث حتى موعد إقامة الدولة الفلسطينية ؟ هل ستتغير منظمة التحرير بعد أن تكون فلسطين تحررت ؟ ما الذي سيحدث لإعادة الانتشار الثالثة إذا لم تحل المسائل الإقليمية كلها في اتفاقية الإطار ؟ (قريع 2007)

و كان موقف الوفد الفلسطيني في حينها أنه يجب الاتفاق على كل القضايا الرئيسية و عدم تأجيل أي منها لأي فترة زمنية لاحقة و أن يتسلم الجانب الفلسطيني كل الأراضي الفلسطينية و أن تشمل اتفاقية الإطار على جدول زمني محدد للانسحاب الإسرائيلي و ليس إعادة الانتشار. مع العلم أن الجانب الإسرائيلي في تلك الجولة من المفاوضات حاول إدخال موضوع "يهود الدول العربية" كجزء من المفاوضات المتعلقة بقضية اللاجئين.

و كان قد برز الكثير من الخلافات فيما يتعلق بتفاصيل الأمور التي كانت تناقش إلا أن الخلاف الجوهرى تمحور بصورة أساسية حول مفهوم هذه المفاوضات و صلاحياتها و الهدف المرجو من عقدها حيث يناسب هنا وجهتا النظر الفلسطينية و الإسرائيلية حيث يرى الجانب الإسرائيلي أنه هنا تم نقاش آليات التنفيذ بالتفصيلات الفنية و تترك المبادئ العامة (الحدود ترتيبات أمنية) للقمة الثلاثية عوضا عن أن الهدف الأساسي للجانب الإسرائيلي من كل تلك المفاوضات كان تهيئة الأجواء للقمة الثلاثية و ترحيل عديد من القضايا ليتم البت فيها في القمة على قاعدة الرزمة. أما الجانب الفلسطيني فكان يرى ضرورة الاتفاق على القضايا الجوهرية (المبادئ) وأن يترك القادة قضايا محددة بوضوح تام ليقرروا فيها.

7.4 استئناف مفاوضات القناة السرية (المسار السويدي):

بعد الجولتين اللتين عقدتا في (ستوكهولم) في أيار /2000، فقد تم استئناف تلك المفاوضات بنفس طاقم المفاوضات و السياق ذاته و لكن كان مكان تلك المفاوضات هذه المرة هو في فندق

(الانتركونتيننتال) في تل أبيب حيث عقدت جلسة مفاوضات اتسمت بالصعوبة و كانت في الأول من حزيران/2000 و قد كان الضغط الشديد والعمل تحت رحمة عامل الزمن المسيطر على تلك القمة و ذلك لأن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت كانت على وشك الوصول للمنطقة و تريد استعجال و انجاز الكثير من الأمور التي يجب أن تسبق عقد القمة الثلاثية في واشنطن.وقد بقي الحال في الجانب الإسرائيلي على تعنته وفي ذلك يضيف أبو علاء (فوق ذلك كله كان الموقف الإسرائيلي على حاله لا من القضايا الجوهرية المدرجة في جدول المفاوضات فحسب بل أيضا إزاء موضوعات أقل أهمية مثل الانسحاب الإسرائيلي من البلدات الفلسطينية الثلاث المحيطة بالقدس (أبو ديس العيزرية، الولجة) والإفراج عن الأسرى والمعتقلين وغير ذلك. (قريع،2007)

بعد انتهاء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان*، حاول المفاوضون الفلسطينيون استثمار هذا الحدث في تلك المفاوضات على اعتبار أن الانسحاب الإسرائيلي هناك قد تم إلى خطوط الرابع من حزيران عوضا على انه انسحاب من أراضي الدولة اللبنانية التي لا تقيم أي علاقات أو أي شكل من أشكال المفاوضات مع دولة إسرائيل. وكذلك قدم الوفد الفلسطيني احتجاجه على تسريب نبأ قناة المفاوضات السرية و أنباء عن تفاصيل المفاوضات الجارية فيها.

و كان موقف الجانب الإسرائيلي برفض مبدأ المقارنة بين الجنوب اللبناني والقضية الفلسطينية. و تركز الطرح من قبل الجانب الإسرائيلي على الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل وتوسيع ما يسمى ببطن إسرائيل الضيق، وهذا بالطبع يفتح الباب على مصراعيه لطرح أفكار استئجار الأراضي والضم والمناطق الأمنية العازلة والمبادلة أيضا، وذلك لترتيب حدود دولة إسرائيل أمنيا وهندسيا.

وكان الجانب الإسرائيلي قد قدم عدة اقتراحات تتعلق بالجانب الأمني منها تأجيل الانسحاب أو حلول قوات دولية مكان الجيش الإسرائيلي بعد الانسحاب مباشرة وكذلك الحديث عن إعادة نشر القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في حالة الطوارئ وكذلك السيطرة على المجال الجوي الفلسطيني مما يعني أنه ولغاية تلك اللحظة أن الجانب الإسرائيلي كان لا يزال مصرا على التعامل مع القضية الفلسطينية فقط من الناحية الأمنية وما يتناسب وأمن دولة إسرائيل فقط.

* خرجت مسيرات حاشدة في الأراضي الفلسطينية، مجدت الكفاح المسلح، وحملت رايات حزب الله وصور نصر الله، وكان هذا تعبيراً واضحاً عن حالة الإحباط التي وصل إليها المواطنون الفلسطينيون جراء تجمد عملية السلام، وقد أخذت المعارضة الفلسطينية تعقد المقارنات بين حزب الله والسلطة الفلسطينية، بين "المقاومة-المفاوضات"

كانت هناك محاولة لإنقاذ الموقف والحديث بين الجانبين في بعض القضايا الجوهرية والحساسة مثل موضوع القدس وفي ذلك يقول (أبو علاء) الذي كان يترأس الوفد الفلسطيني في تلك الجولة (صبيحة اليوم التالي استأنفنا المفاوضات باقتراح تقدمنا به عطفًا على اقتراح سابق قد قدمته في اليوم السابق ل (شلومو بن عامي) ألا وهو الاقتراح المتعلق بالشروع في مفاوضات جادة وصادقة بشأن موضوع القدس والاتفاق عليه لإحداث اختراق جدي في المفاوضات الجارية مع التشديد على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل وعلى أن تكون القدس مدينة مفتوحة لجميع المؤمنين في العالم وفق ترتيبات خاصة يتم الاتفاق عليها وعلى أساس ترتيبات خاصة بالأماكن المقدسة وفرض السيادة الفلسطينية على بقية أحياء البلدة القديمة) (قريع، 2007) وكان موقف (شلومو بن عامي) أنه يجب أن يتم العمل على التهيئة للقمة فقط ويجب أن لا يتم إحباط الزعماء الثلاثة (عرفات، كلينتون باراك) وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في تلك الأثناء في طريقها للمنطقة للوقوف على آخر التطورات الحاصلة.

وهنا قد اتضح أن الوفد الإسرائيلي لا يريد الدخول في نقاش جدي أو معمق لأي قضية من القضايا الهامة وذلك من أجل حسمها بالقمة ولمقايضة بعضها ببعض. وكان الجانب الفلسطيني قد أثار خلال هذا اللقاء الذي استمر لمدة ثلاثة أيام النقاط التالية:

1 - ضرورة حل قضية الأسرى بالإفراج عنهم كشرط أساسي للتقدم بالعملية السياسية.

1 - ضرورة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وخاصة ما يتعلق بالانسحاب من الأرض.

2 - رفض تأجيل بحث أي من قضايا المرحلة النهائية.

3 - أهمية التركيز على موضوع القدس في هذه الجولة.

أما ماهية الترتيبات الأمنية التي طلبها الوفد الإسرائيلي فهي:

1 - محطات إنذار مبكر وعددها 3 محطات في المناطق المرتفعة في الضفة الغربية.

2 - شوارع محددة لاستخدام الجيش الإسرائيلي في حالات الطوارئ وكذلك حق نشر القوات الإسرائيلية في حالة الطوارئ على امتداد خط دفاعي في غور الأردن.

3 - تحديد مناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية في غور الأردن دون تحديد لحجم هذه المناطق

4 - السيطرة الإسرائيلية على كل المجال الجوي للضفة الغربية وقطاع غزة.

5 - دوريات على طول الحدود بأكملها قد تكون إسرائيلية فلسطينية مشتركة.

اللاجئون: تمت مناقشة هذا الموضوع باقتضاب في تلك الجلسة وكان الوفد الفلسطيني قد أوضح أن أي أفكار أو ترتيبات تمت مناقشتها فيما يتعلق بموضوع اللاجئين مبنية جميعها على قبول حق العودة أما الوفد الإسرائيلي فقد رفض حق العودة واقترح (بن عامي) أن مسألة حق العودة يجب أن تترك للقاء باراك عرفات كلينتون. وكان واضحا من حديثه أن الموقف الإسرائيلي متصلب بما يخص هذا الموضوع.

وكان الجانب الفلسطيني قد طالب خلال تلك الجولة بضرورة تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وكذلك الانسحاب الإسرائيلي الذي كان مقررا في 2000/6/23 ولكن كما أسلفنا لم يكن الجانب الإسرائيلي جاهزا لنقاش أي من القضايا الجوهرية نقاشا جادا وكذلك لم يكن هامش الصلاحيات المتاح للوفد الإسرائيلي يسمح له بأخذ قرارات هامة أو في قضايا حاسمة وقد تجلى ذلك حين رفض الوفد الإسرائيلي الرد بما يخص أي من القضايا الجوهرية التي أثرت في هذا اللقاء مثل حق العودة والقدس وكذلك الاستيطان الإسرائيلي والحدود حتى من حيث المبدأ العام فقط إذ انصب جهد الوفد الإسرائيلي فقط على تهيئة الظروف لعقد القمة الثلاثية.

8.4 دخول الجانب الأمريكي على خط المفاوضات التمهيدية والدعوة لعقد القمة:

في الخامس من حزيران 2000 وصلت وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) إلى المنطقة أي بعد نهاية الجولة التفاوضية التي عقدت بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في تل أبيب وكان برفقتها عدد من المساعدين وطاقم السلام الأمريكي وكانت تلك الزيارة تهدف إلى دراسة إمكانية الدعوة لعقد القمة الثلاثية وحث الجانبين على الوصول لتفاهات ناجحة تساعد على عقد القمة و إنجازها.

ولذلك بدأت الوزيرة (أولبرايت) جولتها بعقد لقاء قمة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (يهود باراك) وحاولت (مادلين أولبرايت) مطالبة الإسرائيليين بإحداث اختراق معين في بعض المسائل الكبيرة مثل القدس أو الحدود كما حثت الجانب الإسرائيلي على الوفاء بالانسحاب الثالث المقرر في 2000/6/23. وكذلك الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين ولكن (أولبرايت) لم تنجح في تغيير الموقف الإسرائيلي الذي كان مصرا على ترحيل تلك القضايا معه إلى القمة الثلاثية باعتبارها أوراق تفاوضية لا يريد أن يفقدها قبل القمة.

قامت (مادلين أولبرايت) حين التقت الجانب الفلسطيني بممارسة الضغط وذلك بطلبها من الفلسطينيين عدم التركيز على قضايا تتعلق بالتسوية المرحلية مثل الإفراج عن الأسرى و

الانسحاب الذي كان مقررا من القرى أو البلدات الثلاث المحيطة بالقدس أو حتى الانسحاب الثالث من مناطق الضفة الغربية بل التركيز على نقاش القضايا الجوهرية. وهنا كان موقف الجانب الفلسطيني وحسب رواية (أبو علاء): إن هذا الأمر عمق من هواجسنا التاريخية إزاء وجود تنسيق إسرائيلي أمريكي مسبق بشأن قضايا القمة الثلاثية المقترحة بدليل أنهم لم يمارسوا أي ضغط على (باراك) للتخلي عن مواقفه المتصلبة فكان شعورنا في أعقاب اللقاء مع (أولبرايت) أننا إذا ذهبنا إلى تلك القمة من دون الحصول على ضمانات بتنفيذ القضايا الجوهرية، فإننا سنتجه إلى فشل محقق فشل ستلقى مسؤوليته على عاتقنا وأصبح لدينا شعور أعمق بأن الأمريكيين يستجيبون لرغبة (باراك) في عقد القمة من دون الحصول منه على ضمانات تكفي لإنجاحها بدليل أنهم فشلوا في انتزاع أي تنازل مهما يكن صغيرا لخلق أجواء مواتية لعقد القمة في مناخ يعد بإمكان التوصل إلى اتفاق كان لا يزال بعيد المنال عن أيدي الأطراف كافة وهو الأمر الذي دفع الأمريكيين فيما بعد إلى الدعوة إلى عقد مزيد من المفاوضات المكثفة هذه المرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي قاعدة اندروز الجوية قرب واشنطن. (قريع، 2007).

جاء إعلان الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) في أواسط حزيران من العام 2000 أنه مستعد لاستضافة هذه القمة في منتجج كامب ديفيد، وحدد أن موعدها المبدئي هو بعد عيد الاستقلال الأمريكي أي بعد 4 تموز وقبل موعد عقد مؤتمري الحزبين الجمهوري والديمقراطي في آب إذ أن كليهما كان يتأهب لحملة انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وهنا يضيف بعض الباحثين لقد كان في الدعوة لقمة كامب ديفيد نية للالتفاف على التزامات إسرائيل بخصوص إعادة الانتشار طبقاً للملاحظين لاتفاق أوسلو والقفز مباشرة إلى قضايا الوضع النهائي على أن تكون هذه القمة مخرجاً لرئيس الوزراء (يهود باراك) الذي لم ينفذ معظم استحقاقات أوسلو وما بعدها. (Aruri 2003) ولذلك كانت الإدارة الأمريكية قد اقترحت على الطرفين إجراء جولة مفاوضات أخيرة تسبق موعد عقد القمة والتي باتت شبه حتمية في تلك الفترة وفي هذه المرة كانت الولايات المتحدة هي من استضافت تلك المحادثات وذلك في القاعدة الجوية "أندروز" في العاصمة واشنطن وكان قد سافر الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ 12/حزيران/2000 إلى واشنطن لبدء جولة من المفاوضات وقد حاول الجانب الفلسطيني في بداية تلك الجولة أن يعلم الإسرائيليين أن نتيجة هذه الجولة التفاوضية هي التي سوف تحسم المشاركة الفلسطينية بالقمة الثلاثية، وذلك من خلال التوصية التي سيقدمها الوفد الفلسطيني للمفاوض للرئيس عرفات.

وفي بداية هذه الجولة التفاوضية أيضا كان اقتراح الجانب الفلسطيني أنه يجب أن يتم نقاش تفصيلي لكل القضايا ومنها القضايا الجوهرية وليست مبادئ عامة فقط وكذلك التركيز على أن الاتفاق يجب أن يشمل كل القضايا المطروحة وعدم تأجيل أي منها إلى فترات لاحقة وأن قرارات الشرعية الدولية هي المرجعية لتلك المفاوضات أما الجانب الإسرائيلي فقد كان موقفه لا زال كما هو عدا الخوض في بعض التفاصيل لبعض من القضايا المطروحة دون تثبيتها أو تدوينها وذلك حتى يتم ترحيلها للقمة الثلاثية والتي كان يعول عليها الإسرائيليون الكثير.

وما ميز تلك الجولة من المفاوضات هو الحضور الأمريكي المباشر من خلال طاقم المفاوضات برئاسة (دينس روس) وكذلك وزيرة الخارجية الأمريكية (أولبرايت) وفي تلك الأثناء وصلت الأنباء التي تحدثت عن تقليص (يهود باراك) المساحة المراد تسليمها للفلسطينيين في قرى القدس الثلاث (أبو ديس العيزرية، السواحة) وكذلك الإفراج عن ثلاثة معتقلين فلسطينيين فقط، هذه الأنباء

قد أدخلت اليأس إلى جو القمة وكذلك الغضب الذي انتاب الجانب الأمريكي وحتى الرئيس (كلينتون) نفسه والذي كان قد صرح بعد اجتماعه بالرئيس عرفات بالبيت الأبيض " بأنه لم يحن الوقت بعد لعقد القمة" حيث قام الرئيس عرفات بزيارة خاطفة للولايات المتحدة وكان قد زار القاعدة الجوية نفسها حيث تجري تلك الجولة التفاوضية واجتمع بالوفدين المتفاوضين وذلك بتاريخ 2000/6/14، وعبر للوفد الإسرائيلي هو الآخر عن غضبه إزاء ما بدا من أيهود باراك.

(في 15 حزيران خلال الاجتماع الأخير مع (كلينتون) قبل كامب ديفيد طرح عرفات موقفه موضحا أن باراك لم ينفذ الاتفاقات السابقة. ولم تحرز المفاوضات معه أي تقدم وأن كل الأوراق في يد رئيس وزراء إسرائيل وقال عرفات لوزيرة الخارجية (مادلين أولبرايت) أن النتيجة الممكنة الوحيدة من القمة هي انفجار القضايا في وجه الرئيس الأمريكي وفي المقابل فإن عدم عقد القمة سيبقي على الأقل بعض الأمل في حل مستقبلي وحذر عرفات من أن القمة هي الورقة الأخيرة وتساءل ما إذا كان الأمريكيون يريدون فعلاً إحراقها. في النهاية ذهب عرفات إلى كامب ديفيد لأنه كان سيثير غضب أمريكا لو لم يفعل لكن ذهابه كان بهدف المحافظة على الذات أكثر مما هو تحقيق المكاسب. (مالي والأغا 2001).

وبعد الاتفاق بين الوفدين المتفاوضين على نقل بعض القضايا العالقة مثل (المياه البيئية، القانون والنظام العام الممر الآمن النظام الحدودي) إلى المسار العلني الذي كان قائما بين صائب

عريقات عن الجانب الفلسطيني وذلك بعد استقالة ياسر عبد ربه كما سبق وأشرنا و(عوديد عيران) عن الجانب الإسرائيلي.

وبعد عودة الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي إلى المنطقة مباشرة كان الحضور الأمريكي المكثف هو سيد الموقف في المنطقة فقد حضرت وزيرة الخارجية الأمريكية (أولبرايت) ومنسق عملية السلام الأمريكي (دينس روس) ومعهما طاقم السلام الأمريكي إلى المنطقة يوم 2000/6/22 وقد عملا تحت ضغط عامل الزمن الذي كان يمر على عقد اجتماعات مع الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي كل على حدة للعمل على تأكيد عقد القمة وضرورة تقريب وجهات النظر بين الجانبين لإنجاح القمة والتي كان قد دعي لها من قبل الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون).

فبالرغم من عامل الزمن وأهمية القضايا المطروحة كان الوفد الأمريكي يتحرك بين الجانبين عدة مرات وقد سمع من كل جانب إجماله للمفاوضات التي جرت سابقا بين الطرفين المتفاوضين وكان الوفد الفلسطيني قد اطع الوفد الأمريكي على موقفه من معظم القضايا الهامة والتي كانت موضوع تفاوض طيلة الجولات السابقة مثل موضوع القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات وغيرها العديد من المسائل وقد طرح (دينس روس) على الجانب الفلسطيني العديد من الأسئلة والاستفسارات على الجانب الفلسطيني والتي تعلقت بالعديد من المواضيع الهامة والمفصلية وكذلك بعض القضايا التي تخص المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها.

وكان (دينس روس) قد طرح نفس الأسئلة في لقاءه مع الجانب الإسرائيلي وحصل على تقدير مسبق للموقف الإسرائيلي أيضا تجاه كل قضية من تلك القضايا وكذلك المبرر الإسرائيلي بعدم تنفيذ التزامات المرحلة الانتقالية وذلك بأن الإسرائيليين يريدون اتفاقا كاملا ونهائيا ومرة واحدة "كل شيء أو لا شيء"، وفي ذلك قد أخطأ الفلسطينيون بتقدير الموقف حين اعتقدوا أن منسق عملية السلام الأمريكي كان قد اقتنع بوجهة النظر الفلسطينية حول عدم نضوج الظروف لعقد القمة الثلاثية وأنه سيعمل على تسويقها في الجانب الأمريكي وهنا يقول أحمد قريع(الأمر الذي أوضح للوفد الأمريكي مدى اتساع الفجوة بين هذه المواقف، لا بشأن القضايا المتصلة بالحل الدائم فحسب، بل أيضا فيما خص معظم المسائل المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، الأمر الذي استنتج معه (روس) وفريقه أن من المبكر بعد تحمل مخاطر الدعوة إلى عقد القمة الثلاثية التي يلح عليها (يهود باراك)، وهو ما تجلى لنا من خلال دعوة (روس) إلى إجراء مزيد من المفاوضات خلال الأيام القليلة اللاحقة (قريع 2007).

في الوقت نفسه وضع عرفات عدداً من الشروط للموافقة على القمة. فقد سعي أولاً إلى المزيد من المحادثات التمهيدية لضمان عدم فشل القمة. ثم طلب تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الثالث قبل كامب ديفيد. وعندما رفضت الإدارة الأمريكية ذلك عاد ليطلب ضمناً أمريكياً بالانسحاب حتى لو فشلت القمة (ما أسماه شبكة أمان). المطلب الثالث وهو ما تطوع به (كلينتون) كان بقاء الولايات المتحدة على الحياد في حال فشل القمة وعدم تحميل المسؤولية على الفلسطينيين (مالي 2001).

كانت الإدارة الأمريكية متفقة عموماً مع موقف عرفات ورأت أن الفلسطينيين على حق في القلق من احتمال فشل القمة إذا لم تكن هناك محادثات تمهيدية إضافية. وكان كلينتون قد قال لباراك في حزيران مشيراً إلى احتمال عقد القمة: "أريد ذلك لكن ليس في ظروف تؤدي إلى قتل أوسلو" (مالي 2001).

كما اتفق (كلينتون) مع عرفات على الحاجة إلى التقدم في مجال الالتزامات المرحلية وحصل من باراك على التزام القيام بالانسحاب الثالث سواء توصل الطرفان إلى اتفاق نهائي أم فشلاً في ذلك كما أخبر عرفات بشكل شخصي أنه يدعم انسحاباً إسرائيلياً "مهما" في حال فشل كامب ديفيد. وأوضح (كلينتون) ل (باراك) مخاوف عرفات وقال له "ضع نفسك مكانه وحضه على أن يفتح القمة بعدد من إجراءات حسن النية تجاه الفلسطينيين. أخيراً أكد (كلينتون) لعرفات عشية القمة أنه لن يكون موضع اللوم في حال فشل القمة وقال: "لن يشير لأحد بإصبع الاتهام" (مالي، 2001).

بعد لقاء الوزيرة (مادلين أولبرايت) ومنسق عملية السلام الأمريكي (دينس روس) ومعهما أفراد طاقمهما مع المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين لبحث إمكانية عقد قمة ثلاثية في الولايات المتحدة بهدف إنجاز الوضع النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كانت الإجابة الفلسطينية التي أسمعت للمبعوثين الأمريكيين واضحة وصريحة من قبل ياسر عرفات "الظروف لم تنضج بعد لعقد قمة، إن شيئاً لم يتحقق في محادثات إيلات.

كما أنه لم يتم إحراز أي تقدم في ستوكهولم إننا نحتاج لأسابيع من المفاوضات المكثفة قبل أن نتقدم نحو عقد قمة ثلاثية" وقال عرفات (لأولبرايت) "إذا دعوتم لعقد قمة وعقدت وكان مصيرها الفشل فإن هذا سيضعف الآمال لدى الشعوب بإمكانية تحقيق السلام، دعونا لا نضعف هذا الأمل" (هنية 2001).

وكان الانطباع الفلسطيني بعد ذلك بأن أولبرايت خرجت مقتتعة بضرورة الإعداد الجيد للقمة عبر عقد محادثات مكثفة مع كلا الطرفين إلا أن الموقف الأمريكي كان يدعو لعقد القمة بناءً على توصيات (أولبرايت) و(روس) و (ساندي بيرغر) وكان (كلينتون) أيضاً ينسق جهوده مع (باراك) الذي كان يرغب بشدة في انعقاد القمة معتقداً أن العرض الذي سيحمله سوف يقنع عرفات بالموافقة إلا أن عرفات كان يرغب بأن يكون للقمة تحضير جيد وأن يتم أيضاً تطبيق الانسحاب الإسرائيلي الثالث من الضفة الغربية. (الحسن، 2003)

ونفس الموقف قال أبو مازن في لقاء له مع (باراك) في بيته في كوخاف يائير "قلت ل(باراك) أن الوقت ليس ناضجاً بعد للقمة وأن من الأفضل الانتظار". (معاريف 2000، مقابلة مع أبو مازن) وفي شهادة أخرى لأكرم هنية تقول "إن عرفات أبلغ الأمريكيين بأن الظروف لم تتضح بعد لعقد القمة وان شيئاً لم يتحقق في إيالات ولم يتم إحراز أي تقدم في محادثات ستوكهولم السرية التي أجراها أحمد قريع أبو علاء ولم تسفر عن أي تغير جوهري في الموقف الإسرائيلي. إننا بحاجة إلى أسابيع من المفاوضات المكثفة وقيل للأمريكيين: (. صحيفة الأيام الفلسطينية رام الله أكرم هنية 2000/7/29)

- إن قضية فلسطين أشد تعقيداً من أن تحل في قمة لم يعد لها جيداً.
- إن الفشل مؤكد مادامت المواقف الإسرائيلية كما هي حتى الآن.
- إن هناك خطوطاً حمراء فلسطينية لا يمكن تجاوزها على الإطلاق.
- لا تتورطوا في "جنيف جديدة" إشارة إلى فشل قمة جنيف بين (كلينتون) والرئيس حافظ الأسد.

ويرى أكرم هنية أن (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية اجتمعت مع (يهود باراك) رئيس وزراء إسرائيل وخرجت من الاجتماع لتوصي الرئيس (كلينتون) بالدعوة لعقد القمة. وهنا أبلغ الرئيس عرفات النصيحة نفسها إلى الرئيس (كلينتون) بعد عودة (أولبرايت) إلى واشنطن.

ورداً على النصيحة عاد (كلينتون) إلى الاتصال مع عرفات يوم 2000/7/4 وأخبره أنه لا يوافق على عقد مفاوضات تمهيدية وأن (باراك) لديه أشياء جديدة سيطرحها في القمة. (صحيفة الأيام أكرم هنية. 2000/7/29).

وفي أثناء تواجد الوفد الأمريكي بالمنطقة وذلك تحضيراً لعقد القمة الثلاثية كانت هناك جولة تفاوضية أخرى بدت وكأنها الجولة التمهيدية الأخيرة قبل القمة الثلاثية ولكن هذه المرة في مدينة نابلس وبتاريخ 2000/6/25. إذ كان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يقوم بزيارة للمدينة وألقى

خلالها خطاباً حماسياً أمام مؤتمر انتخابي لحركة فتح وفي مساء ذلك اليوم جرى اجتماع مع الجانب الإسرائيلي و كان الوفد الإسرائيلي في تلك الجلسة برئاسة (شلومو بن عامي). و دار نقاش بين الرئيس عرفات و(بن عامي) وقد أكد الرئيس عرفات أن الإسرائيليين لا ينفذون التزاماتهم وأن (باراك) يريد إضاعة الوقت ولكن الجانب الإسرائيلي أكد على أن القمة الثلاثية هي فرصة وأن هناك تقدماً قد حصل في المفاوضات التمهيدية منذ بدايتها وحتى تاريخه.

و دار نقاش حول بعض القضايا الهامة مثل اللاجئين والقدس والتي احتلت الحيز الأكبر من النقاش خاصة بحضور الرئيس عرفات الذي أكد على أن قضية القدس هي عربية وإسلامية ومسيحية وكان (شلومو بن عامي) قد تقدم باقتراح تكون فيه الأماكن المقدسة تحت وضع خاص وكذلك سيكون للفلسطينيين صلة ذات طبيعة بلدية بالمدينة وأيضاً علاقة بالسكان وبعض الرموز السيادية فقط أو أن يتم تأجيل البت النهائي بشأن القدس عامين آخرين وكان (بن عامي) قد لخص الموقف الإسرائيلي من موضوع القدس في تلك الجلسة كالتالي (إن موقفنا من هذه القضية يتمثل في عدة مبادئ أساسية منها الاعتراف المتبادل بالقدس عاصمة للطرفين وتجميد الوضع الراهن في المدينة مدة زمنية يتم الاتفاق عليها وكذلك تجميد المطالبات المتعلقة بالسيادة لكل طرف إزاء القدس ناهيك عن ضرورة حل هذه القضية بصورة مقبولة للطرفين من دون إغلاق أي من الخيارات المستقبلية بصورة نهائية). (قريع 2007)

فرغم كل الجولات التفاوضية التمهيدية التي انعقدت تباعاً تحضيراً للمؤتمر وكل الجهود التي بذلها الأمريكيون لعقد القمة الثلاثية وتوفير أسباب نجاحها فقد بدا بأن الجانبين: الأمريكي والإسرائيلي يعملان تحت ضغط عنصر الزمن الذي يأزف بسرعة لكل منهما. وبالتالي فقد مال هذان الجانبان إلى نوع من المغامرة بعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن وبالرهان على أن القمة الثلاثية لها سحرها الخاص بها ولها أيضاً دينامية ذاتية قادرة على تجاوز الصعاب وحل المشكلات الكثيرة التي تتربص بالجميع سلفاً (اعتقاداً من الإسرائيليين بأن حبات السكر القليلة التي سوف يذیبونها في كؤوس طافحة بالمرارة لدى عرض حلولهم لهذه القضية أو تلك من القضايا التي تشكل قلب النزاع التاريخي وسوف تجعل الفلسطينيين يتجرعون تلك الكؤوس حتى الثمالة). على حد تعبير أحمد قريع. (قريع، 2007)

"ولم تكن روح المقامرة بما تنتجه وتعيد إنتاجه من ميول مفرطة في تسرعها لعقد مراهنات غير واقعية هي التي تدفع وحدها بالجهود الدبلوماسية اللوححة لعقد مؤتمر تاريخي ومفصلي في مسار العملية السلمية وإنما كذلك روح اليأس التي استبدت بشدة لدى (يهود باراك) وتملكت على

نحو أقل شدة بتوجهات الرئيس (بيل كلينتون) مما حمل هذين الزعيمين حملاً ودفع بهما على طريق القمة الثلاثية دفعاً دون إظهار ما يكفي من التحسب لاحتمالات الفشل أو التحوط إزاء المضاعفات السلبية الناجمة عن الإفراط في التفاؤل ورفع سقف التوقعات لدى جميع الأطراف المعنية بسلام الشرق الأوسط وذلك من منطلق أن الرهان على ما يحتمل تحققه جراء انعقاد القمة يستحق المراهنة فعلاً طالما أن وضع كلا الزعيمين السياسي الداخلي كان وضعاً ميثوساً منه إذا لم يتقدما معاً أو على نحو منفصل نحو مجازفة كبرى قد تؤدي إلى إعادة ترميم الموقف الذي كان يشارف على الانهيار التام خصوصاً لدى (إيهود باراك). (قريع، 2007)

فمن جهة أولى كان الرئيس كلينتون على وشك إنهاء مدة ولايته الثانية في البيت الأبيض* دون تحقيق إنجاز تاريخي يحسب له في واحدة من أكثر المشكلات الإقليمية والدولية التي استثمر فيها الرئيس الأمريكي كثيراً وبذل بشأن التوصل إلى حلول لها جهوداً لم يبذلها في أي مشكلة خارجية أخرى وعمل بدأب وإخلاص وبدوافع أمريكية موضوعية تخالطها دوافع شخصية مشروعة لتحقيق نجاح دبلوماسي شخصي قد يكون باهراً ومدوياً في أكثر مناطق العالم حيوية بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية الأمر الذي من شأنه أن يحسن مدونات السجل الشخصي لرئيس أثقلت عليه فضيحة غير سياسية كادت تؤدي به من رئاسة أكبر وأقوى دولة في العالم. كما يمكن لمثل هذا النجاح الأمريكي المحتمل في الشرق الأوسط أن يطوب (كلينتون) كمرشح محتمل لجائزة نوبل للسلام ناهيك عما قد يفضي إليه النجاح المأمول من تحسين فرص فوز الحزب الديمقراطي وترجيح كفة نائبه (آل غور) في معركة الرئاسة المقررة بعد نحو أربعة أشهر فقط من موعد انعقاد مؤتمر كامب ديفيد.

ومن جهة ثانية فقد كان (إيهود باراك) اليائس الآخر في السباق مع عامل الزمن يقود سباقاً أشد ضراوة ضد التآكل المتفاقم في كاريزميته الشخصية وفي زعامته الحزبية ناهيك عن تضعف حكومته الائتلافية وما إلى ذلك من مظاهر سلبية بدأت تحيق بمستقبله السياسي جراء تفرد المستمر داخل قيادة الحزب والحكومة ومركزيته الشديدة واعتداده المفرط بنفسه وتجاهله الطويل لشخصيات عالمية كبيرة ومؤثرة مثل (شمعون بيرس) وغيره فضلاً عن إخفاقه المتواصل على صعيد دفع العملية السلمية على المسار الفلسطيني وذلك إلى الحد الذي جعل الكثيرين من المراقبين يتساءلون: ما لفرق الحقيقي بين (نيتياهو) الليكودي و(باراك) الذي بدا

* إن الرئيس الأمريكي في نهاية مدة ولايته يكون ضعيفاً وغير قادر على إنجاز قضايا هامة وحاسمة وهناك مصطلح "البطة العرجاء" الذي يطلق في تلك الفترة لوصف ضعف هذا الموقع.

أول الأمر وكأنه الوريث السياسي ل(إسحق رابين) وحاملاً لصولجانه لينقلب فيما بعد وبسرعة قياسية إلى نسخة غير منقحة عن سلفه (نتينياهو). (قريع، 2007)

وليس أدل على صحة مثل هذه القراءة للوضع اليأس الذي كان عليه (يهود باراك) عشية قمة كامب ديفيد من استنكار بعض الحثيات السياسية الخاصة برئيس الحكومة الإسرائيلية. فقد وصلت الأزمة الائتلافية في الحكومة الإسرائيلية إلى مفترق طرق حاسم ففي السابع من حزيران 2000 صادقت الكنيست في القراءة التمهيدية على مشروع قرار حل الكنيست بأغلبية واحد وستين صوتاً مقابل ثمانية وأربعين وكان أعضاء الكنيست من شاس والمفدال وإسرائيل بعلياه بين المصوتين لحلها لقد صوتت أحزاب في الائتلاف على حل الكنيست دون أن يستقيل الوزراء من الحكومة وهي مسلكية تتعارض تماماً مع أبسط الأسس الديمقراطية المعمول بها في دولة إسرائيل. (شير 2002)

ففي أوائل تموز وقبل القمة بأيام معدودة فقط استقال وزير حزب شاس الشريك الائتلافي الحكومي كما استقال (إسحق ليفي) ممثل حزب المفدال في حكومة (باراك) وتبعه (ناتان شرانسكي) ممثل القائمة الروسية اليهودية في الائتلاف. وزاد الأمر تعقيداً إعلان (ديفيد ليفي) وزير خارجية (باراك) انه لن ينضم إلى رئيس حكومته في كامب ديفيد مما خلق تحديات داخلية سياسية لا سابق لها أمام الزعيم الإسرائيلي الذي أخذ نجمه بالأفول منذ مدة وزاد من جرعة اليأس في كأس رئيس حكومة إسرائيلية يتوجه لعقد مؤتمر مفصلي في تاريخ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وهو يفتقر إلى الأغلبية البرلمانية مما انعكس في مشهد التصويت على حجب الثقة بحكومته مرتين متتاليتين قبل يوم واحد من توجهه إلى كامب ديفيد يوم 2000/7/10 حيث حجب الثقة عنه 54 عضو كنيست مقابل 52 عضواً صوتوا لصالحه الأمر الذي جعله يتوجه إلى هذا المؤتمر دون أغلبية وحمله على القول متحدياً بأنه سيعود من كامب ديفيد باتفاق سيتم عرضه على الشعب الذي سيقول كلمته النهائية في الاتفاق بغض النظر عما آل إليه الوضع داخل الكنيست (شير، 2002).

ورغم هذا الحال الذي بات يلف حكومة (يهود باراك) وائتلافه العريض والتفكك الذي بدأ يصيبه فقد حاول (يهود باراك) التعامل مع كل هذه الظروف الصعبة بنوع من التحدي وذلك على الرغم من انه أصبح رئيس حكومة بلا قاعدة برلمانية، وكذلك استقالات لوزراء من حكومته وتخل لبعض وزراء حزب العمل عنه، وقد حاول (باراك) التعامل مع كل هذه التحديات بتأكيديه للإسرائيليين أنه سوف لن يفرط بمصالح دولة إسرائيل وأخذ يطلق تصريحاته التي أراد أن يثبت

من خلالها انه أحرص على دولة إسرائيل من كل المزا ودين عليه وأطلق تصريحاته الهامة أمام الكنيست والتي حملت كل لاءاته المشهورة، حيث أكد أن لا عودة لحدود الرابع من حزيران 1967 وانه لن يقبل بأن يتم تقسيم مدينة القدس وأن غالبية المستوطنات لن تفكك بل سوف يتم تجميعها في كتل استيطانية كبرى يجري ضمها إلى داخل إسرائيل وعدم قبوله بوجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن وكذلك عدم اعتراف إسرائيل عن أي مسئولية أخلاقية أو سياسية تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

إزاء كل ما تقدم فقد كانت القناعة شبه يقينية بأن مؤتمر كامب ديفيد الذي دعا له الرئيس (كلينتون) كان أقرب ما يكون إلى مغامرة غير محسوبة العواقب مما حدا بالفلسطينيين مقاومة عقد هذا المؤتمر قبل إنضاج الظروف الملائمة ليس لعقده فقط وإنما لإنجاحه أيضاً. فقد فقدت غالبية الفلسطينيين الثقة في عملية أوسلو وكان قبول عرفات لموقف (كلينتون) و(باراك) يعني عند معظم الفلسطينيين استسلاماً تاماً (Aruri,2003).

ولذلك شعر الفلسطينيون أن في هذه القمة تدبيراً أمريكياً إسرائيلياً لكل ما سيطرح وذلك بناء على تقدير مشترك بان الظروف الفلسطينية الحالية لا تسمح لهم بان يرفضوا عرضاً أمريكياً يعرض عليهم وخاصة أن الفلسطينيون هم الطرف الأضعف في المعادلة وهم بدون غطاء ودعم عربي لهم. وذلك بعد تجربة تفاوضية معهم والتي أدارها الفلسطينيون بنهج اعتبره الأمريكيان والإسرائيليون لينا والقاضي بأن يقبل الفلسطينيون في النهاية بكل ما يعرض عليهم إسرائيلياً وخاصة إذا ما غلف العرض الإسرائيلي بغلاف الضمان الأمريكي متناسين أن الفلسطينيين هذه المرة هم أمام مفاوضات مصيرية لا يمكنهم خلالها التنازل بالقدر الذي يفقدهم حدود ثوابتهم والتي أعلنوا من جهتهم أيضاً تمسكهم بها وان كل التنازلات التي تمت بالمفاوضات السابقة ستمحوها المفاوضات النهائية وتلغي نتائجها. كان الرئيس عرفات محقاً في رؤيته للأمر فلقد تراكت لديه مؤشرات كثيرة عمقت شكوكه بشأن مدى جدية (باراك) واستعداداته وإخلاصه إزاء دفع عملية السلام وكان من أبرز هذه المؤشرات:

— أن باراك في الأصل كان معارضاً لاتفاقية أوسلو الأولى وقد عبر عن ذلك من خلال التصويت ضدها في حكومة رابين ثم من خلال تصريحات له علنية

— لقد أكد باراك مصداقية اعتراضه على اتفاقية أوسلو بامتناعه عن تنفيذ ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية بما في ذلك اتفاقية واي ريفر التي وقعتها حكومة (نتنياهو) ولقيت حينها دعماً سياسياً وبرلمانياً من قبل حزب العمل الإسرائيلي ثم اتفاقية شرم الشيخ التي وقعها هو بنفسه. ثم

ما جاء من أحداث سابقة ولاحقة أكدت أن (باراك) يصر على الذهاب مباشرة إلى المفاوضات النهائية مع فكرة اتفاقية رزمة كاملة بما يعني طي صفحة استحقاقات المرحلة الانتقالية وإدماجها في مفاوضات الوضع النهائي.(فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور 2001)

فعلى الرغم من كثرة تصريحاته حول السلام والرغبة في مواصلة العمل من أجله إلا أن (باراك) طرح منذ أيامه الأولى في الحكومة جملة لاءات لا تختلف عن لاءات اليمين الإسرائيلي(الحسن 2003) وهذه اللاءات مثل:

1. لا دولة فلسطينية بدون اتفاق وينبغي أن تكون منزوعة الأسنان والأظافر.
2. لا عودة لحدود الرابع من حزيران 1967 ولا تفكيك للكتل الاستيطانية الرئيسية.
3. لا عودة للاجئين والبدل توطينهم وتعويضهم.
4. لا لسيادة فلسطينية على القدس.

وقبل الحديث عن عقد قمة كامب ديفيد التي كان قد تأكد زمان ومكان انعقادها كان لابد لنا من أن نشير إلى الموجز الملخص الذي قدمه(أبو علاء) عن المفاوضات التي دارت بين الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي والتي عرفت باسم المفاوضات السرية والتي كانت قد جاءت نتيجة الاتفاق على تشكيل قناة خفية للمفاوضات.

وجاء هذا العرض بعد نهاية المسار السويدي بجولاته الثمانية عشرة والذي كان قد كلف أبو علاء برئاسته والتي وصفها بالجدية والهامة وأوضح أبو علاء وجهة نظره من انه لا ينصح بالمشاركة الفلسطينية في القمة الثلاثية المزمع عقدها، وكان من بين الأسباب التي عرضها:

أ - أن وجهة النظر الأمريكية هي قريبة جدا بل ومنحازة لصالح الجانب الإسرائيلي وضمن هذا الجو لا يمكن أن تلتزم الولايات المتحدة حياديتها أثناء رعايتها للقمة.

ب - أن (ايهود باراك) والذي سوف يت رأس الجانب الإسرائيلي بالقمة وهو صاحب القرار كان قد وقف أمام إحراز أي تقدم أثناء المفاوضات التمهيدية.

وأما المواقف التي عبر عنها الطرفان خلال المفاوضات التي استمرت لأكثر من ثمانية عشر جولة تفاوضية اتصفت بالجدية فهي كالتالي:

وأرفق طيه المواقف التي عبر عنها الوفد الإسرائيلي خلال عملية التفاوض في الجولات آنفة الذكر والتي اتصفت حسب رأيه بالجدية التامة... إلا أن الاستقالة رفضت والقمة انعقدت وللإطلاع على الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني من الأرض والقدس واللاجئين والتعويضات

العامة وإنهاء المشكلة قبل قمة الكامب ديفيد وكما عرض في الجولات التفاوضية السابقة فقد كانت مواقف الطرفين كما يلي: (قرع 2007)

أولاً: الأرض	الموقف الفلسطيني	الموقف الإسرائيلي
(1) الحدود	حدود عام 1967	تعديلات لكتل استيطانية ومواقع عسكرية
(2) (No Mans Land) (مناطق الحرام)	مشاريع مشتركة	لا جواب
(3) التعديلات في الحدود	(يرفضها من حيث المبدأ وإن كان لا بد منها فهي تعديلات طفيفة ومتبادلة بالقيم والمثل)	لا تبادل
(4) السيادة	فلسطينية نظيفة وكاملة بدون أي مناطق رمادية أو غيرها أو ترتيبات أرضية أو مراكز عسكرية.	سيطرة في بعض المواقع وضم بعض المناطق (كتل استيطانية وتعديلات يطلبونها في مواقع).
(5) الترتيبات على الأرض	يرفضها تماماً	يطلبونها في مواقع
(6) المستوطنات	يرفضها/ ومن يريد أن يقيم تحت القانون الفلسطيني والنظام الفلسطيني من الممكن أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار	كتل استيطانية على الخط الأخضر وترتيبات تحت السيادة الفلسطينية للمستوطنات الأخرى
(7) الوجود الدولي	وجود دولي ورفض أي وجود إسرائيلي	يريدون وجوداً إسرائيلياً في بعض المواقع وغور الأردن
(8) الأمن	وجود دولي/ محطة إنذار مبكر (لا مانع) لا وجود إسرائيلي	وجود إسرائيلي في بعض المواقع وخاصة في غور الأردن ومحطات إنذار مبكر وطرق
(9) الانسحاب	الانسحاب وفق جدول واضح ومحدد (وتلغى مصطلحات إعادة الانتشار تماماً)	لا اعتراض لكنهم لم يلتزموا به خطياً.

ثانياً: القدس	الموقف الفلسطيني	الموقف الإسرائيلي
---------------	------------------	-------------------

1) السيادة والحدود	فلسطينية — والقدس الشرقية بحدود عام 1967 جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 ورفض تام للضم الإسرائيلي.	إسرائيلية — مع سيطرة فلسطينية على الأحياء العربية وترتيبات حول الأقصى — مهمات وظيفية.
2) وضع المدينة	مفتوحة الشرقية والغربية مفتوحتان على بعضهما البعض وفق ترتيبات خاصة بحائط المبكى وحارة اليهود.	موحدة تحت السيادة الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية.
3) الأماكن الدينية	سيادة فلسطينية في البلدة القديمة وترتيبات خاصة لحائط المبكى وحارة اليهود.	وضع خاص للمقدسات الإسلامية والمسيحية
4) المستوطنات	السيادة الفلسطينية على جميع الأرض والقرى والأحياء في القدس الشرقية.	ضمها لإسرائيل وسيادة عليها.
5) توسيع حدود المدينة	الرفض القاطع لضم معاليه أدو ميم/ جبعات زئيف للمدينة ضم أبو ديس العيزرية، السواحة، الزعيم لبلدية القدس قرار فلسطيني تفره فيما بعد.	توسيع المدينة بضم معاليه أدوميم و جبعات زئيف للقدس وبعض القرى العربية.
6) خدمات المدينة	تعاون	تعاون
7) الأمن	وجود تعاون دولي	إسرائيلي

الموقف الإسرائيلي	الموقف الفلسطيني	ثالثاً: اللاجئون
رفض حق العودة والحديث عن لم الشمل	حق العودة يجب الاعتراف به وإقراره والاتفاق على آلية تطبيقه	1) حق قرار العودة 194
يوافقون عليه وعلى تشكيل صندوق دولي له	حق لكل لاجئ	2) التعويض

الموقف الإسرائيلي	الموقف الفلسطيني	رابعاً: التعويضات العامة
لا مجال لبحثها — الرفض	يجب الإقرار بها وتقديرها	1) التعويضات عن سنوات الاحتلال

لا جواب	تقديرها واستردادها	(2) التعويضات عن الممتلكات واستعادة الآثار وغيرها
---------	--------------------	---

الموقف الإسرائيلي	الموقف الفلسطيني	خامساً: إنهاء المشكلة
تنتهي المشكلة نهائياً بعد توقيع اتفاقية الإطار	تنتهي المشكلة بعد الوصول إلى اتفاق شامل لكل القضايا وتنفيذه	إنهاء المشكلة

الفصل الخامس:

قمة كامب ديفيد و أعمال اللجان:

1.5 مقدمة:

بعد أن بات عقد قمة كامب ديفيد أمرا لا مفر منه، قام الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) بإصدار بيانه عن القمة الثلاثية، و كان الرئيس (كلينتون) قد اتصل بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لإبلاغه أن قرار عقد القمة قد بات نهائيا، و مع تكرار نصيحة الرئيس عرفات له بأن الظروف غير ناضجة وأن الجانبين لا زالا بحاجة إلى مفاوضات تمهيدية، إلا أن الرئيس (بيل كلينتون) عاد و بتاريخ 2000\7\4 لإبلاغ الرئيس عرفات بأن (باراك) لديه أشياء جديدة يريد طرحها في القمة و أن دعوته لعقد القمة سوف توجه ليتم عقد تلك القمة في منتجع كامب ديفيد بدءا من يوم 2000\7\11.

و مع العلم التام للإدارة الأمريكية بمستوى الثقة المتدني بين الجانبين و بين الزعيمين (باراك) و عرفات على المستوى الشخصي، فإنه و كما نلاحظ قد تمت الدعوة أمريكيا لعقد القمة، والقو بأن (باراك) لديه (شيء ما) سيقدمه في القمة.

و لقد اعتقد مسئولون أمريكيون بأن هناك فرصة تاريخية لاتفاق فلسطيني إسرائيلي، و ذلك لأن (باراك) أراد أن يصل إلى اتفاق و أراد إنجازه خلال رئاسة (كلينتون)، و كذلك فإن عرفات لديه فرصة لرئاسة أول دولة فلسطينية، و (كلينتون) الذي كان يريد أن يسجل في نهاية عهده إنجازا شخصيا من نوع خاص، و كان الرئيس عرفات قد حصل قبل ذلك على ضماناته من الرئيس (كلينتون) الخاصة بعقد القمة وهي عدم تحميل المسؤولية عن فشل القمة لأي طرف و إعطائه ضمانا أمريكيا بتنفيذ الانسحاب الذي كان مقررا حتى لو فشلت القمة، ولكن رفضت الإدارة الأمريكية مطلبه بعقد مفاوضات تمهيدية إضافية و كذلك طلبه تنفيذ الانسحاب الثالث قبل القمة. أما عن القضايا المرورية فقد اعتقد المسئولون الأمريكيون أن غضب الفلسطينيين تجاه تجاوزات إسرائيل في هذا المجال سيتلاشى أمام اتفاق نهائي يرضيهم واختار المسئولون الأمريكيون بدءا من الرئيس استعمال ضغطهم على إسرائيل للحصول على تحرك في قضايا الوضع النهائي بدل القضايا المرورية.(مالي والأغا، 2001)

وكان الأمريكيون قد تبناوا الدعوة لعقد قمة كامب ديفيد نتيجة لإلحاح (إيهود باراك)، وكانوا يتوقعون أن الفلسطينيين و نتيجة لضعف موقفهم، و لعدم وجود جبهة عربية تقف خلفهم و تساند

موقفهم، و ذلك نتيجة لتفكك الجبهة العربية و كذلك عدم التوازن بين الوضعين الفلسطيني والإسرائيلي. كان الأمريكيون يتوقعون أنه وبممارسة الضغط على القيادة الفلسطينية سوف تقبل بما أعلنت أنها لا تستطيع قبوله، ذلك لأن الفلسطينيين كانوا قد قبلوا في كل الاتفاقيات السابقة بحقوق منقوصة.

كانت المسألة و بشكل عام، تبدو و كتكرار نموذجي لحماقات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة: رفض رؤية الواقع، و المراهنة على التثبيت بالقوة و الضغط لهياكل تتناقض مع مكوناته وحقائقه (هنية 2001)

أضف إلى ذلك أن الرئيس الأمريكي (كلينتون) و رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك لم يكن يملك كل منهما الهامش اللازم من جرأة و تفويض لتعديل مسار هذه القمة و ذلك بسبب الوضع الداخلي لكل منهما، فمن جهة كان الرئيس (بيل كلينتون) على وشك إنهاء مدة ولايته الثانية في البيت الأبيض، من دون تحقيق إنجاز تاريخي يحسب له في قضية إقليمية هامة وكان قد استثمر بها كثيرا و بذل بها ما لم يبذله من جهد في أي مشكلة خارجية أخرى و في أكثر مناطق العالم حيوية بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية، الأمر الذي كان من شأنه أن يحسن من سمعة رئيس كانت ستطرح به فضيحة غير سياسية من منصبه، وأن النجاح المأمول في مثل هذه القمة من شأنه أن يطوب (كلينتون) مرشحا محتملا لجائزة نوبل للسلام*، ناهيك عما قد يفضي إليه النجاح المأمول من تحسين فرص فوز الحزب الديمقراطي، وترجيح كفة نائبه (آل غور) في معركة الرئاسة المقررة بعد نحو أربعة أشهر فقط من موعد عقد مؤتمر كامب ديفيد. (قريع 2007).

ومن جهة أخرى، كان (إيهود باراك)، اليأس الآخر في السباق مع عامل الزمن، يخوض سباقا أشد ضراوة ضد التآكل المتفاقم في كاريزميته الشخصية وفي زعامته الحزبية فضلا عن تضعف حكومته الائتلافية وليس أدل على صحة مثل هذه القراءة للوضع اليأس، الذي كان عليه (إيهود باراك) عشية كامب ديفيد من استنكار لبعض الحثيات السياسية الخاصة برئيس الحكومة الإسرائيلية ففي أوائل تموز وقبل القمة بأيام معدودة فقط، استقار وزير حزب شاس الشريك في الائتلاف الحكومي. كما استقال (اسحق) ليفي ممثل حزب المفدال في حكومة (باراك) وتبعه (ناتان شرانسكي) ممثل القائمة الروسية اليهودية في الائتلاف. وزاد الطين بله إعلان (دافيد ليفي) وزير الخارجية أنه لن ينضم إلى رئيس حكومته في كامب ديفيد. (قريع، 2007) وأما

* حيث كان قد تسلم الرئيس الأمريكي كارتر هذه الجائزة، وذلك لنجاحه في كامب ديفيد الأولى، وتسلمها كل من مناحيم بيغن والسادات، وحصول (كلينتون) عليها، كان سيغطي على فضيحه الجنسية التي لازمت نهاية ولايته.

بالنسبة للرئيس عرفات فقد كانت لديه أسبابه لقبول المشاركة النهائية في القمة بعد أن كان يحاول تأجيلها إن علاقة مميزة نمت بين الرئيسين عرفات و(كلينتون) خلال السنوات السبع الماضية بحيث أصبح الرئيس الفلسطيني أكثر زعيم أجنبي دخل البيت الأبيض خلال ولايتي (كلينتون) "12 مرة حتى موعد القمة" وان الرئيس الأمريكي وفي مناسبات عديدة كان يصغي باهتمام للرواية الفلسطينية. كما أن ياسر عرفات الذي يختزن عقودا من الخبرة السياسية كان لا يريد أن ينشأ خلاف حاد مع الإدارة الأمريكية حول مسألة إجرائية كانهقاد القمة، كان يفضل أن يدخر قواه لمواجهة حول المضمون. (هنية 2001).

وفي يوم التاسع من تموز أي قبل عقد القمة بيومين اتفق على أن تعقد جولة تمهيدية تسبق عقد القمة مباشرة و قد ترأس الجانب الفلسطيني في تلك الجولة أحمد قريع و الجانب الإسرائيلي (شلومو بن عامي)، و قد عقدت الجلسة في فندق مادي سون في واشنطن بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت و دينس روس) و طاقم السلام و قد كانت تلك الجولة بمثابة إجراء بروتوكولي فقط و قامت أثناءها وزيرة الخارجية الأمريكية و (دينس روس) بحث الجانبين على بذل كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى اتفاق و خاصة أن تلك القمة محكومة بعامل الزمن و أن مدتها هي أسبوع واحد فقط وان الرئيس (كلينتون) يجب أن يتوجه إلى اليابان لحضور اجتماعات قمة الثماني يوم الثامن عشر من تموز.

و كذلك قامت وزيرة الخارجية الأمريكية بإبلاغ الوفدين الفلسطيني و الإسرائيلي بالقواعد و التعليمات التي يجب على الوفود الالتزام بها وانه سيتم فرض تعميم إعلامي كامل على المحادثات وانه سيتم تخصيص خط هاتفي واحد لكل رئيس وفد خلال القمة و ان الأمريكيين هم الذين سوف يحددون جداول الأعمال خلال القمة.

"ولم تكن الاستعارة مقصودة للاستعانة فقط بإبحاثات المكان ودلالاته، ب إن (كلينتون) ومساعديه عكفوا على دراسة تفصيلية لمسار قمة كامب ديفيد الأولى "1978" واتصلوا بمن هم أحياء من الدبلوماسيين الأمريكيين الذين شاركوا بها ليستعينوا بخبراتهم في أساليب العمل. وكذلك إن (إيهود باراك) أراد أن يذكر قادة اليمين في إسرائيل انه يسير على درب (مناحيم بيغن) والذي وقع على اتفاقيات سلام أدت إلى تفكيك مستوطنات سيناء.(هنية 2001)

و قبل توجه كل من الزعيمين عرفات و (باراك) إلى تلك القمة كان كل منهما قد أكد على موافقه فقد كان الرئيس عرفات في مؤتمر القمة الإفريقية الذي كان منعقدا في توغو قد أكد أن القدس هي

عاصمة الدولة الفلسطينية، في حين كان (باراك) على أبواب الكنيست و بعد خروجه من تصويت على حجب الثقة قد أكد قبيل توجهه للمفاوضات على موافقه و لاءاته و هي(لا لتقسيم القدس ولا لتفكيك المستوطنات، ولا لعودة اللاجئين ولا عودة لحدود الرابع من حزيران)

2.5 بداية أعمال القمة:

وصل الرئيس عرفات وأعضاء الوفد الفلسطيني إلى كامب ديفيد بعد منتصف ليلة الاثنين_ الثلاثاء 2000/7/11 على متن طائرتين مروحيتين حملتهم من قاعدة (سانت أندروز) الجوية قرب واشنطن.

تشكل الوفد الفلسطيني من ياسر عرفات محمود عباس أحمد قريع ياسر عبد ربه صائب عريقات أكرم هنية نبيل شعث محمد دحلان حسن عصفور خالد إسلام نبيل أبو ردينه.

وتشكل الوفد الإسرائيلي من (إيهود باراك) (شلومو بن عامي) (أمنون شاحاك) الجنرال (شلومو يناي) (دان ميريدور) (جلعاد شير) (الياكيم روبنشتاين) (عمرام متسناع) (جوزيف ألفير) (ميخائيل ميلكوور) (يسرائيل حسون) (من الشاباك)*.

اشترط الأمريكيون أن لا يزيد عدد أعضاء كل وفد عن 12 عضواً وإذا أراد أي وفد إضافة آخرين فيمكنهم أن يقيموا في أماكن قريبة من كامب ديفيد ويمكن الاستعانة بهم أو الاتصال بهم عند الضرورة.

وتقرر أن تجري المفاوضات عبر لجان توزع على النحو الآتي: (الحسن 2003)
أولاً: لجنة الحدود والأمن(الأرض والمستوطنات وترأسها من الجانب الفلسطيني أبو علاء أحمد قريع ومعه محمد دحلان وحسن عصفور ويقابلهم (أمنون شاحاك) والجنرال (شلومو يناي).
ثانياً: لجنة القدس وترأسها من الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه و صائب عريقات ويقابلها (دان ميريدور) و(جلعاد شير).
ثالثاً: لجنة اللاجئين وترأسها من الجانب الفلسطيني محمود عباس ونبيل شعث وأكرم هنية يقابلهم (الياكيم روبنشتاين) و(عود يد عيران).

* الشاباك: هو جهاز المخابرات الإسرائيلية، ومكان نشاطه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بدأت القمة اليوم الأول من أعمالها بتاريخ 11\7\2000 بجلسة افتتاحية للرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) مع الوفدين الإسرائيلي برئاسة (يهود باراك) و الفلسطيني برئاسة (ياسر عرفات) على نفس الطاولة بالإضافة إلى طاقم عملية السلام الأمريكي و قد كانت تلك الجلسة هي افتتاح ترحيبي من رئيس البلد المضيف لأعمال تلك القمة و الذي أكد خلاله أن على الجانبين أن يبذلا كل جهد مستطاع للوصول إلى اتفاق سلام و أنه كان قد اطلع و قرأ بما فيه الكفاية ليلم بكافة تفاصيل القضايا المطروحة للبحث و أكد أن القرارات الحاسمة هي التي يجب أن يتخذها الطرفان وأن الولايات المتحدة موجودة هنا فقط للعمل على إنجاز هذا المؤتمر.

و أكد على بعض القضايا الإجرائية و الإدارية من ترتيبات كانت قد أبلغتها مسبقا للوفدين و وزيرة الخارجية (أولبرايت) و أن الولايات المتحدة هي التي ستكون مسؤولة عن تشكيل اللجان و الهيئات و تحديد جدول الأعمال و التصريحات الصحفية وأكد (كلينتون) في نفس الجلسة على أنه سوف يجند كل دعم الولايات المتحدة خلف أي اتفاق سيتوصل له الجانبان و كذلك عليهم استغلال الفرصة المتبقية من مدة ولايته. و أنه سوف يسافر إلى اليابان بعد أسبوع لحضور قمة الثماني وسوف يجند دعمها لأي اتفاق يتم التوصل إليه.

و رد عليه كل من عرفات و باراك بعبارات مجاملة مماثلة تؤكد رغبة كل منهما في تحقيق السلام و أضاف عرفات: في مدريد قبلنا بسلام عادل ودائم وشامل وهذه هي قاعدة مدريد التي تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 وبقية قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس وغيرها. وهذه القاعدة انطبقت على الجبهة اللبنانية مؤخرا، وقبلها على الجبهة المصرية والجبهة الأردنية. ولولا تردد صديقي القديم حافظ الأسد لطبقت هذه القاعدة على الجبهة السورية أيضا. أما (بيل كلينتون) فرد عليه يجب أن ننتبه لوضع (باراك) في الداخل، فإن (شرانسكي) وبعد سجنه في روسيا أصبح بطلا عالميا (باراك) على خلاف مع المتدينين، وهو هنا يتفاوض معكم كي يصل إلى اتفاق على الرغم من كل هذه الصعوبات ولديه مخاوف من أن تصبح إسرائيل فيما بعد غير مهتمة بالوصول إلى حل معكم (قرب 2007).

إذن و من الجلسة الافتتاحية كان هناك تبني لوجهة نظر (باراك) حول وضعه الداخلي و تركيبة ائتلافه الحكومي و وجوب العمل على إنقاذه أكثر من إنقاذ عملية السلام نفسها. و قد اجتمع الرئيس (كلينتون) ب (يهود باراك) و معه شخصين عن الجانب الإسرائيلي و كذلك بالرئيس عرفات و معه شخصان أيضا هما أبو العلاء وأبو مازن عن الجانب الفلسطيني. و تناولوا الخطوط العامة لكافة القضايا المطروحة و آراء كل منهما.

3.5 بداية أعمال اللجان:

1.3.5 لجنة الأرض و الحدود و الأمن:

كانت تلك اللجنة قد عقدت أول اجتماعاتها في اليوم الثاني للقمّة بتاريخ 2000\7\12 و كانت (أولبرايت) تقود الوفد الأمريكي و بدأت اجتماعاتها مع كل وفد على حدة و بعد ذلك قامت بجمع الوفدين معاً، و منذ اليوم الأول برز أن موقفي الوفدين لا يزالان بعيدين حتى من حيث الاتفاق على المفاهيم الأساسية.

أكد الوفد الفلسطيني و الذي كان برئاسة أحمد قريع أن قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 و التباد بالقيمة و المثل عند الضرورة فقط هي التي تشكل الأرضية لأي اتفاق يخص الحدود و الأرض، بينما كان الأمن و هاجسه حاضراً لدى الوفد الإسرائيلي و أن أي حل يجب أن يراعي الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى أن أي تسوية لقضية الحدود يجب أن تؤدي إلى ضم 80 % من الكتل الاستيطانية إلى داخل حدود دولة إسرائيل و كأن الإسرائيليين بنظرياتهم يحاولون اختلاق خطر خارجي و وضع متطلبات التصدي له دون أن يسعوا للتعامل مع متطلبات توفير السلام، وخاصة العودة للقرار 242.

تقدم الإسرائيليون بخرائط تتحدث عن ضم ما يتراوح بين 10% من مساحة الضفة الغربية إلى 13,5%. وضم 80% من المستوطنين داخل حدود إسرائيل وفي نفس الوقت فإن (باراك) غير جاهز لتبادل أي أراض من التي يريد ضمها بل طلبت إسرائيل من الفلسطينيين جزءاً من الأراضي على حدود الأردن في الأغوار و أن تستأجرها لفترة طويلة (enderline 2004)

وكان التركيز على ثلاث كتل استيطانية ضخمة في شمال ووسط وجنوب الضفة جرى التوسع فيها وتضخيم مساحاتها مما أدى إلى السيطرة على الأحواض المائية فيها. (Clinton 2004)

لقد قيل بأن إسرائيل قدمت عرضاً سخياً يقوم على أساس الانسحاب من 95% من الأرض وضم 5% فقط إلى إسرائيل و أن الفلسطينيين رفضوا هذا العرض السخي.

و حين التدقيق فيما قدم للفلسطينيين فيتضح أن إسرائيل كانت تعرض الاستيلاء على 25% من أراضي الضفة الغربية تحت تسميات الضم أو السيطرة أو الاستئجار وحين يتم إضافة مساحة مدينة القدس التي لا تعتبرها إسرائيل جزءاً من الضفة الغربية والمنطقة الحرام الموروثة منذ

اتفاق الهدنة في العام 1948 والتي ترفض إسرائيل البحث فيها وكذلك بعض المساحات الأخرى كما هي القواعد العسكرية والطرق المؤدية إليها فإننا نجد أن المساحة التي تريد إسرائيل ضمها تفوق مساحة 40%.(الحسن 2003)

في تصريح له للإذاعة الإسرائيلية في 2000/7/27 قال (جلعاد شير): "إن خط الرابع من حزيران 1967 أصبح لاغياً في ضوء التفاهات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات التي اعترف فيها الفلسطينيون بالكتل الاستيطانية الكبيرة المقامة على جانبي الخط الأخضر".(الإذاعة الإسرائيلية 2000/7/27)

ونشرت الصحف الإسرائيلية تقريراً آخر قالت فيه إن قمة كامب ديفيد تلقت الضربة الأولى الموجعة يوم 2000/7/15 قبل سفر (كلينتون) بيومين إلى اليابان فقد قدم الإسرائيليون خريطتهم المقترحة التي تعطي الفلسطينيين 84% من أراضي الضفة الغربية ورفضها أبو علاء باحتقار وأثار الرفض الفوري حفيفة (كلينتون) الذي ألقى محاضرة على أبو علاء عن أصول التفاوض الجدي.(يديعوت أحر ونوت 2000/7/28)

وفي رواية أمريكية تقول "انفجر الرئيس غاضباً وقال لا تقل للإسرائيليين أن خريطتهم لا تصلح "أعطي شيئاً أفضل"."

وعندما رفض أبو علاء رد الرئيس عليه بعنف وقال هذا خداع إنه ليس اجتماع قمة لست مستعداً لجعل الولايات المتحدة توفر غطاءً لمفاوضات تجري بنية سيئة فلنكف عن العمل.(مالي وآغا جريدة الحياة لندن 2000/7/20)

وروى (شلومو بن عامي) عن نفس الحادثة قائلاً:

"لن أنسى النقاش الذي دار بوجود (كلينتون) و(أولبرايت) و(ساندي بيرغر) حيث اقترحت المفاوضات على أساس فرضية حدود 1967 من دون أن نلتزم بها ورفض أبو علاء بكل شدة وأصر على أن نعترف بالحدود أولاً فغضب (كلينتون) بعد فترة وأخذ يصرخ بشدة وقال ل"أبو علاء" هذا ليس خطاباً في الأمم المتحدة وان على الفلسطينيين أن يقترحوا اقتراحات إيجابية خاصة بهم وأضاف أن أحداً لن يحصل على كل ما يريده وتهدج وجهه وأخيراً نهض وخرج وحسب رواية (شلومو) شعر أبو علاء بإهانة عميقة جداً".(مقابلة مع آري شبيط هآرتس 2001/9/16)

وقال (شلومو بن عامي) في نفس المقابلة" إن الخارطة التي وضعتها على الطاولة أمام الطاقم الفلسطيني بحضور (كلينتون) كانت خارطة 12% - 88% أي 12% تضم لإسرائيل و88% تعاد للفلسطينيين لم نطرح خارطة أخرى بشكل رسمي ولكن بشكل غير رسمي كان واضحاً أننا مستعدون لضم 8-10% وكنا ومازلنا نعارض "المبادلة" في الضفة الغربية. وكان الفلسطينيون قد أصروا على أن تبدأ المفاوضات باعتراف إسرائيل بحدود 1967. (نفس المصدر هآرتس 2001/9/16)

وبعد عام ثان من قمة كامب ديفيد كتب (يهود باراك) رئيس وزراء إسرائيل آنذاك وصاحب مشروع مفاوضات الكامب ديفيد في صحيفة نيويورك تايمز مقالاً تحدث فيه عن ضم للأراضي بنسبة 25% (وقال إن مساحة المستوطنات التي ترغب إسرائيل بضمها هي 13% من مساحة الضفة الغربية وإن مساحة قواعد الإنذار المبكر التي تريد الإقرار بها في أي اتفاق والمنطقة التي تريد استمرار السيطرة عليها في غور الأردن هي 12% من مساحة الضفة الغربية. (Enderlin, 2003)

وهنا يضيف (جلعاد شير) متحدثاً في نفس الموضوع: لقد أثبت الإسرائيليون أيضاً مرونة في مسائل الأرض مقابلين مناطق الضم من 14% إلى 12% واحتفظوا ب10% من الضفة الغربية على طول وادي الأردن لاحتلال مديد على شكل إيجار من 12 إلى 30 سنة أخرى. لقد نجحت شروط التآجير جيداً في اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية، أما هنا فترافقت شروط التآجير الإسرائيلية دائماً مع شرط آخر يربط تسليم الأرض للفلسطينيين "بالموافقة الثنائية". وذلك سوف يرفع مساحة الأرض الفلسطينية إلى 88% (بما فيها مناطق وادي الأردن التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية المستمرة) وفي ضوء الخبرة المتراكمة لدى الفلسطينيين جراء عملية أوصلو كان هذا يعني غالباً أن التسليم لن يتم (شير 2002). ولا يشمل هذا الرقم (12%) بالطبع المناطق التي من المفترض أن تضمها إسرائيل مثل مناطق مياه البحر الميت والمنطقة المعروفة "بالأرض المحايدة" قرب جبل اللطرون في الشمال الغربي من القدس وأجزاء من القدس الشرقية بعد 1967، والتي تشكل جميعها نسبة 5% من الأرض، (معهد البحوث التطبيقية، 2001) كما لا تأخذ بالحسبان أيضاً انقطاع استمرارية المناطق الفلسطينية بأكثر من 60 مستوطنة يهودية وطرقها الالتفافية التي يريدها الإسرائيليون أن تبقى داخل الدولة الفلسطينية المقترحة تحت شك من أشكال الحكم الذاتي الغامض. (شير، 2002)

1.1.3.5 الموقف الأمريكي في مفاوضات لجنة الأرض والحدود:

كان النقاش المتعلق في قضية الحدود و الأمن نقاشا حادا و قد تدخل أعضاء الوفد الأمريكي أكثر من مرة في محاولة للضغط على الجانب الفلسطيني وحده و كذلك بتبنيهم الواضح للموقف الإسرائيلي و هواجسه الأمنية و في ذلك يقول (دينس روس) موجها كلامه للوفد الفلسطيني: نحن نرى ضرورة لوجود محطات الإنذار المبكر، ونرى كذلك ضرورة لنوع من الرقابة إزاء التهديدات الخارجية. أما فيما يخص الوجود الأمريكي والوجود الإسرائيلي، فإننا لم نبحث معهم بعد في هذه المسألة سنبحث فيها لاحقا وسنعود إليكم " وبالنسبة للموقف الأمريكي أيضا يقول (دينس روس) لقد مضى الرئيس في تقديم الحدود التي وصفناها إلى (باراك) حيث سيكون للدولة الفلسطينية الجديدة حد غربي مع إسرائيل يستند إلى خطوط 1967 وحد مع شرقي الأردن يعدل وفقاً ما تقتضيه الضرورة والمبدأ هو أن يحصل الفلسطينيون على السيادة والإسرائيليون على الأمن وهذه الصيغة تجمع ما بين الاحتياجات الرمزية الفلسطينية والمخاوف الإسرائيلية الحقيقية.

أي أن الجانب الأمريكي اعتبر احتياجات الفلسطينيين رمزية بينما مخاوف الإسرائيليين حقيقية. أما الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) فقد أبلغ أعضاء الوفد الفلسطيني والإسرائيلي في لجنة الأرض و الأمن و الحدود: " إذا لم تحرزوا تقدما حتى يوم غد فإن الوقت المتاح أمامنا سينفذ. إسرائيل قبلت أن تحضر إلى هنا، إلى طاولة المفاوضات، على أساس قرار مجلس الأمن 242، ومبدأ مقايضة الأرض (swap) لن يقدموا على تطبيقه. والحدود الشرقية متصلة بقضية الأمن وهناك حاجات إسرائيلية أمنية في المستقبل. أما الوجود الدولي أو الأمريكي فهي مجرد ترتيبات أقول للفلسطينيين: إذا لم تقبلوا بذلك حتى يوم غد لن يكون هناك اتفاق. (قريب، 2007)

2.3.5 لجنة القدس:

القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، و القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكدت إسرائيل ذلك بقرار ضمها للقدس 1967 أما منظمة التحرير فقد فعلت كذلك في ميثاق إعلان الاستقلال 1988. القدس حيث يختلط الدين بالسياسة في ظل تلك التعقيدات وتمترس كل جانب خلف رواياته و معتقداته بدأت لجنة القدس مداولاتها في قمة كامب ديفيد 2000 و قد تألفت اللجنة بداية من ياسر عبد ربه و صائب عريقات عن الجانب الفلسطيني و (دان ميريدور) و (جلعاد شير) عن الجانب الإسرائيلي. إلا أن أهمية هذا الموضوع و الذي اعتبر على أنه الموضوع الذي فجر القمة جعل تداوله يتم في أعلى مستوى بالقمة.

و بعد أيام من عقد القمة و بدء المداولات بشأن هذه القضية الحساسة لدى الطرفين فكان رأي الجانب الأمريكي أيضا أنه من الصعب الوصول إلى حل بشأن هذه القضية الحساسة. و كان الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) قد اقترح تأجيل البت النهائي بشأن هذه القضية لعشرة أعوام على أن يتم التعاون في بعض المجالات المتصلة بالمدينة المقدسة و قد أخذ كل طرف بتصوراته بما يتعلق بهذه المدينة المقدسة وأن موضوع مدينة القدس بالذات يحظى بإجماع اليسار و اليمين في داخل إسرائيل و كذلك قدسيتها هي محط إجماع بين الفلسطينيين و العرب و المسلمين و لذلك كان الجانب الأمريكي يحاول طرح الحلول للتوصل إلى حل لهذه القضية الحساسة، فقد كان الموقف أو الطرح الأمريكي يتغير في كل يوم تجاه هذه القضية و يطرح شيئا جديدا و باسم أعلى سلطة أمريكية و هي الرئيس بيل كلينتون في محاولة للخروج من هذا المأزق.

ففي اليوم الثامن من أعمال القمة قدم الرئيس الأمريكي اقتراحه الخاص للجانب الفلسطيني و الذي قال عنه شخصيا و باسمه: حيث كان في الإمكان أن تكون "أبوعمار" خادم الأماكن المقدسة كافة، و إلى جانبك الأمم المتحدة و المغرب* و هذا الأمر يشمل رفع العلم الفلسطيني على الحرم إذا قبلت ذلك فأنا على استعداد لأن أضغط على (باراك) من أجل السيادة الفلسطينية على الحي الإسلامي و الحي المسيحي في البلدة القديمة، سيادة فلسطينية كاملة. و من الممكن أن يوافق (باراك) على سيادة فلسطينية على الأحياء العربية خارج البلدة القديمة و في الضواحي مثل قلنديا و كفر عقب، و سميراميس و ضاحية البريد، مع ربط هذه الأحياء بالضفة الغربية، و (باراك) يريد ممرا (كور يدور) لوصل القدس الغربية بالمستوطنات الواقعة إلى الشرق من المدينة. الأحياء الفلسطينية الداخلية ستكون تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، و ستعطى قدرا كبيرا من الاستقلالية يشمل مكونات أو عناصر أو مجالات التخطيط والتنظيم وعناصر الأمن وتطبيق القانون. و من الممكن أن يعطوك ممرا بين القدس و البلدة القديمة، يكون تحت السيادة الفلسطينية. (قريع 2007)

وقد كان على رأس الوفد الفلسطيني الذي تلقى هذا العرض من (بيل كلينتون) الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حيث كانت إجابته "لا" واضحة وقال معلقا (نرفض استبدال الاحتلال القائم بالسيادة الإسرائيلية الدائمة) ومع تزايد ضغط الرئيس الأمريكي على الجانبين للوصول إلى اتفاق قبل سفره الذي كان مقررا يوم 19-7-2000 إلى قمة الدول الصناعية الثماني في اليابان، قام بمناورة أخرى وذلك بطرحه اقتراحا آخر معدل على الجانبين الفلسطيني وعلى الرئيس عرفات شخصيا قائلا: هذا هو اقتراحي، واعتقد انه أفضل صفقة ممكنة فرد عليه ياسر عرفات: "هذا

* دولة المغرب العربي: هي رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك رئيس لجنة القدس الدائم، وتربطها علاقة جيدة بإسرائيل والولايات المتحدة، وبها جالية يهودية فاعلة.

الاقتراح هو من بنات أفكار (دنيس روس) ولدي اعتقاد أن (أولبرايت) و(روس) ينسقان أفكارهما مع الجانب الإسرائيلي إنهما يعملان في خدمة إسرائيل لا في خدمتك".

وكان الاقتراح الأمريكي الذي تسلمناه يتحدث عن مفهوم الوصاية أي الحراسة الفلسطينية للاماكن المقدسة المساجد والكنائس. ويتحدث أيضا عن السيادة الفلسطينية في الحيين الإسلامي والمسيحي داخل البلدة القديمة وعن سيادة إسرائيلية في بقية أحياء البلدة القديمة مع سيادة فلسطينية عملية فيها. أما الأحياء الواقعة خارج السور فستكون تحت السيادة الفلسطينية.

كانت العناصر الأساسية في الاقتراح الأمريكي تتكون من ما يلي:

- 1) يتم الإبقاء على الوضع الراهن في الحرم أي السيادة الإسرائيلية والحراسة الفلسطينية.
- 2) نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس الغربية.
- 3) يقيم في القدس الشرقية وربما في البلدة القديمة مكتب شخصي للرئيس عرفات حيث يمكنه استضافة ضيوفه في هذا المقر.
- 4) السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لإتباع الديانات السماوية الثلاث. (قريع 2007)

أما الجانب الإسرائيلي الذي ذهب إلى قمة كامب ديفيد بموقف مسبق يتعلق بقضية القدس والتي لم تطرح من قبل على أي طاولة مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين أو العرب وفي افتتاحية تلك القمة أيضا كان (باراك) قد أكد للأمريكيين انه لن يقبل بالسيادة الفلسطينية على أي جزء من القدس الشرقية باستثناء (موطئ قدم رمزي فحسب) فكان ينظر إلى هذه الأطروحات على إنها تنازل من اجل السلام وثمان باهظ وفي هذا يضيف (أمنون شاحاك): كان الأمريكيون يريدون اتفاقا لا شك في ذلك. لقد ثمن الأمريكيون حقا ما عرضه (باراك) لأنه وللمرة الأولى في تاريخ إسرائيل وضع القدس على طاولة المفاوضات وهو الأمر الذي لم يقم به (رابين) ولم يفعله (بيريس) وبالتأكيد ليس (نتنياهو)، ولا حتى (باراك) قبل أن ينتخب. أعتقد أن (كلينتون) كان متفاجئا بحق بكرم (باراك) في قضية القدس (swisher, 2004)

وحسب صحيفة معار يف الإسرائيلية عرض (باراك) على عرفات:

بوسعك أن تأخذ ضيوفك الزعماء العرب مثلاً عبر ممر آمن من ناحيتك من القدس الشرقية مباشرة إلى المسجد الأقصى وفي الطريق لن تمر بأي نقطة تفتيش إسرائيلية وتستطيع أن تصلي في المسجد الأقصى وتعود من دون أن ترى أي إشارة إلى الحكم الإسرائيلي وأضاف الصحيفة "رفض عرفات الفكرة وكرر موقفه الأصلي بأن القدس الشرقية يجب أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية. (معار يف 2000/7/15)

وحسب الصحيفة فقد اقترحت إسرائيل بعض المقترحات الأخرى حول القدس ومنها:

- منح درجة عالية من الحكم الذاتي لبعض الأحياء الفلسطينية في القدس.
- كما تقترح تبادلاً لأراضٍ يقضي بضم مستوطنات مثل مستوطنة "معاليه ادوميم" و"غيفعات زئيف" إلى القدس لقاء تحويل السلطة في بعض الضواحي إلى الدولة الفلسطينية المقبلة.
- تقدم إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية ممراً آمناً إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس ينطلق من حي أبو ديس.

وحين بدأت المفاوضات داخل اللجان كان الموقف الإسرائيلي يقترح تقسيم القدس إلى ثلاث مناطق:

- منطقة (أ) تكون تحت السيادة الفلسطينية وتضم بعض الأحياء العربية.
- منطقة (ب) تكون تحت السيادة الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة.
- منطقة (ج) تكون تحت السيادة الإسرائيلية الشاملة.
- وعزل الإسرائيليون الحي القديم عن إطار هذا البحث معتبرين أن هذا الحي سيكون تحت السيادة الإسرائيلية بما في ذلك المسجد الأقصى مع السماح برفع العلم الفلسطيني فوق المسجد وتأمين ممر لعبور المصلين و الزائرين.(جريدة الحياة لندن ياسر عبد ربه 2000/8/16)

وفي ملف القدس بمجمله كان يمكن ملاحظة ثلاث محددات توجه الرؤيا الإسرائيلية لمستقبل القدس من خلال قراءة الأفكار الأمريكية والأطروحات الإسرائيلية:

أولاً- كان الإصرار على فرض السيادة الإسرائيلية على الحرم ثابتاً في مجمل الأطروحات الإسرائيلية المتغيرة شكلاً وليس مضموناً وفي مواجهة الموقف الفلسطيني الحاسم في هذه المسألة بدأ القانونيين الأمريكيين يستعرضون مهاراتهم ويعرضون مخارجهم وفتاواهم التي كانت تنثير السخط الفلسطيني في أحيان كثيرة.

فبعد أن رفض الطرف الفلسطيني قبول السيطرة على الحرم تحت السيادة الإسرائيلية طرح الأمريكيون فكرة تكوين هيئة دولية مكونة من مجلس الأمن والمغرب رئيسة لجنة القدس تعطي للدولة الفلسطينية الوصاية على الحرم مع بقاء السيادة الإسرائيلية ومن ثم طرح أن تكون السيادة

فوق أرض الحرم للفلسطينيين وتحت أرضه للإسرائيليين ثم تطور الأمر ليمنح الفلسطينيين وصاية سيادية في حين تمارس إسرائيل السيادة المتبقية.

ثانياً- كان التوجه الإسرائيلي الدائم هو التخلص من سكان القدس الفلسطينيين مع الاحتفاظ بالأرض الفلسطينية والضغط المستمر ليجبروا على الرحيل من مدينتهم المقدسة.

ثالثاً- كانت بعض الأطروحات تقدم قدساً مقسمة وتطبيق عدة أنظمة في أحياء المدينة المقسمة والمجزأة والغير متجانسة بحيث تخضع لأنظمة متضاربة.(هنية،2001)

" و الملفت للنظر في مفاوضات كامب ديفيد أن الجانب الأمريكي تبنى الاقتراحات الإسرائيلية تبنها من حيث المبدأ وتبني الأعياب التخريجات التي انبثقت عنها وبادر حتى إلى استنباط اقتراحات أمريكية لعرضها على الفلسطينيين لم تتجح بدورها في إقناعهم".(الحسن،2003)

كما طرح نظاماً من الحكم الذاتي الوظيفي في بعض أحياء القدس الداخلية كالشيخ جراح والصوانة والطور وشارع صلاح الدين وباب العامود وسلوان وسيادة فلسطينية على مناطق العيسوية وشعفاط وبيت حنينا وأجزاء من قلنديا والثوري والسوا حرة الغربية وكفر عقب.

يقول (كلينتون) أنه في صباح اليوم الثامن كنت أشعر بالقلق والأمل معاً وكنت قد أخرجت مغادرتي إلى اوكلندا يوماً واجتمعت بعرفات فقلت له أن بوسعه أن يحصل على 91% من الضفة الغربية ومضافاً إليها على الأقل تبادل رمزي للأراضي قرب غزة والضفة الغربية وعاصمة في القدس الشرقية وسيادة على الأحياء الإسلامية والمسيحية في المدينة القديمة و الحدود الخارجية للقدس الشرقية وتقسيم المناطق وسلطة تنفيذ القانون فوق باقي الجزء الشرقي من المدينة والوصاية (ولكن ليس السيادة) على معبد الجبل (المسجد الأقصى) الذي يعرفه العرب باسم الحرم الشريف فحزن عرفات وتوقف فجأة لعدم حصوله على السيادة على القدس الشرقية كلها بما فيها المسجد الأقصى فرفض العرض فطلبت منه أن يفكر وبينما كان يرتجف متمللاً وبدأ يستشيط غضباً اتصلت بالزعماء العرب طلباً لتأييدهم فرفض معظمهم أن يقول شيئاً كثيراً خشية (Clinton, 2004) تقليص موقف عرفات.

قال أبو مازن محمود عباس في حديث مع التلفزيون الفلسطيني 2000/7/29 " إن العروض التي قدمها الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالقدس حاولت تفتيت المدينة إلى أكثر من شكل أو أكثر من طبيعة أو أكثر من صفة قانونية وهذا ما رفضناه رفضاً قاطعاً. إن الوفد الفلسطيني غير مستعد للتوقيع على أي اتفاق ينتقص من مدينة القدس ومن حقنا فيها الشكل الذي كانت عليه عام 1967.

وفي لقاء مع ممثلي الصحافة قال أبو مازن " قسموا القدس إلى أحياء خارجية قرى محيطة مناطق خارج السور مناطق داخل السور وطالبوا بالسيادة على الحرم الشريف وحق الصلاة فيه وكان ردنا حاسماً الحرم للمسلمين ولا يجوز لأحد المطالبة بالسيادة عليه ولن نسمح إطلاقاً بالصلاة فيه". إننا لم نطرح فكرة أن تكون المدينة مغلقة فقد طالبنا بالقدس الشرقية لنا والقدس الغربية لهم(في لقاء لأبي مازن مع ممثلي الصحافة في مدينة البيرة 2000/8/23).

وقال أبو علاء أحمد قريع في مقابلة مع جريدة الأيام " إن الإسرائيليين تحدثوا عما هو تحت الأقصى باعتباره مكاناً لهم وعن إعطائنا وصاية عليه فقط" إن ما يدعو إليه الإسرائيليون يعني أنهم سوف يهدمون المسجد وهذه من أخطر الطروحات. وقال "إن الإدارة الأمريكية تتبنى الطروحات الإسرائيلية" وكان الرد الفلسطيني جازماً.(جريدة الأيام 2000/7/30)

وفي لقاء جمع بين ياسر عرفات ووفد من الرابطة اليهودية الأمريكية لمكافحة التشهير عقد في رام الله قال عرفات:

ارتكب (باراك) خطأ كبيراً بإثارته موضوع القدس في قمة كامب ديفيد فما إن تطرق إلى المشكلة حتى استيقظ العالم العربي بأسره فالعالم العربي يشعر بأن القدس ملكه والمشكلة تتجاوز (باراك) وتتجاوزني لقد أصر (باراك) على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال القمة وحول المشكلة من سياسية إلى دينية لقد فوجئنا بمبادرته وكان يفترض به أن ينتظر التوصل إلى تسوية كل المشاكل الأخرى وترك القدس إلى النهاية. قلت ل(باراك) في كامب ديفيد قد تكون جنراً كبيراً لكن (موشيه دايان) كان جنراً أهم منك فقد سيطر على القدس الشرقية لكن تجنب رفع العلم الإسرائيلي فوق الحرم القدسي لا أفهم لماذا تدعم مواقف متطرفة إلى هذا الحد والتي لا يمكن أن تكون موضع تفاوض.(Enderline, 2003)

وأثناء مغادرة الرئيس الأمريكي (كلينتون) كامب ديفيد إلى اليابان لحضور قمة الثماني* لم تتحرك الأمور بين الجانبين إلى الأمام. بل على العكس من ذلك حاول كل طرف التمسك بمواقفه على أمل أن الحسم لن يكون إلا مع الرئيس نفسه خاصة أن عودته كانت أمراً محتوماً حتى أن الإسرائيليين قد طرحوا فرض السيادة على الحرم القدسي ويشترطون منحهم الحق في إقامة الصلاة لليهود في صحن الحرم.

* مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضاؤها هم: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا. يمثل مجموع اقتصاديات هذه الدول الثماني 65% من اقتصاد العالم.

وبعد عودة الرئيس (كلينتون) إلى كامب ديفيد في اليوم الثالث عشر للقمّة بتاريخ 2000/7/23 عاد متحمسا للعمل وبدأ يعمل على جمع الطرفين أحيانا والجلوس مع كل طرف على حده للخروج بحل يرضي الطرفين إلا أن الرئيس (كلينتون) وفي اجتماعاته المتتالية مع عرفات سواء بحضور بعض أعضاء الوفد الفلسطيني أو الانفرادية، بدأ بينهما مرة أخرى نوع من الجدل الحاد ودخل به أحيانا نوع من الجدل الديني الذي يزيد الموقف قتامة. وزاد الأمر صعوبة هو أن الرئيس عرفات كان يعتبر كل مقترحات الرئيس (كلينتون) مقترحات إسرائيلية يتم طرحها بلسان أمريكي، ولذلك أراد الرئيس (كلينتون) الضغط على عرفات أو التخفيف عنه وحده من الحسم بشأن هذه القضية الهامة، وذلك بقيامه بالاتصال بالزعماء العرب لأخذ موافقة منهم حول هذه القضية الهامة التي أكد عرفات مرارا للرئيس (كلينتون) على أنها قضية العرب جميعا.

وقد اتصل الرئيس الأمريكي بالرئيس المصري حسني مبارك، والملك الأردني عبد الله الثاني، وكذلك ولي العهد السعودي الأمير عبد الله وطلب منهم الضغط على عرفات للقبول بالعرض الأمريكي حول القدس دون الإفصاح عن ماهية وتفاصيل هذا العرض، إلا أن الموقف العربي كان أنهم لا يدعمون صفقة غير معروفة لديهم وأنهم يقبلون بما يقبل به الفلسطينيون أنفسهم، تبعا لصائب عريقات تمخضت المناورات الدبلوماسية المتسارعة والخرقاء عن نتائج عكسية بالنسبة للأمريكيين الذين تهكم بعضهم لاحقا على القادة العرب بمن فيهم مبارك، ووصفوه بالمعرقلين، واستمرت محاولات الضغط من قبل الجانب الأمريكي على الرئيس عرفات ومن أشخاص مختلفين وعلى رأسهم "الرئيس الأمريكي (كلينتون) ومستشاره للأمن القومي (ساندي بيرجر) ووزيرة الخارجية (أولبرايت) ومدير المخابرات الأمريكية (جورج تيننت)، وبعد رفض عرفات القبول بالعرض الأمريكي المقترح احتدم الجدل بينه وبين الرئيس (كلينتون) حيث ابلغه الأخير: إذا كان الإسرائيليون قادرين على تقديم تنازلات بينما أنت لا تستطيع ذلك فعلي أن أعود إلى المنزل. أنت هنا منذ أربعة عشر يوما وقلت "لا" لكل شيء. لهذه الأمور عواقب فالفشل سيغني نهاية عملية السلام... لتندلع جهنم لتتحمل أنت العواقب (swisher,2004) .

أما جمال هلال وهو الأمريكي من أصل مصري (قبطي) فكان هو المترجم الخاص للرئيس (كلينتون) وقد شهد معظم هذه الجلسات فانه أضاف بعد مدة (إن ما عرض على الفلسطينيين لا يستطيع أي قائد عربي قبوله)(Swisher, 2004) .

1.2.3.5 الموقف الأمريكي من القدس:

لم يختلف الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس عن المؤلف فكانت الولايات المتحدة قد أيدت قرار التقسيم 181 لسنة 1947 والذي يضمن وضعاً دولياً خاصاً للامكان المقدسة، وبعد ذلك تراجعت عن موقفها إلى المحافظة على الوضع القائم والذي يمثل تقسيم المدينة بين إسرائيل والأردن وفي

العام 1967 أصدرت الأمم المتحدة القرارين 253 و 254 اللذين نصا على عدم إجراء أي تغييرات على المدينة المقدسة من قبل إسرائيل فامتعت الولايات المتحدة عن التصويت على هذين القرارين، وقد بارك كل الرؤساء الأمريكيين والكونغرس الأمريكي اعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل إلا أنهم حافظوا على عدم نقل السفارة الأمريكية إليها، وذلك لالتزامهم بان وضعها سوف يتم البت فيه في مفاوضات الحل النهائي.

في كافة المفاوضات التي جرت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي منذ أوسلو وحتى كامب ديفيد امتعت إسرائيل عن الحديث عن قضية القدس طالبة ترك هذا الموضوع باستمرار لمفاوضات الحل النهائي. ومع ذلك فقد جرت بعض المحاولات الإسرائيلية "الخجولة" لطرح مسألة السماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي وقد أصبحت هذه المحاولة في قمة كامب ديفيد مطلباً إسرائيلياً تتبناه الولايات المتحدة ويرتبط به أيضاً إصرار على فرض السيادة الإسرائيلية على الحرم "لأن الهيكل موجود تحت أرض الحرم" حسب زعمهم فكان الطرح صاعقاً في استنقازه للفلسطينيين وكان التنبؤ الأمريكي الكامل له مدعاة لسخط فلسطيني شديد. (هنية، 2001)

أما (مارتن إنديك) الذي كان حاضراً في أولى الجلسات التي تناولت موضوع القدس ورأى أن الفلسطينيين يصرون على أن يكون لديهم سيادة فعلية في القدس الشرقية وليست صلاحيات إدارية فقط، فتدخ قائلًا: (بن غور يون أقام دولة إسرائيل من دون القدس وفي الإمكان أن تنجزوا إقامة الدولة الفلسطينية غدا وفق هذه القاعدة).

وفي محاولة من قبل راعي القمة الرئيس (كلينتون) ولجسر الهوة كان قد قدم اقتراحاً للجانب الفلسطيني لحل مسألة القدس. وفي الليلة الأخيرة من المفاوضات لتلك القمة جلس (كلينتون) و(دينس روس) والمفاوض الفلسطيني صائب عريقات والمفاوض الإسرائيلي (شلومو بن عامي) وطرح (كلينتون) ثلاثة سيناريوهات لحل مسألة القدس.

الأول: يمنح الفلسطينيون السيادة على الحي الإسلامي والمسيحي مقابل سيادة الإسرائيليين على الحي اليهودي والأرمني.

الثاني: يحصل الفلسطينيون على السيادة فوق العديد من البلدات المحيطة بالبلدة القديمة وإدارة حكم ذاتي داخل أسوار المدينة.

الثالث: تأجيل البت في مصير القدس لأعوام مقبلة. (الشرق الأوسط 2000/7/30 نقلًا عن نيويورك تايمز)

ويقول (كلينتون) وفي محاولة لآخر سهم في الجعبة عرضت أن أحاول إقناع (باراك) بالسيادة الكاملة على المناطق الخارجية المجاورة للقدس الشرقية وسيادة محدودة على الأحياء الداخلية فيها وسيادة (وصائية) على الحرم ومرة أخرى قال عرفات لا فأغلقت المحادثات كان الأمر مدعاة للإحباط والحزن العميق فلم يكن هناك خلاف يذكر بين الطرفين في كيفية معالجة شؤون القدس بل في من الذي يدعي السيادة.

" وأصدرت بياناً يقول إنني استنتجت أن الطرفين غير قادرين على التوصل إلى اتفاق في هذا الوقت نظراً لأبعاد الصراع التاريخية والدينية والسياسية والعاطفية ولإعطاء باراك شيئاً من التغطية عند عودته وللإشارة إلى ما قد حدث قلت انه بينما أوضح عرفات أنه يريد البقاء على درب السلام فإن (باراك) قد أظهر شجاعة خاصة ورؤية وتفهماً للأهمية التاريخية لهذه اللحظة" لقد صارت لدينا فكرة أفضل عن الخط الأساسي لكل طرف ولا أزال اعتقد أن لدينا فرصة للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية السنة (Clinton, 2004).

وتقول الرواية الفلسطينية عن اقتراحات (كلينتون) في تلك الجلسة جاء فيها:
- تمنح لجنة مكونة من مجلس الأمن والمغرب رئيسة لجنة القدس في المؤتمر الإسلامي الدولة الفلسطينية وصاية سيادية على الحرم القدسي في حين تحتفظ إسرائيل "بالسيادة المتبقية".
- يكون الحيان الإسلامي والمسيحي في البلدة القديمة تحت السيادة الفلسطينية ويضم الحيان اليهودي والأرمني إلى إسرائيل.
- يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي وظيفي في ما يسمى بالأحياء الداخلية والمصرارة وصلاح الدين ووادي الجوز والشيخ جراح ورأس العامود والطور والصوانة.
- تنضم بقية الأحياء الخارجية للقدس إلى السيادة الفلسطينية ويستطرد (كلينتون) يمكن أن تسود السيادة الفلسطينية في الأحياء الداخلية في حين يعتمد نظام خاص للبلدة القديمة يتم الاتفاق على تفاصيله. (هنية، 2001)

لقد كرست هذه المفاوضات وما تخللها من عقبات بعض الحقائق أمام الأطراف الأخرى
المفاوضة ومنها:

1 - فقد تم تثبيت إدراك الأطراف المفاوضة استحالة التوصل إلى اتفاق لا يعالج قضية القدس.

2- تم إسقاط أي فكرة تطرح كبديل عن القدس العاصمة كفكرة "أبو ديس مثلاً" وتم التأكيد على أن القدس التي يتحدث عنها الوفد الفلسطيني هي القدس الشرقية التي تم احتلالها 1967 بمساجدها وكنائسها وبواباتها وأزقتها المعروفة.

3- لقد رفض الوفد الفلسطيني أي تفتيت أو تجزئة لموضوع المدينة المقدسة مشدداً على أن المطلب الفلسطيني هو استرداد المدينة المقدسة التي تقوم السيادة الفلسطينية عليها. (هنية 2001)

أما الجانب الإسرائيلي فعند وصول مفاوضات القمة إلى طريق مسدود وبالذات المفاوضات حول مدينة القدس فنجد انه بدأ يتراجع حتى عن بعض عروضه التي كان قد قدمها في بداية القمة أو قدمها الأمريكان بعد التنسيق معهم وفي هذا الصدد يورد (شلومو بن عامي) الموقف الإسرائيلي من حل قضية القدس في آخر أيام القمة: (قريع، 2007)

- 1) الأحياء الخارجية للمدينة تخضع للسيادة الفلسطينية، مع قسم من الطرقات الموصلة إليها.
- 2) حكم ذاتي وظيفي للأحياء الداخلية.
- 3) إذا ما تحققت الصفقة فان هناك بعض الأحياء من الممكن إخراجها.
- 4) البلدة القديمة، يوضع لها نظام خاص مع مجمع حكومي بجانب المسجد الأقصى، للدولة الفلسطينية و custodianship على الحرم وعلى الصلاة لليهود في الأقصى.
- 5) وضع نظام خاص للمقدسات المسيحية.

وعند احتدام المجادلات الدينية بشأن قضية القدس بين الرئيس عرفات من جهة والرئيس (كلينتون) من جهة أخرى بدا معظم الفلسطينيين في كامب ديفيد كأنهم يدركون لعدم فائدة منافسة (بارك) في تقريب (كلينتون) و مفاوضاته إلى مواقفهم فقد بدا الحلف الأمريكي الإسرائيلي متينا ودينيا على الأقل لبعض الأشخاص كتب (يوسي بيلين)، وهو مستشار حائمي لم يجلبه (بارك) إلى كامب ديفيد، عن الطاقم الأمريكي المفاوض خلال مرحلة أوسلو: (كان فريقا يسيطر عليه اليهود بشكل متعمد، ويثبت أن (كلينتون) لا يخشى إجراء مثل هذه التعيينات. لا أعرف أن كانت تركيبة الطاقم سببا في قلق بعض نظرائنا العرب، ويجب أن اقر بأننا وجدناها مطمئنة على الرغم من أننا كنا مدركين أن المواقف التي ستتخذ لن تكون مناصرة لإسرائيل بشكل آلي). (بيلين، 1999) شكل اليهود الأمريكيون في الواقع ثلثي الوفد الأمريكي في كامب ديفيد وقد اقر بعض الإسرائيليين انه لو كانت الحالة الديموغرافية في الاتجاه الآخر أي ثلثين من العرب الأمريكيين فان ذلك سيثير أعصابهم.

غادر (ووكر) * كامب ديفيد أكثر قلقا من ساعة وصوله و صرح بما لاحظته خلال وجوده وهو: (الأشخاص الذين كانوا يديرونها عندما اخبروني مالذي كانوا يتحدثون عنه بشأن القدس بدت لي الأفكار وكأنها نكتة. أعني يبدو أنهم يعتقدون أن القدس مجرد ثالث أهم مكان بالنسبة للمسلمين وليست بأهمية الجدار الغربي، وهو الوقع الأول من حيث الأهمية بالنسبة لليهود. لا اعرف كيف بدأ هذا التفكير. بالتأكيد كان لديهم إحساس أن عرفات يمتلك مجالا للتنازل في القدس أكثر من (بارك). لم يكن هذا منطقيا في ذلك الوقت ولا يزال منطقيا أنها مسائل معقدة أكثر بكثير من ذلك) (ندو وكر 2003 مقابلة مع سويشر)

3.3.5: لجنة اللاجئيين

لقد أثبتت قضية اللاجئيين في كامب ديفيد 2000 لكل الأطراف المشاركة في القمة أنها من القضايا الأكثر تعقيدا في الصراع العربي الإسرائيلي هذه القضية ببعدها السياسي و الإنساني و الديمغرافي هي المسألة التي مثلت بالنسبة للفلسطينيين محاكمة التاريخ للوفد الإسرائيلي و أن هناك شهودا على الجريمة لا زالوا أحياء و قد مثلت للإسرائيليين المطالبة بعودة هؤلاء اللاجئيين إعلان حرب و تدميرا ليهودية دولة إسرائيل أما الأمريكيون الراجعون للقمة فقد مثل لهم هذا الملف و على مدى عقود مضت عنوانا للقضية الفلسطينية كلما كانوا يحاولون إيجاد تسويات سياسية لها فمن السنوات الأولى للنكبة و الجوع تعاملت الولايات المتحدة مع قضية اللاجئيين كعنوان للصراع العربي الإسرائيلي و إن كانت تتعامل مع هذه القضية فقط كقضية إنسانية يتم حلها بالأعمال الإغاثية و طرح بعض المشاريع الاقتصادية لتأهيل و توطين اللاجئيين مثل خطة (جونستون) الشهيرة فقد عرض الأخوان أبو مازن ونبيل شعث الموقف الفلسطيني الذي يتمحور حول حق العودة وشرحاه بصورة واقعية. وعلى الرغم من ضعف الحجج الإسرائيلية المقابلة للطرح الفلسطيني فان الموقف الأمريكي ظل يميل إلى وجهة النظر الإسرائيلية مركزا حديثه على تقدير التعويضات المالية كأساس للحل المقترح. وفي هذا الإطار قال الرئيس (كلينتون) في إحدى جلسات اللجنة انه سيتوجه إلى اليابان للمشاركة في اجتماعات الدول الصناعية الكبرى (G8)، وسيعرض عليهم تدبير الأموال الخاصة بتعويضات اللاجئيين. كما انه سيطلب من الكونغرس الأمريكي بعد ذلك تخصيص مزيد من الأموال لهذه الغاية. وكانت هذه الإغراءات المالية الأمريكية تتردد في الوقت ذاته على أسنة جميع أعضاء الوفد الإسرائيلي المفاوض، وكان المساعدات المالية و التعويضات تتصدر قائمة البحث الفلسطينية. (قريع، 2007)

* ندو وكر: سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل بعد كامب ديفيد، ومساعدًا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وقد استخدم تكرارا من قبل إدارة كلينتون لنقل الرسائل الشخصية بالنيابة عن كلينتون، وذلك لعلاقته الشخصية والممتازة مع القادة العرب.

كان عمل هذه اللجنة الأكثر صعوبة لأنها كانت لجنة (الحقيقة) و(محكمة التاريخ)، كونها تضع إسرائيل أمام جوهر القضية الفلسطينية، كانت تضعها أمام ضحاياها، وأمام شهود الجريمة وأصحاب البيت. فكان أن واصلت إسرائيل إنكار حدوث الجريمة أصلاً. فهناك إنكار تام للنكبة ولمسؤولية إسرائيل عن التسبب بها. وعلى المفاوضين الفلسطينيين الاقتناع بأنه لم تكن هناك مجازر ولا حملات إرهاب وترهيب وتهجير، ولا هدم للبيوت والاقتناع بان المسئول عن النكبة الجيوش والحكومات العربية التي أقنعت الفلسطينيين بترك منازلهم انتظارا للتحريير.(هنية 2001)

و بطبيعة الحال كان الإسرائيليون و بمنطق حسابي يؤكدون أن أية عودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم و هم ما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ بالإضافة إلى المليون عربي الموجودين داخل إسرائيل سوف يكون نهاية أكيدة للدولة اليهودية و بهذا المنطق قد جعل الإسرائيليون حلفاءهم الأمريكيين يتبنون وجهة نظرهم هذه، عوضاً عن أن هذا الموضوع هو موضوع إجماع داخل إسرائيل بيسارها و يمينها.

حتى أن ذلك انعكس على الجانب الفلسطيني الذي كان يسلم أحيانا بأن ممارسة فعلية لحق العودة هي غير ممكنة أو واردة و في ذلك يقول (سويشر): كان الفلسطينيون يعرفون أن حق العودة إلى داخل إسرائيل سيكون محدوداً بشدة بسبب " المخاوف الديموغرافية " لإسرائيل لذلك بحثوا عن طرق عملية لتحويل التركيز إلى جوانب أخرى من القرار 194 مثل تقديم تعويض على شكل ودائع مصرفية يعوض منها اللاجئون بدلاً من العودة الفعلية إلى إسرائيل. لم يرض معظم الإسرائيليين بهذا المطلب بشكل خاص (روبشتاين) ورفضوا تقليب هذه الفكرة التي اعتقدوا أنها ستكون اعترافاً ضمناً بمسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين الأمر الذي سيجعلهم عرضة للانتقاد قانونياً.(Swisher, 2004)

ولتشويش المفاوضات قدم الإسرائيليون مطالب مضادة للفلسطينيين وطالبوا بتعويض ما يقدر ب 600000 يهودي عربي " طردتهم الدول العربية بعد حرب 1948.

أما الموقف الإسرائيلي كما يلخصه أحمد قريع: كان ينطلق من مبدأ إن الدولة العبرية لا تتحمل مسؤولية أخلاقية أو سياسية أو قضائية سواء في خلق هذه المشكلة أو في إطار حلها. وبالنسبة لحق العودة الذي تمسكنا فيه كمبدأ كانت إسرائيل ترفض السماع بعودة أي لاجئ في هذا الإطار وإنما ستسمح بعودة أعداد محدودة وعلى أسس إنسانية في إطار جمع شمل العائلات.

وذلك في مقابل موقف فلسطيني ينص على أن الحل المنطقي لمشكلة اللاجئين يقوم على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194، وهو ما يتيح لكل لاجئ يرغب بالعودة إلى إسرائيل فرصة العودة وفق إجراءات يتم الاتفاق عليها، بحيث يختار اللاجئ بين العودة وحق التعويض وذلك باستثناء اللاجئين في لبنان اللذين تتوجب عودتهم إلى إسرائيل. كم طالبنا أيضا بان تدفع إسرائيل لهؤلاء اللاجئين تعويضات عن الألام التي تكبدوها وعن الأملاك والمنازل التي انتزعت منهم بمن في ذلك اللاجئين الموجودون داخل الخط الأخضر. (قريع 2007)

وقد جاء الموقف الإسرائيلي أثناء المفاوضات على لسان (الياكيم روبنشتاين) محاولا خلط المسائل والمفاهيم فتحدث عن لاجئين يهود من الدول العربية مقيمين في إسرائيل. ثم أضاف أن ليس هناك حق عودة وإنما حالات إنسانية فقط يمكن أن تؤخذ في الاعتبار وان الدولة الفلسطينية هي المحطة الأخيرة للاجئين الفلسطينيين. ونفى أن يكون هناك شيء اسمه حق العودة. ثم أرفد قائلا: " أنا لاجئ و(يسرائيل حسون) أيضا لاجئ من سوريا و(شلومو بن عامي) لاجئ من المغرب، لذلك فان إسرائيل على استعداد لإعادة بعض اللاجئين على أساس رمزي ولاعتبارات إنسانية فقط. ومثل هذه العودة ستكون لمئات اللاجئين تتم على مدار عدة أعوام. و أضاف جملة مجانية بقوله: "إننا نعبر عن تعاطفنا مع معاناة اللاجئين الفلسطينيين".

وعندما سئل (الياكيم روبنشتاين) عن مسالة صندوق أموال الغائبين الإسرائيلي قال أنهم سيحاولون فحص هذا الصندوق.(قريع 2007)

و برزت قضية الخلاف حول عودة اللاجئين الفلسطينيين بين لجان التفاوض وجاء على لسان (إيهود باراك) في 2000/7/30 أثناء اجتماع رسمي لحكومته حيث أعرب عن أسفه "حيال انعدام الليونة الفلسطينية"وأضاف "إن الأمريكيين يأملون في التوصل إلى صيغة لا تتحمل إسرائيل بموجبها مسؤولية هذه المشكلة" وقال "اقترحنا إسرائيل قبول مئات من اللاجئين سنويا لمدة عشر سنوات وبدوافع إنسانية فقط ومن دون أي بعد سياسي للموقف".

وفي نفس التصريح قال إن قمة كامب ديفيد أثارت احتمال منح تعويضات لليهود الذين غادروا البلاد العربية.(الحسن 2003)

وروى محمود عباس (أبو مازن) في مقابلة صحفية له عن حق اللاجئين فقال:

" رفض الوفد الفلسطيني تحديد رقم لعدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة حتى لو عرضوا علينا بثلاث ملايين لاجئ كما قلنا لهم لأننا نريد أن يعترفوا بالمبدأ ومن ثم الاتفاق على جدولة مواعيد عودتهم أو تعويض من لا يرغب". (صحيفة القدس 2000/7/30)

وفي لقاء آخر له مع الصحافة الفلسطينية حول حق العودة قال:
"لا يزال الإسرائيليون يرفضون الإقرار بحق عودة اللاجئين إلى وطنهم وديارهم أو الاعتراف بمسؤوليتهم عما حل باللاجئين وهربوا من ذلك إلى الحديث عن عودة لأسباب إنسانية وهذا أمر آخر لا يمت بصلة إلى حق العودة وهذا أمر غير مقبول لدينا. طالبنا بالاعتراف بحق العودة من حيث المبدأ ومن ثم تبحث آلية العودة التدريجية على أن يتم البدء باللاجئين في لبنان نظراً لأوضاعهم الصعبة ووضعنا طلباً بهذا الخصوص اقتنع به الأمريكيون وقال تحدثنا عن التعويض بالتفصيل ولكن من زاويتين مختلفتين هم يصرون على عدم مسؤوليتهم عن التعويض وطرحوا مسألة المشاركة في صندوق دولي للتعويض ونحن تمسكنا بأن (صندوق رعاية أموال الغائب) الذي أسس عقب النكبة عام 1948 وجمع فيه ربع أموالنا وممتلكاتنا هو المسئول الأول عن دفع التعويضات وما زاد عن ذلك يتولاه صندوق دولي. وقد أثاروا نقطة أخرى وهي أن صندوق التعويضات يجب أن يشمل في تعامله اليهود الذين جاءوا من الدول العربية وقد رفضنا فكرة أو مبدأ الربط بين القضيتين المختلفتين." (لقاء مع الصحافة الفلسطينية رام الله 2000/8/23)

وفي لقاء له مع كوادر فلسطينية في وزارة الإعلام في مدينة رام الله 2000/8/6 قال أبو علاء أحمد قريع" عند بحث موضوع اللاجئين رفض الإسرائيليون حق العودة وحصلوه في قانون لم يشمل العائلات". (لقاء مع الكوادر الفلسطينية في وزارة الإعلام رام الله 2000/8/6)

وقد تحدث بعض المسؤولين الفلسطينيين عن خلاصة الموقف الفلسطيني في موضوع اللاجئين كما يلي:

أولاً: على إسرائيل أن تعلن اعترافها بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194.

ثانياً: الموافقة على إعادة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى منطقة الجليل حيث قراهم وأقاربهم.

ثالثاً: أن تحدد مدة زمنية لاستطلاع من يريد العودة من الفلسطينيين.

رابعاً: يطرح موضوع التعويض لمن يرغب في العودة.

وردت إسرائيل على هذا الطرح بتجاهل النقاط الثلاث الأولى و فقط مناقشة موضوع التعويض. (جريدة الحياة لندن 2000/8/16)

" وفي مقابل هذا الطرح الفلسطيني كان هناك الطرح الكلاسيكي الإسرائيلي:
"لسنا مسئولين عن هذه المشكلة لانعترف بحق العودة مستعدون لإعادة بضعة آلاف على مدى سنوات ضمن برنامج "لم شمل العائلات" و"لأسباب إنسانية" مستعدون للحديث عن صندوق تعويضات دولي يجب أن تكون فيه حصة لتعويض اليهود الذين طردوا من البلاد العربية." (جريدة الأيام رام الله. 2000/8/10).

1.3.3.5 الموقف الأمريكي في قضية اللاجئين:

أما الموقف الأمريكي كما لخصته (أولبرايت): قضية اللاجئين كانت قانونية و ذات جوانب عاطفية عميقة في آن واحد. فحسب سجلات الأمم المتحدة كان هناك حوالي أربعة ملايين فلسطيني ممن تشردوا من ديارهم في حروب سنتي 1948 و 1967 و من نسلهم. فأكد الفلسطينيون على حقهم في العودة إلى ديارهم بموجب القانون الدولي. و كان هذا المسعى هو الهدف الأصلي الجوهري لمنظمة التحرير الفلسطينية طيلة تاريخها كله. و لكن ممارسة هذا الحق يفقد إسرائيل صفة الدولة ذات الأغلبية اليهودية. و إذا قبلت إسرائيل المسؤولية القانونية و الأخلاقية عن مصير اللاجئين، فإن شرعية تكوينها نفسها سوف تنقوض في أعين أعدائها. فكان واضحا أن مثل هذه التنازلات غير مقبولة. و كان يبدو أن من الممكن عقد صفقة، لأن بعض المفاوضين الفلسطينيين كانوا على استعداد لإجراء مناقشة سرية لتقييد عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى إسرائيل بينما وافق الإسرائيليون على إمكانية إقامة نظام دولي لتعويض اللاجئين و الحكومات التي استضافتهم. (أولبرايت 2004).

فمن الجلسة الأولى التي تم تناول موضوع اللاجئين بشأنها بين الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي وبحضور الرئيس الأمريكي فقد بدا واضحا أن الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) لم يناقش بالمطلق كلمة العودة و دخل مباشرة بموضوع التعويضات.

بدأ الرئيس (كلينتون) الاجتماع قائلاً أنه يريد أن يجري تمرينا تفاوضيا، و قال: " أريد أن أتحدث عن الآلية الدولية لمسألة التعويضات و عن المحطة الأخيرة لإقامة اللاجئين. إذ يجب أن يكون هناك آلية لجمع التبرعات و الدعم من الدول المانحة. كما يجب أن يكون هناك آلية لمشاركة الدول المضيفة للاجئين كالأردن على سبيل المثال. و علينا أن نحدد ما على إسرائيل أن تقوم به

في هذا الصدد أي ما هي التزاماتها تجاه قضية اللاجئين. وعلينا أن نضع أيضا آلية لعودة بعض اللاجئين. "و اقترح أن تتولى الأمم المتحدة حصر أعداد اللاجئين، والمعايير الخاصة بمن يعودون إلى إسرائيل، و كيفية العودة إلى قرار الأمم المتحدة رقم 194، مع تحديد المسؤوليات. و في مسألة التعويضات أفاد كلينتون أنه بحث في هذه المسألة مطولا مع الجانب الإسرائيلي لمعرفة الدور الذي ستقوم به إسرائيل في نطاق الدول المانحة.وأضاف أن لدى إسرائيل صندوق أموال الغائبين غير أن لا وجود حقيقيا لهذا الصندوق و بالتالي فإن عليها أن تتحمل جانبا مهما من المسؤولية،أي أن عليها أن تحدد موجودات هذا الصندوق كي يمكن من ثم تحديد مبلغ مقطوع تلتزم به في نطاق مسألة التعويضات.(قرع 2007)

وبالنسبة للموقف الأمريكي بشأن اللاجئين يقول (دنيس روس) كان لدينا مبدأ لآلية دولية وصندوق يمول إعادة تأهيل الفلسطينيين وإعادة توطينهم وعودتهم إلى فلسطين أو إلى بلدان ثالثة أو إلى إسرائيل في ظروف محددة لقد كنا نسعى للتوفيق بين الاحتياجات الفلسطينية الرمزية والاحتياجات الإسرائيلية العملية فإذا كان الفلسطينيون يحتاجون إلى حق العودة فيجب أن يكون لإسرائيل حق السيادة في تحديد ما يمكن قبوله في إسرائيل.(روس 2004)

و في اليوم الأخير للقمة و بعد محاولة الخروج بأي اتفاق بشأن كل القضايا المطروحة و في مختلف اللجان فقد اجتمع الرئيس (بيل كلينتون) و (أولبرايت) و مستشار الأمن القومي (ساندي بيرغر) مع الوفد الفلسطيني و هذه المرة دون حضور الرئيس عرفات و قد حضر (شلومو بن عامي) عن الوفد الإسرائيلي و كمحاولة أخيرة قدم الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) مقترحا حول الخيارات المتبقية له في هذه القمة حيث لخصها كالتالي:

- 1 - أن يكون لدينا صفقة شاملة لكل شيء و هو أمر غير متوفر.
- 2 - تأجيل موضوع القدس.
- 3 اتفاق على قضايا اللاجئين و الأرض و الحدود و الأمن و كذلك على الأحياء الخارجية و الأحياء الداخلية في القدس بمفهوم حكم ذاتي وظيفي (وصاية لا سيادة). أما البلدة القديمة فيتم تأجيلها بينما يكون الحرم تحت إل Custodian Sovereignty و يكون لإسرائيل Residential Sovereignty و بقية الموضوعات يستمر التفاوض في شأنها.
- 4 أو أن من الممكن أن يتم تقسيم القدس القديمة بحيث يتم وضع الحي الإسلامي و الحي المسيحي تحت السيادة الفلسطينية على أن يتم قبول الصفقة كاملة فيما يخص اللاجئين و الحدود و الأرض و الأمن و يتم في الوقت ذاته وضع الحي اليهودي و الحي الأرمني تحت السيادة الإسرائيلية. أما الحرم فيكون تحت وصاية فلسطينية و سيادة إسرائيلية.(قرع 2007)

و لكن الوفد الفلسطيني كان قد رفض هذا العرض و بذلك أسدل الستار على أعمال القمة.

4.5 إدارة أعمال اللجان و فشل القمة:

إن النهاية التي آلت إليها أعمال قمة كامب ديفيد و بعد نهاية يومها الأخير و الذي تأكد فيه للأطراف الثلاثة أنه لا يمكن التوصل لاتفاق و لو حاليا على الأقل و لعل الأهمية التي اكتسبتها قمة كامب ديفيد سواء قبل عقدها أو بعد ذلك تجعل من الضرورة بمكان أن نتفحص في كل العوامل التي أحاطت بالقمة و داخلها أيضا و من أهم هذه العوامل التي يجب أن نتناولها بنوع من التمحيص هي إدارة هذه المفاوضات لنرى هل ساهمت إدارتها بدفعها إلى الأمام أم كانت أحد أسباب انهيار هذه القمة. و بطبيعة الحال إن الولايات المتحدة هي التي دعت إلى تلك القمة ورعت أعمالها هذا فضلا عن استنثارها قبل ذلك برعاية عملية السلام بين الجانبين برمتها.

الولايات المتحدة هي الطرف الثالث في تلك المفاوضات و هي راعي القمة التي كانت تدور أعمالها بين الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي. و من المعلوم دائما أن الطرف الثالث حريص على تسجيل نجاح دبلوماسي و ذلك بانجازه لأي اتفاق و مهما كان الثمن و سوف يقوم بالضغط على الطرفين لانجاز ذلك إلا أنه و في حالة وجود طرف أضعف فإن الضغط سينتقل عليه وحده و في تلك الحالة فإن الطرف الفلسطيني هو الطرف الأضعف نتيجة لتراكم عوامل عدة.

وهنا يجب التذكير بأن الولايات المتحدة و منذ اللحظة الأولى قد أكدت على أنها هي المسؤولة عن إدارة أعمال تلك القمة بكل تفاصيلها من تشكيل اللجان و اجتماعاتها و تلخيص أعمالها و ترتيب اللقاءات و كذلك ضبط الاتصالات، والاتصال بوسائل الإعلام و ما إلى ذلك من تفاصيل.

و قبل البدء بتقييم إدارة الجانب الأمريكي لأعمال تلك القمة نود الإشارة هنا إلى أنه في العام 1991 عقد المعهد الأمريكي للسلام و هو مؤسسة شبه حكومية مؤتمرا في واشنطن العاصمة لمراجعة التاريخ الدبلوماسي للمفاوضات العربية الإسرائيلية مركزا مباشرة على الفترة التي تلت حرب 1967. و صدر عن هذا اللقاء دراسة عنوانها " صناعة السلام بين العرب و الإسرائيليين: دروس من خبرة خمسين عاما من المفاوضات"، و ما يثير الدهشة أن من مؤلفي هذه الدراسة القديمة مفاوضان أمريكيان في كامب ديفيد 2000 هما (مارتن اندك) و (آرون ميلر). و حسب دراسة المعهد الأمريكي للسلام يجب على المفاوضين الأمريكيين استخدام النقاط التوجيهية التالية لضمان نجاح الوساطة: (swisher, 2004)

* الوساطة الناجحة تتطلب مناقشات تمهيدية مضنية و مطولة لتضييق الأجندة و تحديد الخطوط العامة للمعاهدة النهائية بشكل غير رسمي.

* اختيار مكان المفاوضات بحيث يؤمن مناخا مفتوحا للنقاشات غير الرسمية بين المشاركين عندما لا تكون هناك جلسات تفاوض رسمية و يجب أن يكون معزولا بما يكفي لمنع وصول وسائل الإعلام إلى المتفاوضين بشكل غير مقيد.

* ضعوا في الذهن أن الدفع أو " الضغط " سيكون ذا فائدة قليلة إلى أن تتقدم العملية التفاوضية جيدا و " تشم " الأطراف أن هناك اتفاقية.

* لا تتورطوا في السياسة الداخلية الإسرائيلية بغض النظر عما قد يبدو مثمرا أو مغريا.

* حاولوا أن تستند عملية التوسط إلى أساس تفاوضي مقبول في الأصل قراري 242 و 338 و اتفاقية كامب ديفيد مثلا، و تجنبوا إيجاد أطر واسعة جديدة ذات عناصر أو صياغة لغوية غير مألوفة أو غير مختبرة.

و أثر على طبيعة أداء الطاقم الأمريكي في إدارة أعمال القمة وجود نوع من التنافس بين طاقمي وزارة الخارجية (أولبرايت، روس إنديك) وطاقم مجلس الأمن القومي(ساندي بيرغر). و قد بدا ذلك واضحا لأعضاء الوفدين الفلسطيني و الإسرائيلي حينما قرر كل من (كلينتون) و (ساندي برغر) التقليل من وجود (روس) و أبقيا ذلك سرا مع أن مخاطر كبيرة تحيق بذلك، إذ يعني في المحصلة تغيير الأحصنة في منتصف السباق، ولكن مخاوفهم المتزايدة من تكرار فشل شبردستاون وجنيف دفعتهم للمجازفة.

وفي حادثة أخرى جاءت بعد رد الجانب الفلسطيني على مقترحات الرئيس (كلينتون) بشأن القدس و ذلك برفضها فجمع برغر طاقم مجلس الأمن القومي لتقديم الإجابات تحت غطاء " اجتماع تخطيط سياسي " بدون أن يدعو (أولبرايت) أو (روس) على أمل تجنب الشكاوى الفلسطينية المتكررة من أن "(روس) رتب ذلك مع الإسرائيليين". (swisher,2004) و قد تكرر هذا النموذج من التنافس عدة مرات في هذه القمة.

ومن اللافت للنظر أن هذه القمة التي طالما طالب بها (باراك) و قال أن في جعبته الجديد و يود طرحه على الجانب الفلسطيني خلال تلك القمة لم تجمع بين عرفات و (باراك) سوى مرة واحدة في الافتتاح البروتوكولي وفي ذلك تضيف (مادلين أولبرايت): وسط ارتباك اللحظة الأخيرة قبل أن تذهب الأطراف كل في طريقه اكتشفت (أولبرايت) أنه باستثناء اليوم الافتتاحي من القمة لا يستطيع الأمريكيون أن يخبروا الصحفيين بنزاهة أنهم جمعوا بين عرفات و (باراك) كوسطاء

حقاً. فقد دعا (كليتوتون) عرفات و (باراك) معا كي يريهم الإعلان الثلاثي الذي جهزه (أرون ميلر) في الليلة الماضية. صاغ (ميلر) ما سمي " بالنص المرشوش بالسكر " مصمما على أن " يضيفي على الأشياء مظهرا سعيدا " حسب كلماته و أن يتدارك أيضا غضب بعض مساعدي (كليتوتون) و خاصة (برغر) على الفلسطينيين.(ميلر، لقاء مع سويشر، 12/آذار/2004)

وإن لم يبد الزعيمان تلك الرغبة فما هو دور الطرف الأمريكي (الطرف الثالث) الراعي للقمة والقائم على إدارتها إذن في الضغط لعقد مثل تلك اللقاءات التي من الممكن أن تفتح بعض الدروب المغلقة.

وبناءً عليه فقد انتقد الفلسطينيون الموقف الأمريكي أثناء المفاوضات على أن هذا الموقف يرفض التمسك بقاعدة الشرعية الدولية كأساس للحل حسب المطلب الفلسطيني وأنه يسعى إلى إيجاد حل وسط بين قرارات الشرعية الدولية وبين ما تطالب به إسرائيل وتركزت الضغوط الأمريكية على الجانب الفلسطيني باتجاه قبول هذا التوجه في البحث عن صيغة حل.(صحيفة الحياة لندن 2000/7/28)

وكما يبدو فإن الأمريكيين فرضوا نهجاً على جوهر المناقشات في القمة وتعاملوا بمفاهيم لا تمت للواقع بصلة على أن الفلسطينيين ليسوا شعباً لديه مقدسات وثوابت ورأي عام بل هم مجموعة من الناس لهم زعيم وتحل المشكلة حين يوافق هذا الزعيم على ما يطلب منه ويكفي استخدام التهديد أو الإغراء للوصول معه إلى هذه النتيجة.(أولبرايت، 2004)

أما من حيث المضمون فقد مثل أسلوب عمل (كليتوتون) كما رواه أكرم هنية انحيازاً نحو الجانب الإسرائيلي انطلاقاً من ثوابت وتقاليد العمل السياسي الأمريكي والتي كان تحديدها في ثلاث نقاط: (صحيفة الأيام رام الله 2000/8/1)

الأولى: إن واشنطن تتطلق في ممارسة دورها من واقع حاجات ومتطلبات وهموم الحكومة الإسرائيلية. وأنه (يجب التوصل لاتفاق و إلا سقطت حكومة باراك). وفي الأيام الأخيرة للقمة تم تغيير الاسطوانة "يجب التوصل لاتفاق و إلا لجأ (باراك) لتشكيل حكومة وحدة وطنية". وهذا الأمر دفع احد أعضاء الوفد الفلسطيني للتساؤل هل هذه قمة لإنقاذ عملية السلام أم لإنقاذ حكومة (باراك)

الثانية: إن واشنطن تقبل بالمطالب الإسرائيلية الرئيسية كمسلمات غير قابلة للنقاش. فلم ينقض (كلينتون) وفريقه أي مطلب إسرائيلي في أية قضية من قضايا التفاوض وإذا ما حاول (كلينتون) التدخل فمن أجل تعديل ثانوي لا يغير من القاعدة الأساسية.

الثالثة: إن الإدارة الأمريكية تطالب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بنفس القدر من المرونة والتنازلات بمعنى أن أي خطوة إسرائيلية يجب أن تقابل بخطوة فلسطينية.

هذه الثوابت الثلاث قادت لحقائق ثلاث كنتائج لأسلوب (كلينتون):

1- نسفت الإدارة الأمريكية خلال القمة مرجعية عملية السلام المتمثلة في قرار مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام وهي المرجعية التي حددتها إدارة بوش الأب عندما تحركت في العام 1991 لإطلاق عملية السلام بعقد مؤتمر مدريد. فالراعي الأمريكي لم يتدخل ولو مرة واحدة لينبه الطرف الإسرائيلي إلى أن ما يطالب به من الأراضي الفلسطينية يتناقض ومرجعية عملية السلام.

2- التزام الفريق الأمريكي بتعهد (هنري كيسنجر) وزير خارجية أمريكا السابق الشهير للحكومة الإسرائيلية والذي يلزم الإدارة الأمريكية بعدم تقديم أو اتخاذ أية مواقف تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي دون التنسيق المسبق مع إسرائيل.

فلم يطرح على الوفد الفلسطيني أي اقتراح من الجانب الأمريكي يمكن الافتراض ولو للحظة أنه لم يمر عبر "المصفاة" الإسرائيلية وفي المرتين اللتين قدم فيها الفريق الأمريكي أفكاراً خلال القمة تم رفضها على الفور فلسطينياً ورفض عرفات تسميتها أفكاراً أمريكية وقال لمحادثيه الأمريكيين: هذه ليست أفكاراً أمريكية إنها أفكاراً إسرائيلية وقد تلقيتها بشكل غير رسمي من الإسرائيليين قبل تسلمها منكم. (صحيفة الأيام نفس المصدر 2000/8/1).

3- وجه الفريق الأمريكي ومنذ اليوم الأول ضغوطه نحو الوفد الفلسطيني ولم تبذل أي محاولة لممارسة الضغوط على الوفد الإسرائيلي وبات على الجانب الفلسطيني أن يقوم بتوفير سبل لحماية حكومة (باراك).

وفي موضوع القدس كان الموقف الأمريكي يتبنى الموقف الإسرائيلي ويحاول إيجاد الأطر القانونية المخادعة لتمريره دون إعطاء أي اهتمام للحساسيات العربية والإسلامية والمسيحية ودون إدراك للخطورة المتفجرة للطروحات الإسرائيلية. (صحيفة الأيام نفس المصدر 2000/8/1)

و منذ اليوم الأول للقمة كان الجانب الأمريكي يركز دائما على أنه يجب حماية ائتلاف (باراك) و حكومته و لذلك يجب عدم الضغط على (باراك) أكثر من ذلك لأنه سوف يفقد الغالبية الدائمة لحكومته، و لذلك فإن بوسع الجانب الفلسطيني وحده تقديم التنازل و ذلك لحماية شبكة (باراك) الائتلافية.

و بدا ذلك واضحا لدى كل أعضاء الوفد الأمريكي و على رأسهم الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) و هنا يضيف (دينس روس) "بالمناسبة كان (كلينتون) يعرف واقع (باراك) السياسي لأن مستطلي الرأي عنده كانوا أنفسهم عند (باراك) و قد ظلوا يخبرونه كيف تبدو عليه استطلاعات الرأي في إسرائيل. لذا فقد كان صعبا على رجل مثل (كلينتون) يمتلك حدسا سياسيا أن لا يتصور نفسه مكان شخص آخر لديه هذه المشكلة.(روس، لقاء مع سويشر، تشرين الثاني /2002)

وهذا ما جعل بعض أعضاء الوفد الفلسطيني يصفون تلك القمة فيما بعد ب " السلام حسب مواصفات معهد غالوب"، و من مظاهر أو جوانب الخلل الواضح في بيئة العملية التفاوضية و الناجمة ليس عن ضعف موقف الجانب الفلسطيني فحسب بل و كذلك عن تحالف الجانب الآخر و هو الإسرائيلي مع راعي القمة و الذي يجب أن يكون نزيها و ذلك بغية تمرير بعض الحلول المقترحة. و في ذلك يضيف أحمد قريع: قوامها الاعتقاد بأن الموقف الفلسطيني المعلن إزاء القضايا الجوهرية يمكن تليينه بالضغط الأمريكي الإسرائيلي المشترك و بالتالي تخفيض سقف المطالبات الفلسطينية إلى حدود لا تتعدى مستوى أرضية الطروحات الإسرائيلية المتعلقة بموضوعات الحل الدائم مثل فرضية أنه يمكن الاتفاق على استثناء مسألة القدس من هذه المفاوضات و إرجائها إلى فترة زمنية محددة كي يتم التفاوض بشأنها مستقبلا في أوضاع أكثر موثاقاة لكلا الطرفين. و أيضا مثل أنه في اللحظة الأخيرة ستنهار الممانعات الفلسطينية لتفادي مغبة إلقاء وزر فشل القمة على الجانب الفلسطيني و من ثم تحويل قيادة ياسر عرفات مسؤولية التسبب بذلك الفشل الذي ستكون له تداعيات خطيرة.(قريع، 2007)

كان أعضاء الوفد الفلسطيني يشعرون أنهم يفاوضون وفدا إسرائيليا أميركيا موحدًا. و في ظل الدور الباهت للسيدة (مادلين أولبرايت) و (ساندي بيرغر) (الذي كان إسهامه النظري الوحيد في القمة يتمثل في المطالبة بالسماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي الشريف) فإن بصمات (دينس روس) منسق السلام الأميركي كانت تبدو واضحة في كل وثيقة و في كل خطوة أميركية. و بلغ الأمر ببعض أعضاء الفريق الأميركي أنهم كانوا يجلسون مكفهرين الوجوه عندما تتأزم المفاوضات، و يعرضون عن رد التحية الموجهة من قبل أعضاء الوفد الفلسطيني في تصرف

يليق بتلاميذ في مدرسة ابتدائية أكثر مما يليق بمسؤولين يوجهون سياسة دولة تقود العالم.(هنية
2001)

1.4.5 المسؤولية عن فشل القمة:

فيما انتهت أعمال قمة كامب ديفيد والتي كان يترقب ملايين الناس نتائج أعمالها بفارغ الصبر فقد أنهت القمة أعمالها بدون تحقيق أي انجاز أو اتفاق على إنهاء الصراع أو حتى اتفاقية إطار للوضع الدائم. و قد اختلف الجميع وتضاربت الآراء في تحديد مسؤولية فشل القمة، ودار السجال ما بين رجال السياسة و الإعلام و الأكاديميين و المحللين السياسيين و قد كانت خلفية كل منهم هي الموجه الأكبر في إصدار حكمه حول هذه القمة، فمنهم من حمل المسؤولية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات و منهم من حمل المسؤولية للجانب الإسرائيلي و رئيس وزرائه (باراك) و منهم من حمل المسؤولية لراعي أعمال القمة و هي الولايات المتحدة الأمريكية. و سنحاول هنا عرض بعض المواقف لمختلف الأطراف حتى نتمكن من وضع القارئ في صورتها جميعا كي يكون قادرا على الخروج بتصور معين و ليس باستنتاج بحد ذاته.

بما أن هذه القمة قد عقدت دون تحديد الخطوط النهائية لكل طرف و كذلك الأساس لهذه القمة و الذي يجب أن يتمسك به الراعي للقمة، و في اليوم الثالث للقمة في 13 تموز ساد اعتقاد بأن الطرفين قد توقفا عن المحادثات بانتظار المسودة الأمريكية لكن الأمريكيين لم يكن بمقدورهم البدء بعملية الصياغة حتى يصلوا على الأقل إلى تصور حول ما ستتضمنه التسوية النهائية.وبما أنهم لم يؤكدوا بثبات على القرار 242 كأساس للقمة فقد افتقروا إلى خطوط حمراء خاصة بهم و كان على (باراك) أن يملأ الفراغ بخطوطه الحمراء الخاصة.

و على الرغم أن (كلينتون) تلقى وعودا صريحة من (باراك) بتقديم " أفكار جريئة " فقد كان على كل من الرئيس و طاقمه أن يقرروا ما هي متطلبات (باراك) الدنيا. و كما كتب (مالي) لاحقا فقد عرف الأمريكيون ما أعلن (باراك) أنه لن يوافق عليه: " السيطرة الفلسطينية على القدس الشرقية ما عدا موطئ قدم رمزي صرف " أما بالنسبة لمسألة الأراضي فقد أعلن (باراك) أنه " لن يكون هناك اتفاق " إذا طلب عرفات 95% من الضفة الغربية.(مالي والأغا 2001) و في نفس السياق يضيف (أرون ميلر) عضو الوفد الأمريكي في قمة كامب ديفيد في الواقع و كما وافق عليه (أرون ميلر) لاحقا " جاء الإسرائيليون و الفلسطينيون محضرين جيدا إلى كامب ديفيد و المشكلة كانت أننا لم نكن جاهزين ".(ميلر، لقاء مع سويشر، 12/آذار/2004)

كان هناك انعطافة استثنائية و قصيرة في تعلم الطاقم الأمريكي فبناء الإجماع خلال هذه العملية كان تماما الأكثر تحديا عندما كان على كاتبتي المسودة لأول مرة أن يصلوا إلى اتفاق حول الطلبات الإسرائيلية و الفلسطينية مقابل احتياجات كل مسألة من المسائل. كانت مناقشاتهم " ظاهرة جدا " و فوق كل ذلك و بالتماشي مع رغبات (كلينتون) كان عليهم أن يحددوا عن الصواب تلاؤما مع خطوط (باراك) الحمراء. مواصلين بحذر، فقد ضاعفوا عمليا فقرات اتفاقية الإطار النهائي السادسة و غير الورقية و التي تم التوصل إليها في هاربسند و التي لم يوافق عليها (باراك) و لا عرفات (رفضها عرفات إلى حد كبير لأن ورقة العمل هذه لم تشر إلى القدس). (سويشر، 2004)

بالإضافة إلى هذه المشاكل و الأخطاء فإن الإدعاء الأمريكي بكونهم وسيطا نزيها تقوض أكثر عندما تابع (روس) سوية مع (ميلر) و (مالي) و (شوارتز) دورا مساعدا في زيادة تسامح (كلينتون) مع ممارسات (باراك) الهدامة و بتسريب (روس) و فريقه ملخصا للمسودة الأميركية لأعضاء من الوفد التفاوضي الإسرائيلي بمن فيهم (بن عامي) و (روبنشتاين) و (شير) و (شاحاك) و (جيدي) و (غرينشتاين). (شير 2004)

و في لقاء ل (توني فيرستاندغ) مع الباحث (كلايتون سويشر): و قد اعترفت (توني فيرستاندغ) التي كانت محسوبة على طاقم الخارجية الذي يقوده (روس) بمشاكل الإدارة و صراعات النفوذ الداخلية: لا أعتقد أننا كنا مجهزين جيدا كما كان ينبغي للذهاب إلى الاجتماعات أنا شخص منظم و مهتم بالتفاصيل. لا أعتقد أننا قمنا جماعيا بالتحضيرات الكتابية المطلوبة من طراز " عندما يحصل هذا عليك أن تفعل كذا و هذه هي الخطة الاحتياطية " كان الأمر مائعا جدا هذا هو (دنيس) و هذه هي الطريقة التي يفضلها في إدارة الأمور.

اعتمد الأميركيون الذين كانوا ينتقلون من و إلى مختلف الاجتماعات كثيرا على ذاكرتهم في نقل التطورات للآخرين الأمر الذي جعلهم عرضة للأخطاء أو للاتهامات عندما تصبح إحدى القضايا لاحقا محلا للنزاع. و سنقول (فيرستاندغ) لاحقا:

أتمنى لو كان لدينا بنية أكثر رسمية ليس بالمعنى البيروقراطي بل بمعنى كتابة الملاحظات و حفظها للمراجعة أي سجل للاجتماعات أكثر رسمية. كان (دنيس) الوحيد الذي لديه ذلك وكانت خاصة به ملاحظات مثل خريشة الدجاج. لو قلبنا الأمور و البدائل بشكل كامل لكننا قادرين على دفع العملية أكثر. (فيرستاندغ، لقاء مع سويشر 2002)

أما في تقييمنا للموقف التفاوضي الإسرائيلي أثناء المفاوضات فقد انطلق الموقف التفاوضي الإسرائيلي من عدة منطلقات وهي:

1 - ينطلق الموقف التفاوضي الإسرائيلي من المساومة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 - ينطلق من أن القرار 242 ليس لتنفيذ الانسحاب بل للتفاوض عليه من أجل رسم حدود جديدة لإسرائيل تكون آمنة ويمكن الدفاع عنها.

3 - ينطلق من أن حل موضوع اللاجئين يكون بما يتم الاتفاق عليه لا بالتطبيق الحرفي للقرار رقم 194 الداعي لعودتهم إلى ديارهم.

4 - منطلق تقديم الاقتراحات والاقتراحات المضادة من أجل التسوية والمماثلة. (الحسن 2003)

ومع ذلك يصعب القول إلى أي مدى كان (باراك) مستعداً بالفعل لتطوير موقفه فقد استندت إستراتيجيته على الاعتقاد بأنه يتعين على إسرائيل ألا تكشف مواقفها النهائية حتى للولايات المتحدة وحتى تصبح الحركات النهائية واضحة للعيان لقد كانت أسوأ مخاوف (باراك) تتمثل في أن يقدم تنازلات إسرائيلية ويدفع ثمنها داخلياً ليكتشف بعدها أن الفلسطينيين يستخدمون التنازلات كنقطة انطلاق جديدة ولم تتجاوز ثقته في الأمريكيين هذا الحد إذ كان يخشى أن يكشفوا للفلسطينيين ما كان مصمماً على إخفائه.

عشية كامب ديفيد وصف المفاوضات الإسرائيليون "خطوطهم الحمراء" المزعومة لنظرانهم الأمريكيين: ضم أكثر من 10% من الضفة الغربية والسيادة على أجزاء من الضفة بمحاذاة نهر الأردن ورفض أي مقايضة للأرض ففي افتتاح كامب ديفيد حذر (باراك) الأمريكيين من أنه لا يستطيع أن يقبل بالسيادة الفلسطينية على أي جزء من القدس الشرقية باستثناء " موطن قدم " رمزي فحسب وقال أنه إذا طالب عرفات ب 95% من الضفة الغربية فإنه لن يكون هناك أي اتفاق. (مالي 2001)

أما (شلومو بن عامي) و هو من أهم مفاوضي الوفد الإسرائيلي و الذي كان رئيساً للوفد الإسرائيلي في المباحثات السرية وفي مقابلة مع (شلومو بن عامي) شرح فيها رؤيته لأسباب فشل المفاوضات وهي تقدم رؤية إسرائيلية هامة بحيث يستعرض في الجزء الأول من المقابلة مجرى المفاوضات حول كل بند من البنود الأساسية وبين الاختلافات التي قامت بشأنها مبرزاً إيجابيات الإسرائيليين في تقديم الاقتراحات ورفض الفلسطينيين المتواصل تقديم أي اقتراح ويستعرض في

الجزء الثاني من المقابلة آراءه لتقييمه لمنطق المفاوضات والمنطق الفلسطيني ويقول (بن عامي) أن الفلسطينيين لا يريدون حلاً للنزاع وأنهم لا يعترفون بحق إسرائيل في الوجود ولا يريدون دولتين لشعبين ولم تقدم أبداً اقتراحات فلسطينية القمة فشلت لأنهم رفضوا الدخول في اللعبة ورفضوا تقديم اقتراحات مضادة.

ويقول (بن عامي): " اكتشفنا بالنسبة لعرفات أنه لا يملك إستراتيجية فإستراتيجيته هي إستراتيجية النزاع. ما اكتشفته أن عرفات ليس كاذباً فهو مخلص لحقيقته هو وهي حقيقة المثل العليا الإسلامية وقيمة اللجوء والشعور بأنه ضحية ولذلك فإن عرفات ليس شريكاً في التسوية السياسية ضمن هذا المفهوم". (صحيفة هآرتس 20/9/2001)

وفي مقابلة أجراها المؤرخ الإسرائيلي (بني موريس) مع (إيهود باراك) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق كان الهدف منها الرد على مقالة (روبرت مالي) وحسين آغا التي تحمله مسؤولية أساسية في فشل مفاوضات كامب ديفيد، رد (باراك) قائلاً:

* الاتهام الذي وجهه الفلسطينيون بأنه تم جرهم قسراً إلى مفاوضات كامب ديفيد.

يرفض (باراك) الفكرة بازدرء ويقول أنه كانت أمام الفلسطينيين 8 سنوات منذ 1993 ليعيدوا مواقفهم، وسنة إضافية كاملة منذ انتخابه. ويتساءل: هل كانوا سيكونون أكثر جاهزية لو تم تغيير موعد القمة في شهر آب (أغسطس) كما أراد عرفات؟ (ويتجاهل باراك هنا أن المطلوب ليس بوضوح مطالب الفلسطينيين لأنفسهم إنما المطلوب تقارب الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي قبل الذهاب إلى القمة). (موريس 2002)

ولكن لا تزال هناك ذروة عنصرية أعلى في جعبة (باراك) (يبدو أنه تعلمها من بن عامي) فهو يتخذ سمة المفكر ويعلن أن الفلسطينيين كذابون. وهذا ليس لأنهم كذبوا عليه في المفاوضات مثلاً بل " لأنهم نتاج حضارة لا يحدث الكذب فيها ضجة..... وليس هناك شيء اسمه الحقيقة " وينقل (باراك) عن نائب مدير مكتب لتحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) أنه قال له "هناك بعض المجتمعات لا يعمل فيها جهاز فحص الكذب وهي مجتمعات لا يشير فيها الكذب إلى أي تشويش مدرك (وهذا ما يعتمد عليه جهاز فحص الكذب) ". لا توجد نظرية عنصرية فجأة ترقى إلى فجاجة نظرية "الحضارة الكاذبة" التي يتحدث عنها (باراك). هذا الرجل بهذه الأفكار بهذه النظرية العنصرية هل كان له أن يصنع سلاماً مع الفلسطينيين في كامب ديفيد؟

وتتصاعد وتيرة العنصرية لدى (باراك) عندما يتحدث عن الأقلية الفلسطينية داخل دولة إسرائيل (مليون و200 ألف نسمة يشكلون 20% من السكان) فهو ينظر إليهم كقيادات تتعاطف مع

عرفات مع وجود عدد متنام بينهم يعرفون أنفسهم كـ "فلسطينيين عرب" ويؤيدون الكفاح المسلح مع وجود عدد صغير أخذ بالنمو ضالع (بالإرهاب).

والنتيجة التي يصل إليها (باراك) من كل هذا التحليل للأقلية العربية هو أن "عرب إسرائيل" يشكلون "قنبلة موقوتة" وإذا استمر الصراع فيشكلون رأس الحربة في النضال ولذلك فإن هذه المشكلة الكبيرة يجب أن تعالج جذرياً عن طريق:

1. تعديل قوانين اللعبة الديمقراطية من أجل ضمان هوية إسرائيل الحقيقية (أي الهوية اليهودية) وهذا يعني أن يتواجد في إسرائيل نوعان من المواطنين نوع له حقوق ديمقراطية (اليهود) ونوع ليس له نفس الحقوق الديمقراطية (الأقلية العربية)*.
2. يواصل (باراك) تصوره فيطرح نقل بعض المناطق ذات التجمعات العربية الكبيرة مع سكانها كالمثلث الصغير و مدينة أم الفحم إلى الدولة الفلسطينية.

وفي مقال كتبه (أمون كايبيوك) حول كتب ثلاث صدرت في إسرائيل عن مفاوضات كامب ديفيد وهذه الكتب هي:

1. كتاب شلومو بن عامي (أي مستقبل لإسرائيل؟).
2. كتاب يوسي بيلين (دليل السلام الجريح).
3. كتاب جلعاد شير (سلام في متناول اليد).

بدأ المقال بسؤال: هل رفض السيد عرفات عرضاً سخياً قدم له ويستعرض في محاولة الإجابة على هذا السؤال ما يستخلصه من الكتب الثلاث عن سياسة باراك فيقول:

أولاً: لم ينجح (باراك) في إقامة علاقات شخصية مع السيد عرفات (والكتاب الثلاثة متفقون على هذه النقطة).

ثانياً: اعتمد (باراك) سياسة "الأمر المفروض". (مثل ذلك قوله: لن ألتقي مع عرفات إلا ساعة يوافق الفلسطينيون على أفكار الرئيس كلينتون — جلعاد شير).

ثالثاً: ابتدع (باراك) اختراعاً جديداً هو "الاتفاق على الإطار تحسباً للاتفاق على الوضع النهائي" وهو مرحلة انتقالية جديدة قبل الحل الأخير وهذا ما رفضه الفلسطينيون. ويؤكد (بيلين) أن مناورة (باراك) كانت تهدف بكل بساطة إلى القضاء على اتفاق أوسلو.

رابعاً: بدل تعميق المفاوضات مع الفلسطينيين.... اقترح (باراك) عقد قمة في كامب ديفيد.

* الأقلية العربية: هم العرب الفلسطينيون "مسلمين ومسيحيين" ممن تبقوا في أراضيهم ولم يهاجروا جراء حرب 1948 وإقامة دولة إسرائيل و يبلغ تعدادهم الآن أكثر من مليون و 200 ألف نسمة.

خامساً: في قمة كامب ديفيد رفض (باراك) التفاوض مع عرفات وجهاً لوجه. (لوموند دبلوماتيك باريس مقالة بعنوان أسرار كامب ديفيد كتب آمنون كابلويك شباط 2001)

كان يتوقع الرئيس الأمريكي كوسيط للاتفاق أن يقدم اتفاقاً نهائياً لا يمكن لعرفات أن يرفضه وبالفعل فإن انجذاب (باراك) إلى القمة كان يستند على هذه الفكرة لكن قدرة الولايات المتحدة على أداء هذا الدور شلت بسبب اثنين من أدوارها الأخرى أولاً انعكست الصلة السياسية والثقافية التي تربط أمريكا بإسرائيل في حساسية حادة إزاء المخاوف الداخلية لإسرائيل وتقدير مبالغ فيه لخطوات إسرائيل الفعلية وفوجئ المسئولون الأمريكيون في البداية عندما لمح (باراك) إلى أنه يقبل تقسيم "المدينة القديمة" بسيادة فلسطينية على الكثير من الأحياء العربية للقدس وهو رد فعل لم يكن يعكس تقويماً لما ينبغي أن يكون "حلاً عادلاً" بقدر كونه تقديراً لما يمكن أن يتحملة الرأي العام الإسرائيلي وتساءل الفريق الأمريكي في أحيان كثيرة هل يستطيع (باراك) أن يحصل على تأييد شعبه لاقتراح معين. بما في ذلك اقتراحات قدمها هو بالذات هذا السؤال نادراً ما طرح بشأن عرفات. (أسرار مفاوضات كامب ديفيد 2001)

وانتهى الأمر بالولايات المتحدة " بصورة غير متعمدة في أحيان كثيرة" إلى عرض مواقف إسرائيل التفاوضية وصياغتها كخطوط نهائية حمراء لا يمكن لإسرائيل أن تتجاوزها وفي مواجهة رفض عرفات كان (كلينتون) يحصل على موافقة (باراك) على اقتراح محسن بعض الشيء ويقدمه إلى الفلسطينيين باعتباره مرة أخرى أفضل ما يمكن توقعه من إسرائيل ومع قيام الولايات المتحدة بتنفيذ إستراتيجية اللعبة " هذا الموقف النهائي" فيما كان في الواقع منتصف اللعبة فيما كانت النتيجة التقليل من قيمة مصادر القوة التي كان (باراك) يعول عليها كثيراً للوصول إلى النهاية الحقيقية: ثقة الفلسطينيين ب (كلينتون) ومصادقية الولايات المتحدة وقدرة أمريكا على أن تمارس ضغوطاً فاعلة باختصار انطوت "قاعدة تجنب طرح شيء مفاجئ" على بضع مفاجئات خاصة بها فقد ساعدت على إقناع الفلسطينيين بأن فكرة أمريكية مهما كانت واعدة هي فكرة إسرائيلية وبالتالي فإنها موضع شك فوراً وقابلة للتفاوض إلى حد كبير. (أسرار مفاوضات كامب ديفيد، 2001)

2.4.5 مسؤولية الولايات المتحدة في فشل القمة:

لقد عرضنا سابقاً أن أي وساطة و لضمان نجاحها يجب أن تتضمن عدة شروط و هنا نود أن نشير إلى أحد هذه الشروط في الوساطة لحل الصراع العربي الإسرائيلي و هي أن تستند عملية

التوسط إلى أساس تفاوضي مقبول في الأصل _ قرارى 242 و 338 و اتفاقية كامب ديفيد و تجنب إيجاد أطر واسعة جديدة ذات عناصر أو صياغة لغوية غير مألوفة أو غير مختبرة.

و بالرغم من أن هذا الشرط قد ورد ضمن دراسة وضعت من قبل معهد السلام الأمريكي عام 1991 و مما يثير الإستغراب أن من بين واضعيها مفاوضان في الطاقم الأمريكي في كامب ديفيد 2000 و هما (مارتن إنديك) و (أرون ميلر).

لكن و بقراءة متأنية نجد أن الإدارة الأمريكية قد غيبت قرارات الشرعية الدولية عن مرجعية عملية السلام. و بالمقارنة مع قمة كامب ديفيد الأولى 1978 في عهد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) و التي كان (كلينتون) قد لجأ لدراستها قبل القمة بأيام لاستخلاص العبر و الاهتداء بها كقمة ناجحة، نستنتج أن هناك خطوات تمهيدية قام بها (كارتر) و لم يتسن ل (كلينتون) القيام بها، فعلى سبيل المثال (كان موقف كارتر من القرار 242 في المراحل الأولى من المفاوضات المصرية الإسرائيلية ثابتا لا يتزحزح _ ليس بالكلام الفارغ فقط بل بالفعل. و كذلك موقفه من خط 4 /حزيران/ 1967 على الأقل بين مصر و إسرائيل و الأهم من كل ذلك أن (كارتر) كان يؤكد في كل مناسبة أن القرار 242 هو دليله الهادي في أية تسوية محتملة). (أوبريان 1986)

و في محاولة لبعض القوى اليمينية التي كان ينتمي إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (مناحيم بيغن) تمرير رسائل مباشرة للرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) أنه من الصعب على (مناحيم بيغن) الموافقة على القرار 242 بجميع أجزائه. إلا أن (كارتر) لم يتزحزح عن موقفه و قبل إصدار دعوات القمة التي ظلت سرية أرسل نائبه (والتر مونديل) الذي كان مقربا جدا منه لنقل هذه الرسالة عبر أي منبر علني ممكن.

و في خطبة انتقيت كلماتها بكل عناية و ألقاها (مونديل) في الكنيست في 2 تموز / 1978 عبر (مونديل) بوضوح عن تأكيد التزام الولايات المتحدة بالقرار 242 قائلا " في موضوع سيناء عرضت إسرائيل معاهدة سلام يتم بمقتضاها الانسحاب و تحقيق الأمن و التخلي عن أية مطالبات بالأراضي. و هذه المقاربة قابلة للتطبيق في الضفة الغربية و غزة. لقد كان (مونديل) في البداية غير راغب بالقيام بمثل هذا الالتزام و خصوصا عندما تؤخذ طموحاته الرئاسية المستقبلية في الاعتبار و لكن صلته الوثيقة (بكارتر) جعلته يعزم و يغامر. (كوانت، 1986)

هذا ما لم يرق به (كلينتون)، ولم يخاطب الرأي العام الإسرائيلي لتهيبته لدفع ثمن عملية السلام، بل على العكس فقد قام بتبني كل لاءات (باراك) و كل هموم (باراك) و مشاكل ائتلافه الحكومي كأساس يجب على القمة ألا تمسه أو تتعداه.

رغم سبع سنوات من مفاوضات أوسلو كان من الواضح في صيف 2000 لكثير من المراقبين الأمريكيين للنزاع أن الظروف ليست ناضجة لقمة إسرائيلية فلسطينية كالتى جرت عام 1978 لم تكن المشكلة لدى الفلسطينيين في توقيع اتفاقية سلام شامل و كامل مع إسرائيل بما في ذلك تقديم الضمانات الأمنية و لكن مشكلتهم أن (باراك) منذ جاء إلى الحكم و هو يعرب عن نيته في رفض القرار 242 و بالتالي فإن خط 4 حزيران/1967 لن يكون أساس المفاوضات، والأسوأ هو أن الولايات المتحدة لم تتصد لذلك.

إن اتخاذ (كلينتون) موقفا ثابتا من القرار 242 سيكون صعبا لأن المعضلة في أن الموقف الأمريكي التاريخي بخصوص 242 فيما يتعلق بالضفة الغربية و قطاع غزة لا ينظر إلى خط 4/حزيران /1967 على أنه خط حدود معترف بها دوليا و إنما خط هدنة يحتمل تغييرات طفيفة.

و بعد أن ورث (كلينتون) هذه المشاكل كان بإمكانه استخدام كامب ديفيد الأولى كغطاء إذ أنها تحتوي على فقرة تقول بأن الولايات المتحدة ستكون شريكا كاملا في السعي لحل عادل للقضية الفلسطينية و حتى أنها تحتوي تأكيدات على تطبيق القرار 242 على جميع جيران إسرائيل في المفاوضات المستقبلية بالإضافة إلى دلائل قانونية أخرى مثل المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر على أعضاء الأمم المتحدة " حيازة أراض باستخدام القوة ".

أما السفير السابق (صامويل لويس) الذي خدم في تل أبيب بين عامي 1977 و 1985 ثم خدم لفترة قصيرة من إدارة (كلينتون) في قسم التخطيط السياسي التابع لوزارة الخارجية فقد قدم رأيا مفصلا أكثر:

كان الرئيس (كلينتون) يؤمن بشكل عميق بقدراته الإقناعية في التقريب بين الآخرين. و كان بمقدوره عادة أن يفتح أيا كان بأي شيء. و لكني لا أعتقد بأن هناك ما يقارن بالتحضيرات المسبقة لأي تفصيل، وفي هذا فإن معظم اللوم يقع على (باراك) الذي لم يصارح (كلينتون) و لا حتى الطاقم الإسرائيلي بما هو مستعد للقيام به.

إن سلوك (باراك) لم يسهل القيام بتحضيرات حقيقية لذلك دخل (كلينتون) العملية دون أن يعلم ما الذي سيعرضه (باراك) و أعتقد أنه ليس هناك أي تشابه مع ما فعله (كارتر) مع السادات. فقد راجع جميع المواقف والمواقف الاحتياطية. و ذلك ما لم يحصل بين (كلينتون) و (باراك) و من الواضح أن عمل الطاقم المفاوضات كان متسرعا و أهوج في كل الاتجاهات، وبمعنى آخر فقد تم

الإعداد للقمة قسراً لأن (باراك) كان يضغط من أجل اللقاء، فكثير من المشتركين شعروا بأن القمة سابقة لأوانها و قد قال عرفات أنه غير جاهز. (Swisher, 2004)

وعن فقدان الفلسطينيين الثقة بالإدارة الأمريكية كراع لعملية السلام يضيف عضو الوفد الإسرائيلي (أمون شاحك) لو كان الأميركيون أكثر موثوقية من قبل الفلسطينيين لساعدهم ذلك، حيث فقد الفلسطينيون ثقتهم مع مرور الوقت و رأوا في الأميركيين وكيلاً إسرائيلياً. إلا أنهم لا يمتلكون خياراً آخر، و ما من مكان آخر يستطيعون الذهاب إليه، فقد أدركوا أن الولايات المتحدة وحدها قادرة فعلاً على حملهم إلى مكان ما. وأعتقد أن قضية المستوطنات مثال جيد على بعض آمال الفلسطينيين فقد أخبرهم الأميركيون دائماً أنهم لن يقبلوا مواصلة إسرائيل البناء في الأراضي المحتلة، و لكن فجأة بينما كان (باراك) يفاوضهم شهد الفلسطينيون استمرار جهود الاستيطان الإسرائيلية ووضعوا اللوم على الأميركيين لا علينا. (شاحك، لقاء مع سويشر، كانون الثاني/2003)

أما (روبرت مالي) و هو مساعد الرئيس (بيل كلينتون) للشئون العربية من 1998 2001 والذي كان أحد أعضاء الطاقم الأمريكي في كامب ديفيد فقد أدلى بشهادته من خلال المقالة التحليلية و التي حملت عنوان (كامب ديفيد: أخطاء مأساوية أم مؤامرة بين أمريكا وإسرائيل). و التي قدمها بعد حوالي عام على نهاية قمة كامب ديفيد وبالمشاركة مع الأكاديمي " حسين آغا " وهو أمريكي من أصل فلسطيني و نشرت في الصحافة الإسرائيلية و العربية و الأجنبية، و قد جاءت بعد نهاية خدماته في البيت الأبيض و هي بالعادة صحوة ضمير تلازم قلة من المسؤولين الأميركيين بعد نهاية خدماتهم تحررهم من الكثير من المساومات التي كانت تتعلق بالمنصب أو المستقبل السياسي أو لنكن واقعيين تحررهم من قوانين و أنظمة المهنة.

(مالي) يعتبر أن الاتهامات التي تحمل السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية عن فشل كامب ديفيد تقع في إطار التشخيص بالغ السطحية وينطوي التعامل معها من باب المسلمات من تداعيات خطيرة "والأسوأ أن تشخيصاً كهذا يشكل قيداً خطيراً على سياسة الولايات المتحدة". و يعتقد (مالي) أن الأطراف جاءت إلى كامب ديفيد بمنظورات بالغة التباين ومواقف شديدة الاختلاف.

ويستعرض (مالي) في مقالته المبادئ الثلاثة التالية التي استندت إليها مواقف (باراك):
الأول: الكره العميق لمفهوم الخطوات التدريجية أو المرحلية التي تشكل قلب اتفاقية أوسلو لعام 1993 على اعتبار أن إسرائيل تدفع ثمناً كبيراً دون مقابل.

ثانياً: اعتقد (باراك) أن القيادة الفلسطينية لن تقدم تنازلاً تاريخياً إلا بعد أن تستكشف كل الإمكانيات الأخرى وتجدها غير مقبولة.

ثالثاً: لقد صمم (باراك) على عدم تكرار الخطأ السياسي الذي أودى بحياة (رابين) فعلى الرغم من اعتقاده بأن الرأي العام الإسرائيلي سيؤيد اتفاقاً مع الفلسطينيين حتى لو انطوى على تنازلات كبيرة إذا كان سيؤمن لإسرائيل وضعاً هادئاً طبيعياً فإنه فضل عدم استفزاز اليمين الإسرائيلي واستثارة عدائه.

ويعتقد (مالي) أن (باراك) بالنتيجة قد أوقف عملية أوصلو على رأسها فلقد كانت تلك العملية مقامرة على النجاح تستهدف اتخاذ خطوات أولية صعبة توقع الطرفان الموقعان عليها أن تنتهي على اتفاق بينما كان أقام (باراك) موقفه على التحوط ضد احتمالات الفشل أي الامتناع عن تقديم تنازلات أولية خوفاً من عدم التوصل إلى اتفاق.

ولقد ترجم (باراك) هذه الرؤية بالإصرار على " اتفاق رزمة فإما كل شيء أو لا شيء " وهو ما ظل متمسكاً به حتى النهاية وعرضه بطريقة " اقبل أو ارفض ". ويلفت مالي النظر إلى أن إدارة الرئيس (كلينتون) كانت قد تراجعت في النتيجة عن التحفظات والشروط التي طرحها الرئيس عرفات لحضور القمة ويوردها كما يلي:

أولاً: سعي عرفات إلى المزيد من المحادثات التمهيدية لضمان عدم فشل القمة.

ثانياً: طلب تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الثالث قبل القمة وعندما رفضت الإدارة ذلك عاد ليطلب ضماناً أمريكياً بالانسحاب حتى لو فشلت القمة.

ثالثاً: وهو ما تطوع به (كلينتون) كان بقاء الولايات المتحدة على الحياد في حال فشل القمة وعدم تحميل المسؤولية للفلسطينيين.

غير أن النتيجة وفق ما أورد (مالي) هي أن الإدارة الأمريكية ما أن وافقت على هذه التحفظات حتى بادرت فوراً إلى إلغائها ولم تكن في النهاية مفاوضات تمهيدية أو انسحاب إسرائيلي ثالث أو أية خطوة تجاه القضايا المرحلية كما أن إصبع الاتهام أشار بكل تأكيد إلى عرفات.

هل كان ثمة عرض إسرائيلي

عن ذلك يقول (مالي): النتيجة النهائية وغير الملحوظة إلى حد كبير لموقف (باراك) هي أنه لم يكن هناك أبداً على وجه التحديد عرض إسرائيلي فانطلاقاً من إصرارهم على موقفهم في حال

الفشل وتصميمهم على عدم السماح للفلسطينيين بالاستفادة من حلول وسط وحيدة الجانب بقي الإسرائيليون دائماً بعيدين خطوة واحدة إن لم يكن خطوات عدة عن تقديم عرض. والأفكار التي طرحت في كامب ديفيد لم تثبت أبداً بصورة خطية بل نقلت شفهيّاً وقدمت بشكل عام كأفكار أمريكية وليست إسرائيلية. وبالفعل رغم مطالبته بفرصة للتفاوض وجهاً لوجه مع عرفات. رفض (بارك) أي اجتماع أساسي معه في كامب ديفيد خشية أن يسعى الزعيم الفلسطيني إلى تدوين التنازلات الإسرائيلية وأصر (بارك) والأمريكيون على أن يقبلها عرفات كأسس تفاوض.

ويسرد المسئول الأمريكي تلك الأسس: فلسطين ستمارس السيادة على 91% من الضفة الغربية وكانت إسرائيل ستضم 9% وفي المقابل ستكون لفلسطين السيادة على أجزاء من إسرائيل ما قبل 1967 تعادل 1% من مساحة الضفة. أما بالنسبة لقضية اللاجئين البالغة الحساسية فلم يتحدث الاقتراح إلا عن " حل مرض " وبالنسبة للقدس أبلغ عرفات بأن فلسطين ستمارس السيادة على الأحياء المسلمة والمسيحية في المدينة القديمة ولكن مع وصاية دائمة بشكل هلامي فحسب على الحرم الشريف أما مكانة بقية أجزاء المدينة فإنها تراوح بين سيادة فلسطينية وحكم ذاتي عملي. وعلى الرغم من أن (مالي) يعرض الاستعدادات والرؤية الفلسطينية التي قدمها عرفات في القمة ويبدو تفهمه لها والتي تقوم على ما عرف بالثوابت الفلسطينية بشأن القضايا الأساسية إلا أنه يأخذ على الوفد الفلسطيني أنه رغم التنازلات التي يقدمها لم يتمكن أبداً من تخليص نفسه من صورته كمتشدد. ويقول: يتمثل العيب الأساسي للفلسطينيين في أنهم لم يتمكنوا منذ قمة كامب ديفيد من الرد بالإيجاب على الأفكار الأمريكية أو تقديم اقتراح مضاد مقنع ومحدد من جانبهم.(مالي والأغا 2001)

أما (أمنون شاحك) و هو جنرال و أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي فقد أكد حينما سئل عن حقيقة وجود عرض إسرائيلي فأجاب: لم يكن حواراً حقيقياً. انتبه في اليوم الأول على ذهابنا إلى كامب ديفيد لم يكن هناك أي حوار، ثم بدأنا نتكلم، ولم يكن لدى الفلسطينيين أي اقتراحات مهما كان شأنها قدم الإسرائيليون خرائط يعرفها الفلسطينيون منذ شهور و لذلك لم ير الفلسطينيون في القمة شيئاً في البداية، ليس السبب أنها بلا تمهيد أو إعداد بل لأن شروطها غير ناضجة إنها قمة سابقة لأوانها.(يديعوت أحر ونوت،تموز،2003)

و أدلى الكثير من السياسيين و الأكاديميين الإسرائيليين بآرائهم بعد فشل القمة مباشرة أو بعد عام من ذلك و من هؤلاء (رون بندك) و هو أحد الموقعين على اتفاق أوسلو بالأحرف الأولى آنذاك إلى جانب (أوري سافير) و (شمعون بيرس) وكتب بندك تحت عنوان (نسب مئوية وذر الرماد

في العيون) يقول:(في الأيام الأخيرة أعلن وزير الدفاع أن الفلسطينيين رفضوا في كامب ديفيد الاقتراح الإسرائيلي السخي جداً الذي قدمه (يهود باراك) وهو إقامة دولة فلسطينية على 97% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة والحصول على تعويض مماثل من حيث الحجم مقابل 3% من المناطق التي تضم إلى إسرائيل.

ويضيف (بندك): ثمة الكثير من الناطقين من اليسار وبالطبع من اليمين يكررون نفس الأقوال. لقد انطى عليهم التزيين الإعلامي وتمسكوا بالشعار سهل الاستيعاب: نحن اقترحنا الحد الأقصى والفلسطينيون ليس فقط لم يجيبوا بل شنوا الانتفاضة. ليس لدي كلمة جميلة لقولها عن الانتفاضة وعن العنف الفلسطيني يقول (بندك) غير أن اقتراحاً إسرائيلياً رسمياً من هذا النوع لم يطرح. من ناحية عرفات ورجاله فإن الجانب الفلسطيني قدم في أوصلو التنازل الجوهرية والأساسي في المجال الإقليمي. لقد وقع الفلسطينيون هناك على وثيقة يفهم منها بوضوح كذلك حسب رأيهم أن حق تقرير المصير أي دولتهم يجسد فقط في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.(يديعوت أحرنوت 2001/8/3)

وكتب (ساسون) سفير إسرائيل لدى مصر سابقاً مقالاً تحت عنوان "سلام املاءات " جاء فيه: ثمة لدى الكثيرين في إسرائيل ادعاء خطيراً جداً إزاء ياسر عرفات. يقولون أن (يهود باراك) قلب كل حجر وذهب في اقتراحاته أبعد من المطلوب واتضح بدون أدنى شك أن عرفات غير معني بحل النزاع أو أنه لا يستطيع أن يوقع على اتفاق سلام مع إسرائيل. واليسار في إسرائيل فوجئ من رفض عرفات والشعب في إسرائيل أصيب بخيبة الأمل ووصل إلى استنتاج بأنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام معنا.

ليس ثمة أساس لكل هذه الادعاءات حيث أن (باراك) لم يجر أبداً مفاوضات مع عرفات. لقد حاول باراك أن يملئ على عرفات الحل الذي يريده وفشل في ذلك. وجميعنا يتذكر الإملاءات المختلفة التي أرسلت في مراحل مختلفة إلى عرفات من قبل موفدين لا يوجد في السلام إملاءات وبالتأكيد ليس بواسطة موفدين يتفاوض حول السلام زعماء لديهم ولديهم ودهم الصلاحية والقدرة على القرار. وهذا لم يفعله أبداً (باراك). إن "قلب كل حجر" يعني التفاوض مع الزعيم الخضم. واللقاءات بين الزعيمين يجب أن تعد كما ينبغي وبصورة دقيقة وسرية مثلما فعل (موشيه ديان) في لقائه السري في المغرب مع حسن التهامي عشية زيارة السادات إلى الكنيست.(صحيفة معاريف 2001/8/27)

3.4.5 الرواية الفلسطينية:

وقد وزع مركز الإعلام الفلسطيني الرواية الفلسطينية الرسمية لوقائع وحقائق و مجريات مفاوضات (كامب ديفيد) وأوضحت فيها أن سبب رفض الفلسطينيين لمقترحات إسرائيل في كامب ديفيد أنها لا تسمح بقيام دولتين مستقلتين قادرتين على البقاء الواحدة إلى جانب الأخرى. لأن اقتراحات إسرائيل في كامب ديفيد التي لم تقدم بشكل مكتوب مطلقاً لم تسمح بوجود دولة فلسطينية مستقلة وذات قدرة على البقاء.

وأن اقتراحات إسرائيل في كامب ديفيد طالبت الفلسطينيين بالتنازل عن كل مطلب بصدد الأجزاء المحتلة من القدس هذا الاقتراح كان سيجبر الفلسطينيين على الاعتراف بالضم الإسرائيلي لك القدس الشرقية التي احتلت عام 1967.

الفلسطينيون وافقوا على تسوية بعيدة المدى. في اتفاقيات أوسلو اعترف الفلسطينيون بالسيادة الإسرائيلية على 78% من مساحة فلسطين التاريخية (أي مانسبته 23% أكثر مما تحدد لإسرائيل في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947) وهذا على افتراض أنهم سيتمكنون من تحقيق سيادتهم على 22% المتبقية من أرض فلسطين التاريخية.

وكان الفلسطينيون قبل ذلك اعترفوا بحق إسرائيل في الوجود في مؤتمر الجزائر عام 1988 وأكدوا هذا الاعتراف في عدة مناسبات بما فيها مدريد 1991 وأوسلو 1993 في مقابل ذلك لم يصدر بعد تصريح إسرائيلي رسمي حول حق دولة فلسطين.

5.5 تداعيات فشل قمة كامب ديفيد:

كان لفشل قمة كامب ديفيد تداعيات هامة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي و ذلك يعود لعدة اعتبارات منها أن هذه القمة كان المفترض منها أن تخرج باتفاق لإنهاء الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي و هو عنوان الصراع العربي _ الإسرائيلي و النهاية لعملية سلام كانت قد انطلقت منذ أكثر من ثماني سنوات بين الجانبين.

لذلك اهتم كل طرف بإلقاء اللوم على الطرف الآخر لجعله هو المسئول عن فشل القمة أمام المجتمع الدولي. إلا أن الجانب الإسرائيلي كان مستعداً لذلك قبل القمة أكثر من استعداده لنجاحها حيث اصطحب (باراك) معه طاقم إسرائيلي شبه رسمي متخصص في خدمة إحدى أهم غايات (باراك) من القمة لاحقاً حيث طور الإسرائيليون خطة دعائية إعلامية الأمر الذي لا يمكن فهمه إلا في ضوء أهداف (باراك) الأوسع من القمة. و قد روى أحد المفاوضين الإسرائيليين الذين شاركوا في كل جانب من جوانب القمة كيف عمل هذا الفريق: كان لدينا هدف مزدوج. و كان المبدأ المحرك لإسرائيل أن لا نسلم في نزاع نعتقد أنه قادم مع الفلسطينيين وفقاً لجميع

التقديرات الأمنية. و في سبيل ذلك المبدأ أدرك (باراك) أن علينا القيام بأمرين: أولهما المحافظة على وحدتنا الداخلية و ثانيهما دعم شرعيتنا الدولية (swisher, 2004).

و حتى بعد نهاية القمة و مباشرة الطاقم الإعلامي الإسرائيلي (المتخصص) بالرأي العام الأمريكي جلسته هناك. و بعد عودة الوفد الإسرائيلي بقي هناك أحد أعضاء الوفد و هو (الياكيم روبنشتاين) الذي عقد عدة مؤتمرات صحفية و تحدث مع كل الوكالات المتعطشة لسماع شيء عن القمة و كذلك تحدث أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى و استنفر كل وسائل الإعلام الحليفة لإسرائيل.

و مما فاقم الأمر هو موقف الرئيس (بيل كلينتون) الذي أيد بوضوح الموقف الإسرائيلي حيث قال: من المعلوم أن رئيس الوزراء اتخذ بعض القرارات الشجاعة و لكن في النهاية لم نستطع تخطي الثغرات دعوني أكون أكثر وضوحاً: سأقول ثانية لقد حققنا تقدماً في جميع القضايا الجوهرية و الوفد الفلسطيني عمل بجد في كثير من المجالات و لكن أعتقد أن من العدل أن أقول أنه في هذه اللحظة و ربما لأنهم خططوا بأن يكون ذلك فيما بعد، أو ربما لأنهم أعادوا التفكير بذلك أكثر فإن رئيس الوزراء تقدم عن موقفه المبدئي أكثر من الرئيس عرفات و بالتحديد حول مسألة القدس. و هذا ما بنى عليه الإسرائيليون لاحقاً أنه لا يوجد شريك فلسطيني و على الجانب الآخر فإن الفلسطينيين لم يكونوا مستعدين لمثل هذه الحملة و إمكاناتهم المتواضعة.

و في داخل إسرائيل بدأت تلك التصريحات الإعلامية تأخذ صداها على المستوى الشعبي مولدة خيبة أمل في معسكر السلام الإسرائيلي أما على المستوى الأمني و المؤسسة العسكرية فقد كانت التهيئة واضحة حيث أن (شاؤول موفاز) وفي جلسة استماع في الكنيست بتاريخ 25 تموز أخبر (موفاز) المشرعين بتقارير تفيد بأن الفلسطينيين يهربون صواريخ مضادة للدروع استعداداً للحرب. و تم تسريب النبأ إلى الإعلام في اليوم التالي لكي يعطي (موفاز) موافقته على أن يتخذ المستوطنون اليهود " كل الإجراءات الضرورية " لردع أي هجوم بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية. (آرون ميلر، لقاء صحفي، 2003)

1.5.5 استئناف الاتصالات السياسية بين الجانبين و اندلاع الانتفاضة:

بعيداً عن التراشق الإعلامي عنم تسبب بالخطأ و عن مسؤولية هذا الطرف أو ذاك إزاء نتائج القمة الثلاثية فقد بدأت سلسلة من الاجتماعات الثنائية الموسعة بين عدد من المفاوضين

الفلسطينيين والإسرائيليين بعضهم شارك في كامب ديفيد وبعضهم لم يشارك فيها لعل ذلك يعيد بعث الحياة في عملية السلام المتعثرة.

و شجع الأمريكيون والمصريون الذين لم يكفوا عن بذل الجهود الدبلوماسية على تجديد عملية المفاوضات. إذ بذل المصريون جهوداً مكثفة مع (يهود باراك) و(شلومو بن عامي) الذي أصبح وزيراً للخارجية الإسرائيلية بعد استقالة (ديفيد ليفي) في مطلع شهر آب (أغسطس) 2000. فيما راح الأمريكيون يتحدثون عن عقد قمة جديدة في شهر أيلول/ 2000 تكرس كامب ديفيد وتحول دون العودة إلى نقطة الصفر وتبعث الحياة في الأفكار الأمريكية التي عرضت خلال اجتماعات القمة الثلاثية على أن تجري قبل ذلك مفاوضات مكثفة لإنجاز غالبية بنود اتفاق إطار الحل الدائم بما في ذلك الاتفاق حول مبادئ الحل الخاص بقضية القدس البلدة القديمة والحرم والأحياء الداخلية والخارجية وما إلى ذلك، فاجأت الولايات المتحدة السلطة الوطنية الفلسطينية بطلب إرسال مبعوثين عنها إلى نيويورك لإجراء مفاوضات منفصلة معها بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد وأبدى الفلسطينيون عدم ارتياحهم لهذا الطلب شعوراً منهم بأن هذه المفاوضات ستجري تحت ضغط عاملين:

الأول: قرب انتهاء ولاية (كلينتون) والثاني: احتمالات سقوط (باراك) وحزب العمل في الانتخابات الآتية في حال عدم إنجاز اتفاق سلام مع الفلسطينيين يقدمه للناخب الإسرائيلي مما سيؤدي إلى ممارسة الضغوط الأمريكية لإنجاز اتفاق كيفما كان. (قريع، 2007).

ضمن الجهود الدبلوماسية التي كانت تبذلها مصر خرجت بورقة تقدمت بها إلى الجانبين حيث عالجت الوثيقة المصرية جميع القضايا الرئيسية (اللاجئون الحدود الأمن و الأهم موضوع القدس) و حازت فضل السبق على الأميركيين بتقديمها حلولاً واقعية و قابلة للحياة لدى الطرفين الأمر الذي لم يحققه الأميركيون في كامب ديفيد.

و ذلك بعد أن رفضت إسرائيل و أمريكا مناقشة اقتراح تقدم به عرفات: فكرة لحل مسألة القدس و ذلك بجعل السيادة على الحرم الشريف جبل الهيكل لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي كان يرأسها ملك المغرب الذي كان على علاقة وطيدة مع ثل أبيب و كانت الفكرة تتضمن حق الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان. (enderline, 2003)

وبعد ذلك وكمحاوله أخيرة من الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) الذي كان قد تقدم بورقة لحل الصراع عرفت فيما بعد بأفكار الرئيس كلينتون والتي تضمنت بشكل رئيسي: أنه استناداً إلى ما سمعه الرئيس فإنه يعتقد أنه يجب تخصيص 94% حتى 96% من مساحة الضفة الغربية للدولة

الفلسطينية. وكذلك يجب تعويض الفلسطينيين مقابل المساحة المضمومة إلى إسرائيل بمساحات بديلة بحجم 1% حتى 3%. وذلك بالإضافة إلى التسويات الإقليمية كالممر الآمن الدائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة. على الطرفين التفكير في إمكانية تبادل الأراضي. وطرحت الورقة عدة مقترحات لحل قضية القدس واللاجئين ولم كثيرا عن الموقف الأمريكي أثناء قمة كامب ديفيد، وكان الرئيس الأمريكي اشترط الرد عليها بالقبول او الإيجاب فقط. إلا أن الجانب الفلسطيني تقدم بطلب بعض الإستفسارات عليها مع إعلانه القبول بها ، والجانب الإسرائيلي كان قد تقدم بمجموعة من التحفظات عليها.

على هذه الخلفية الملتهبة تواصلت المساعي الأمريكية والمصرية مع الفلسطينيين والإسرائيليين سواء أكان ذلك في نطاق مسعى دبلوماسي ثنائي منفصل أو في نطاق مسعى منسق بين واشنطن والقاهرة اللتين انخرطتا بقوة في جهود إعادة عملية السلام إلى مجراها التفاوضي.

لم يكن فشل قمة كامب ديفيد نهاية المطاف في المفاوضات قبل وصول (شارون) لسدة الحكم إذ لحقت بها جولة مفاوضات جرت في طابا في كانون الثاني يناير 2001 ومن دون حضور الأمريكيين ويعتقد كثيرون أنه حدث فيها تقدم حقيقي لم يحدث في كامب ديفيد نفسه وخلافاً لما جرى في كامب ديفيد فلم يحظ ما جرى في هذه الجولة بالكثير من الاهتمام الإعلامي وغيره بل تكتم الذين شاركوا فيها على ما تم التوصل إليه.(الدراسات الفلسطينية كانون الثاني،2001)

وكان هدف المفاوضات هو التوصل إلى تفاهم على الخطوط العريضة للاتفاق كي يتسنى استكمال المفاوضات على أساسها بعد الانتخابات الإسرائيلية. ويقول (دنيس روس) لم يكن الهدف الحقيقي من توجه المفاوضات إلى طابا الوصول إلى اتفاق بل محادثة من الجانب الإسرائيلي لتقييد ما يمكن أن يفعله (شارون) ومحاولة من الجانب الفلسطيني لإقناع إدارة (بوش) بأفكار (كلينتون). (Ross 2004)

6.5 مبادرات التسوية السياسية التي جاءت بعد اندلاع الانتفاضة:

بعد فشل قمة كامب ديفيد و اندلاع انتفاضة الأقصى و تزايد أعمال العنف و العنف المتبادل بين الجانبين و انسداد الأفق السياسي و تدني مستوى الاتصالات السياسية بين الجانبين إلى أدنى مستوى و خاصة الاتصالات التي تبحث في موضوع الحل السياسي. و نتيجة لكل ذلك كانت هناك العديد من المبادرات السياسية التي طرحت بعد ذلك و كانت تهدف جميعها إلى وضع حد لأعمال العنف و إحداث اختراق سياسي و بعث الحياة في العملية السياسية

عن طريق طرحها لنماذج لإنهاء الصراع أو نماذج للحل النهائي المفترض الذي يقضي بقيام دولتين فلسطينية يختلف شكلها و حجمها من مبادرة لأخرى و إسرائيلية تعيشان بسلام و جنباً إلى جنب.

مبادرة السلام العربية:

قدم الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز و الذي كان آنذاك ولي العهد السعودي هذه المبادرة إلى مجلس جامعة الدول العربية الذي كان منعقداً في بيروت في شهر آذار عام 2002 وقد دعت المبادرة إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967. و التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وكذلك قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2002:

و أنتت هذه المبادرة في حزيران عام 2002 أي بعد المبادرة العربية للسلام وكذلك في توقيت يسبق إعلان شن الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله وقد اعتبرت هذه المبادرة محاولة من قبل الإدارة الأمريكية للإيحاء للدول العربية أنها سوف تقوم بحل سياسي يوصل إلى الدولة الفلسطينية وذلك لتحديد هذه الدول في حربها ضد العراق وهذه الحالة تشبه المبادرة الأمريكية التي أطلقها (جورج بوش) الأب ووزير خارجيته (جيمس بيكر) قبل حرب الخليج الأولى. في خطاب للرئيس الأمريكي (جورج بوش) حول الشرق الأوسط بتاريخ 24 \ 6 \ 2002 تحدث حول رؤيته بشأن إيجاد حل لدولتين.

ولكن كانت هذه الرؤيا مشروطة وفق تسلسل زمني واضح، وتحدثت عن دولة فلسطينية مؤقتة وعن قيادة فلسطينية جديدة وأن تقوم الدولة الفلسطينية وفقاً لإصلاحات يدور الحديث عنها تقوم على أساس قيادة سياسية و اقتصادية جديدة تستند إلى الديمقراطية و اقتصاد السوق و مختلف النشاطات لمكافحة الإرهاب وقد أنتت على ذكر قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 وطلبت كذلك من الدول العربية بأن تقوم بالاقتراب من إسرائيل ولو من الناحية الاقتصادية على الأقل.

خطة خارطة الطريق

خارطة الطريق مصطلح سياسي تقدم به (ستنجر) الدنمركي من خلال ورقة احتوت نقطتين أ،ب. نوقشت في نيويورك و وضعت على شكل خطة من ثلاث مراحل تبنتها الإدارة الأمريكية لإيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي. و لغرض بلورة و تنفيذ الخطة بكافة عناصرها تم

تشكيل لجنة رباعية من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا و الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي، و قامت أمريكا بعرض الخطة على الأطراف في الشرق الأوسط. تفضي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي _ الفلسطيني، والقائم على وجود دولتين.

وثيقة سري نسيبه _ (عامي أيلون): (الهدف)

مع انسداد الأفق السياسي وتصادم أعمال العنف بين الجانبين بدأ العديد من قادة الرأي بين الجانبين في لقاءات مشتركة وذلك بمبادرات شخصية لتلمس أي منفذ لإعادة بعث الحياة في عملية السلام، وذلك من خلال صياغة أطروحات سياسية أو صيغ للحل النهائي الذي يجب أن يؤدي إلى إنهاء الصراع، ومع عدم رسمية هذه الوثائق إلا أنها كانت تحدث صدى ملحوظا حتى في الدوائر السياسية.

على أثر اللقاءات المتكررة ما بين الدكتور سري نسيبه رئيس جامعة القدس و (عامي أيلون) رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي السابق، تم التوقيع على وثيقة إعلان النوايا بتاريخ 27 تموز/ 2002 التي تضمنت تصورا و اقتراحا للتسوية النهائية بين الجانبين، و أبرز ما احتوته الوثيقة قراري مجلس الأمن 242 و 338 و المبادرة السعودية، فالحل من وجهة نظر الاثنین يكمن في دولتين لشعبيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية مع ضمان الحدود حتى خطوط الرابع من حزيران مع إزالة كافة المستوطنات، و القدس تبقى مدينة مفتوحة و عاصمة للدولتين و كذلك عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية فقط و تعويض من لا يرغب بالعودة.

وثيقة جنيف:

من حيث المبدأ هي مبادرة سياسية و وضع تصور للحل النهائي الذي سيفضي إلى إنهاء صراع بين الجانبين على إثر مبادرة من قبل بعض المسؤولين الفلسطينيين و الإسرائيليين و بوساطة سويسرية عقدت عدة لقاءات في أحد الفنادق الأردنية ما بين الجانب الفلسطيني برئاسة ياسر عبد ربه (وزير سابق في السلطة الوطنية الفلسطينية) و الجانب الإسرائيلي برئاسة (يوسي بيلن) (وزير سابق و عضو حزب العمل). حيث توصل الطرفان إلى مسودة اتفاقية للوضع الدائم أكدا من خلالها على وضع حد للصراع و المواجهة و العيش بسلام و كرامة على أساس السلام العادل والشامل الذي يتطلب الانتقال من منطقتي الحرب إلى منطقتي السلام و التعاون.

1.6 مقدمة

لقد حاولت الدراسة تزويدنا بالإجابة عن السؤال الرئيسي في المشكلة البحثية والذي حمل استفسارا حول قيام الولايات المتحدة فعلا بدور الوسيط النزيه " الراعي الشريف " لأعمال قمة كامب ديفيد .

وقد حاولت الدراسة تزويدنا بالإجابة ومعالجة تلك الإشكالية البحثية وذلك باستعراض للموقف الأمريكي العام والسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعرضها لخلفيات تلك السياسة وخلفيات الموقف الأمريكي من العرب عموما ومن الفلسطينيين على وجه الخصوص وكذلك النظرة الأمريكية الموروثة عن الأوروبيين لفلسطين بصفتها الأرض المقدسة ذات الصلة بالمسيحيين واليهود مع تجاهل الإشارة للفلسطينيين، وكذلك التقاء الفكرة "السياسية الصهيونية" بإنشاء وطن قومي لليهود مع الفكرة "الصهيونية المسيحية" بشأن عودة يهودية إلى فلسطين تمهيدا للعودة المنتظرة للمسيح.

وأما في الفصل الثالث فقد تم التركيز على الخلفية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وتم عرض موجز لموقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية منذ بداية الحرب العالمية الأولى ولغاية بداية الحوار الفلسطيني الأمريكي والاستنتاج بأن هناك ثابتا واحدا وهو انحياز دائم للولايات المتحدة لصالح إسرائيل .

وجاء ذلك نتيجة عرضنا لموقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في العديد من المفاصل التاريخية والأحداث الهامة مثل النكبة الفلسطينية عام 1948، وكذلك احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وكذلك وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في الأمم المتحدة واعتبار أن الفلسطينيين هم جزء من المعسكر المعادي " أثناء الحرب الباردة" أما فيما يتعلق بعملية التسوية السياسية فقد ظلت الولايات المتحدة طيلة عقود تعلن تبنيها الواضح لمواقف إسرائيل وشروطها تجاه أي تسوية فقد أصبحت بعد ذلك ونتيجة لحدوث متغيرات دولية عميقة هي الراعي الوحيد لعملية السلام والتي انطلقت بعد مؤتمر مدريد واستمرت بعد توقيع اتفاق أوسلو، وان رعاية الولايات المتحدة كانت حاضرة ووحيدة أثناء توقيع كل الاتفاقات المرحلية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة هي التي دعت إلى استضافة قمة كامب ديفيد في العام 2000 وذلك كي تكون القمة الختامية التي سيتم فيها توقيع اتفاق "نهاية الصراع" بين الجانبين الفلسطيني

والإسرائيلي وقد كانت الولايات المتحدة وبوصفها الراعي الوحيد للقمة هي التي تضبط إيقاعات وأعمال تلك القمة بكل تفاصيلها و كان لنا عرض شبه مفصل في الفصلين الأخيرين من دراستنا لدور الولايات المتحدة أثناء القمة وكيفية إدارتها لأعمالها وهل كانت الولايات المتحدة فعلا طرفا ثالثا محايدا وهل لعبت الولايات المتحدة دور " الوسيط النزيه" في أعمال القمة وقد قمنا أثناء ذلك باختبار مواصفات "الطرف الثالث" في دور الولايات المتحدة أثناء تلك القمة، والتزامها بالحيادية من عدمها كأحد أهم مواصفات "الطرف الثالث" أو الوسيط الناجح، وعن قيامه بالإدارة الكفؤ لأعمال القمة أو التحضير المسبق والجيد، و عند استعراضنا لأسباب فشل القمة ومسئولية الولايات المتحدة كراع للقمة عن أسباب فشلها وإخفاقها في إنجازها، وقد قمنا بعرض وجهة نظر الأطراف الثلاثة من أعمال القمة وأسباب فشلها كذلك بعض المراقبين من سياسيين وأكاديميين وإعلاميين.

2.6 النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

وبعد هذه الدراسة الموجزة لطبيعة الدور الأمريكي ومدى قيامه بدوره كطرف ثالث أو وسيط نزيه لعملية السلام من كل تلك الجوانب فإن الدراسة قد أفضت إلى النتائج التالية والتي تم تقسيمها إلى قسمين الأول يتعلق بالنتائج الخاصة بدور الولايات المتحدة كطرف ثالث في رعاية عملية السلام وخاصة قمة "كامب ديفيد"، أما القسم الثاني فيتعلق بدور الولايات المتحدة كوسيط في عملية السلام وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية:

أ_ النتائج المتعلقة بالولايات المتحدة كطرف ثالث في "قمة كامب ديفيد":

1. إن الولايات المتحدة الأمريكية أثناء قمة كامب ديفيد 2000، لم تكن طرفا محايدا أو وسيطا نزيبا، وذلك منذ لحظة إصرارها على تبني الدعوة لعقد القمة، وإدارتها وكذلك موقف طاقم المفاوضات الأمريكي، والرئيس الأمريكي نفسه خلال القمة، وقيامه بالضغط على الطرف الفلسطيني فقط، وتبني مواقف إسرائيل في كل قضية من القضايا المطروحة، والقيام بالتفاوض بالنيابة عن الجانب الإسرائيلي في بعض الأحيان، وكذلك التنسيق المسبق مع الجانب الإسرائيلي قبل تقديم أي مقترح، والتساوق مع الموقف الإسرائيلي في نفسه لقرارات الشرعية الدولية وعدم اعتبارها مرجعية للقمة.

2. إن توقيت عقد القمة هو من أسباب فشلها المعروفة، وذلك أنها قد عقدت في الأشهر الأخيرة من عمر الإدارة الأمريكية، وتزامنها مع بداية تفكك ائتلاف (باراك) الحاكم، ولذلك كانت قد تبنت الولايات المتحدة أثناء القمة هدفا طغى على كل أعمال القمة، وهو إنفاذ حكومة (باراك).

3. إن قمة كامب ديفيد كانت بحاجة إلى مزيد من المفاوضات التمهيدية الجدية والملزمة النتائج لكلا الجانبين، وهذا ما أراده الفلسطينيون ورفضه الإسرائيليون وساندهم في ذلك الجانب الأمريكي.

4. إن تغييب أو شطب قرارات الشرعية الدولية من أن تكون هي المرجعية لتلك المفاوضات "قمة كامب ديفيد"، كانت خطأ جسيماً، لذلك أراد كل طرف أن يضع شروطه الخاصة به، وهذا ما تبين لنا بالمقارنة عند دراستنا لقمة كامب ديفيد الأولى والتي أكد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) قبل عقدها أن قرارات الشرعية الدولية هي المبتغى النهائي لها.

5. إن أسلوب إدارة أعمال القمة الذي اتبعه الجانب الأمريكي كان سبباً من أسباب فشل القمة، وذلك لعدم قيامها بجمع كل من عرفات و(باراك) وجها لوجه وعلى إنفراد ولو لمرة واحدة، وكذلك التنافس الذي ظهر بين أعضاء الوفد الأمريكي، بين طاقم وزارة الخارجية من جهة وطاقم مجلس الأمن القومي من جهة أخرى، قد ألقى بظلاله على أعمال القمة، هذا إلى جانب تأثير طاقم الوفد الأمريكي بخلفياتهم الدينية والثقافية والأيدولوجية وتعاطفهم الواضح مع إسرائيل.

6. الحسابات الداخلية لدى كل وفد من الجانبين كان لها انعكاس هام على مجريات أعمال قمة كامب ديفيد 2000 فقد كان كل شخص في الفريقين يخشى من أن يتهم من زملائه بالتنازل أو التفرد، مما دفع الجميع للتمترس خلف آرائهم المتشددة.

7. لقد شكلت قمة كامب ديفيد 2000 اشتباكاً تفاوضياً جيداً، ولأول مرة قد تعرف كل طرف على متطلبات وتخوفات الطرف الآخر مباشرة وعن قرب، وبالذات في القضايا الهامة والمصيرية والتي طالما تم تأجيل الحديث بشأنها لحساسيتها، وبالنسبة للفلسطينيين فقد شكلت كامب ديفيد منصة هامة لعرض كل متطلباتهم واحتياجاتهم، وهذا ما دفع الرئيس (كلينتون) أن يقول لياسر عرفات: لم أكن أعرف احتياجاتك ومتطلباتك من قبل وبهذا الشكل.

8. إن ورقة الرئيس (بيل كلينتون) "أفكار كلينتون" والتي قدمت قبل مغادرته البيت الأبيض مباشرة، وكذلك نتيجة مفاوضات طابا التي عقدت في بداية العام 2001. تصلح لأن تكوناً منطلقاً جديداً لاستئناف المفاوضات السياسية بين الجانبين.

ب_ النتائج المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية:

1. إن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست سياسية فقط بل هي ناتجة عن ارتباط ديني وثقافي. أي أن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل ناتجة عن نظرة الأمريكيين أنفسهم لأرض فلسطين على أنها أرض الميعاد وأرض الديانة اليهودية المسيحية، وقد عززت هذه النظرة البروتستانتية والتي هي المذهب الغالب في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الطبقة الحاكمة في

الولايات المتحدة منذ البدايات. وكذلك الارتباط الثقافي بإسرائيل باعتبار ثقافتها ثقافة غربية مما عزز هذه العلاقة و شكّل عاملاً إضافياً لتعزيز التحالف القائم.

2. إن التحالف السياسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو تحالف وثيق له مرتكزاته العسكرية والجغرافية والاقتصادية أيضاً وقد اعتبرت الولايات المتحدة إسرائيل دائماً قاعدة متقدمة لها في الشرق الأوسط ولذلك التزمت الولايات المتحدة بشكل دائم بأمن إسرائيل واعتبرته جزءاً من أمنها القومي.

3. إن اهتمام الولايات المتحدة الدائم بوجود حياة سياسية في المنطقة هو من أجل ضمان استقرار المنطقة لصالحها ولضمان أمن إسرائيل وليس للتوسط لإنهاء الصراع.

4. لقد ظلت الولايات المتحدة ملتزمة بتعهد وزير الخارجية الأمريكية (هنري كيسنجر) في أواسط السبعينات بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد اعترافها بقرارات الشرعية الدولية 242 و 338 وكذلك بالتنسيق المسبق للولايات المتحدة مع إسرائيل قبل تقديمها أي عرض أو تسوية لحل النزاع بين الجانبين.

5. نتيجة لعدة عوامل فإن موضوع إسرائيل وبقائها وأمنها قد أصبح موضوعاً داخلياً في الولايات المتحدة لا يمكن تجاوزه، وليس موضوعاً يتعلق بالسياسة الخارجية فقط، ويعزز ذلك مجموعات الضغط المناصرة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة وكذلك نشاط الجالية اليهودية واللوبي الصهيوني هناك.

6. إن الولايات المتحدة ومن خلال رعايتها لعملية السلام بين الجانبين وذلك منذ انطلاقتها في العام 1991 لم تكن محايدة أو نزيهة ولم تلعب الدور المفترض للطرف الثالث الذي يرمى المفاوضات.

3.6 تضمينات الدراسة:

من أهم التضمينات التي استندت إلى نتائج هذه الدراسة:

أ - التوصيات العامة للجانب الفلسطيني للتعامل مع الطرف الثالث:

1 - دراسة العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك لمحاولة فهم آليات ومضامين هذا الارتباط، ومدى انعكاسه على قيام الولايات المتحدة برعاية عملية السلام، واتخاذها للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

2 - دراسة السياسات الداخلية في الولايات المتحدة وكذلك دراسة اتجاهات الرأي العام فيها وكيفية تشكله، ومحاولة التأثير في ذلك من خلال تصميم إستراتيجية فلسطينية-عربية إعلامية تتكامل مع عمل الجاليات هناك.

3- دراسة النظام السياسي الأمريكي وفهم تركيبته، وآلية اتخاذ القرار فيه، وذلك لفهم كيفية صنع القرار في الولايات المتحدة.

ب - التضمينات المتعلقة بالمفاوضات القادمة:

- 1 - عدم العودة إلى نقطة الصفر، وذلك في أي مفاوضات قادمة بين الجانبين، والبناء على ما سبق وخاصة أفكار (كلينتون) ونتائج مفاوضات طابا الأخيرة.
- 2 - التمسك بقرارات الشرعية الدولية وخاصة (242) و(338) لتكون مرجعية لعملية السلام ومحاولة إعادة عملية السلام لتكون تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك إدخال الأطراف العربية كأطراف في التفاوض.
- 3 - أن يكون هناك مفاوضات تمهيدية مباشرة تسبق أي قمة يكون الهدف منها البحث في قضايا الحل النهائي وان تعتمد نتائجها كأساس في المفاوضات.
- 4 - أن تتم إعادة صياغة الوفد الفلسطيني للمفاوضات النهائية على أساس الكفاءة المهنية والسياسية، وكذلك وضع السقف والحد الأدنى لأعضائه، وذلك لتقليل الاجتهاد الشخصي وكذلك التأهيل الجيد لأعضاء الوفود والطواقم الفنية المساندة له.

مراجع الدراسة باللغة العربية:

- أبو شيخة ن. (2000): أصول التفاوض الطبعة الأولى. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان الأردن.
- آن لش. (1996): إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان.
- أوبرايان، ك. (1986): الحصار: حكاية إسرائيل والصهيونية الطبعة الأولى. سايمون وشستر نيويورك أمريكا.
- أولبرايت، م. (2004): السيدة الوزيرة: سيرة ذاتية. ترجمة د. محمد البجيرمي الطبعة الأولى. شركة الحوار الثقافي بيروت لبنان.
- بسطامي ز. (1996): إدارتا كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان.
- بيلين، ي. (2004): الطريق إلى جنيف، الطبعة الأولى. rdv books نيويورك، أمريكا.
- تشريل ر. (1996): إدارة بوش والفلسطينيون: إعادة تقييم الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان.
- جرنر، د. (1996): إدارة إيزنهاور والفلسطينيين الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان.
- الحسن ب. (2003): الخداع الإسرائيلي رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت لبنان.
- الحمد ج. (1997): المدخل إلى القضية الفلسطينية الطبعة الثانية. مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الأردن.
- الحمد ج. (2001): عملية السلام في الشرق الأوسط الطبعة الأولى. مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الأردن.
- الخضير، م. (1988): التفاوض الطبعة الأولى. الأنجلو المصرية القاهرة.
- الدجاني، م. (1997): منهجية البحث العلمي في علم السياسة، الطبعة الأولى. دار المشكاة للنشر والتوزيع.
- الدجاني، م. (2001): معجم القدس للمفردات والمصطلحات الدولية، الطبعة الأولى. المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، القدس، فلسطين.
- الدراسات الفلسطينية، (2001): مفاوضات طابا، ص: 92
- الموسوعة الفلسطينية (1990): "دراسات القضية الفلسطينية". هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.

- رودبلانتين، ف.(2006): إدارة المفاوضات _ الإستراتيجيات المهارات والأساليب. ترجمة معين درويش وجاسم محمد. دار التقدم العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.
- زريق، إ.(1998) اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، الطبعة الثانية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- سليمان، م.(1996): فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.
- شبيب، س.(1981): هموم السلام الفلسطيني. شؤون فلسطينية، القدس، فلسطين
- شديد، م. الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، الطبعة الأولى. جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.
- شير، ج.(2001): على بعد لمسة. مركز الأبحاث، يديعوت أحر ونوت تل أبيب إسرائيل.
- شير، ج.(2002): قباب قوسين أو أدنى من السلام. ترجمة بدر عقيلي، الطبعة الأولى. دار الجليل للنشر عمان، الأردن.
- صحيفة الأيام الفلسطينية.(2000/7/29): لقاء مع أكرم هنية، رام الله، فلسطين.
- صحيفة معا ريف الإسرائيلية.(2000/7/30) مقابلة مع أبو مازن.
- عاروري، ن.(2003): الوسيط غير النزيه، الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- عباس، م.(1994): طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، الطبعة الأولى. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
- فلسطين، هيئة الاستعلامات العامة(2001): السلام المغدور: الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة. الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله.
- قريع، أ.(2005): الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق. "مفاوضات أوسلو"، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- قريع، أ.(2007): الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق"مفاوضات كامب ديفيد: طابا واستوكهلم، الطبعة الثانية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- كوانت، و.(2001): عملية السلام، الطبعة الأولى. مطابع مؤسسة بروكينغز، واشنطن، أمريكا.
- مالي ر، الأغا ح.(2001): أسرار مفاوضات كامب ديفيد بعد عام. نيويورك ريفيو أوف بوكس لندن، المملكة المتحدة.
- مقلد، إ.(1970): العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الأولى. كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت.

- موريس، ب. (2002):مقايسة الوهم، الطبعة الأولى.المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، فلسطين .
- الموسى، ش. (1997):المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان .
- نوفل، م. (1996):الانقلاب" المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مدريد واشنطن. دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين .
- نوفل، م. (2002): الانتفاضة" انفجار عملية السلام، الطبعة الأولى.الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- هنية، أ. (2001):أوراق كامب ديفيد، الطبعة الأولى.شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين .
- هيكل، محمد. (1988):سنوات الغليان، الطبعة الثانية.مركز الأهرام للترجمة والنشر ،القاهرة، مصر .
- هيكل، محمد. (2001):المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل(سلام الأوهام) أوصلو ما قبلها وما بعدها الطبعة الأولى. دار الشروق، القاهرة، مصر .
- ودودة، ب. (1996):الوساطة الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي، الطبعة الأولى.معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة، مصر .

- Friedman T.(1991): **AWINDOW ON DEEP ISRAELI-U.S.TENSIONS** 1st edition new York times usa.
- Alan's.(1984): **THE RECONSTRUCTION OF WESTERN EUROPE** 2nd edition. Berkeley calif: university of California pres usa.
- Albright,M.(2004): **MADAM SECRETARY**.1st edition. Linda Michael's limited, new york,usa.
- Aruri, n.(2003): **DISHONEST BROKER:THE US ROLE IN ISRAELAND PALESTINE**,1st edition. south end press, Canada.
- B.Quandt,w.(1977):**DECADE OF DECISION AMERICAN POLICYTOWARD THE ARABISRAELI CONFLICT ,1967/1976**, Berkeley, university of California press,usa.
- Carter,J.(2006): **PALESTINE PEACE NOT APARTHEID**,1st edition. Schuster & Simon New york,usa.
- Chomsky,N.(1985): **TURNING THE TIDE**,1st edition.south end press.new york,usa.
- Christison, K.(2001): **PERCEPTIONS OF PALESTINE: THEIR INFLUENCE ON US MIDDLE EAST POLICY**,1st edition. university of California press, usa.
- Clinton,b.(2004):**MY LIFE**.1st edition. Alfred a.knopf adevision of random, new york,usa.
- Donald b. s.(1982):**THE DYNAMICS OF EFFECTIVE NEGOTIATION**,1st edition. gulf publishing co, washington,d.c,usa.
- Enderlin,C.(2003): **SHATTERED DREAMS,FAILURE OF THE PEACE PROCESS IN THE MIDDLE EAST**,1st edition. other press, new york,usa.
- hadawe,s.(1979):**BITTER HARVEST: PALESTINE BETWEEN 1914-1979**,1st edition. caravan books,usa.
- John d j.(1997):**AMERICAN FOREIGN POLICY:CARTER TO CLINTON** 1st edition.St Martin's Press New York usa..
- John,E.(1992):**THE ISLAMIC THREAT:MYTH OR REALITY?**. oxford university press, new york,usa.
- Kennedy,G.(1952):**MANAGING NEGOTIATION**,2nd edition.prentice-hall, new york,usa.
- kennedy,p.(1987):**THE RISE AND FALL OF THE GREAT POWER ECONOMIC CHANGE AND MILITARY CONFLICT FROM 1500TO 2000** ,1st edition. random house, new york,usa.
- Manuel (1944):**THE REALITIES OF AMERICAN-PALESTINE** new york usa

- Nadav،s.(1963):**THE UNITED STATES AND ISRAEL,AMERICAN FOREIGN POLICY**،1st edition. Cambridge، mass: harvard university press،usa.
- Neff، D.(2002): **US POLICY TOWARDS PALESTINE AND ISRAEL SINCE 1945**،1st edition، washington،d.c، institute for Palestine studies،usa.
- Regina S.Sharif،(1983): **NON-JEWISH ZIONISM: Its Roots In Western History**،1st edition. Zed Press،London،uk.
- Ross،d.(2004):**THE MISSING PEACE:The Inside Story of the Fight for the Middle East Peace**،1st edition.farrars traus،new york،usa.
- Royce A.(1973):**THE NEGOTIATOR: A MANUAL FOR WINNERS**،1st edition.n.y:american management association، new york،usa.
- Savir، U.(1998): **THE PROCESS:1100 DAYS THAT CHANGED THE MIDDLE EAST**.1st edition. random house، new york،usa.
- Shaban،f.(1951):**ISLAMIC AND ARAB IN EARLY AMERICAN THOUGHT THE ROOTS OF ORIENTALISM IN AMERICA**،1st edition. Harper&brothers، new york،usa.
- Shamir،SH،Weitzman،B.(2005): **THE CAMP DAVID SUMMIT-WHAT WENT WRONG**،1st edition. Sussex academic press، tel Aviv، Israel..
- Steele،H.(1973): **COMMAGER,DOCUMENTSOF AMERICAN HISTORY** ،9th edition. new york،usa.
- Steven،L.(1985):**THE OTHER ARAB-ISRAELI CONFLICT: MAKING AMERICANS MIDDLE EAST POLICY FROM TRUMAN TO REGAN**،1st edition. Chicago press،usa.
- Suleiman.(1995):**U.S POLICY IN PALESTINE FROM WILSON TO CLINTON** ،1st edition. aaug press، new york،usa.
- Swisher،C.(2004):**THE TRUTH ABOUT CAMP DAVID: THE UNTOLD STORY ABOUT THE COLLAPSE OF THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS**،1st edition. nation books، new york،usa.

مراجع الدراسة من الشبكة الإلكترونية "الإنترنت"

- الموسوعة الحرة.(2007):تصفح وبحث:تعريف مصطلحات .
<http://www.ar.wikipedia.org/wiki/15.5.2007>
- إبراش،إبراهيم.(أيار،2006):"النظام الدولي الراهن والتباس مفهوم الشرعية الدولية".الحقائق.
<http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=6&art=31126>
- دائرة شؤون المفاوضات،(آذار،2002):مبادرة السلام العربية.
<http://www.nad-plo.org/ar/listing.php2view=nego-peace>
- * موقع الكنيست الإسرائيلي،رؤية الرئيس بوش.
<http://www.knesset.gov.il/arb>

- * بروس ريدل، "كامب ديفيد: الصفقة الأمريكية- الإسرائيلية
www.bitterlemons.org/doc/htmlhttp://
<http://www.israelemb.org/summit-camp-david/>
الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للدراسات الدولية) *
- [.http://www.passia.org/palestine-facts/pdf/2003/section2/6-land.pdf](http://www.passia.org/palestine-facts/pdf/2003/section2/6-land.pdf)
دحلان، محمد. مقابلة صحفية مع كلايتون سويشر. 22/أيار/2003*
<http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/93.html>
الأحلام المكسورة للسلام، لقاءات إيهود باراك، فرنت لاين، 2002.*
- <http://www.pbs.org/wgbh/pages/fronline/oslo/interviews/barak.html>
انتصار باراك وعملية السلام: 29 كانون أول 2003 *
- <http://www.pcpsr.org/survey/cprspolls/99/poll41a.html>

At Taba, the Palestinians were expected to accept this.



(Ha'aretz, September 14, 2001)

So, would Israel accept this?



Time to talk.



(June 4, 1967 borders)

Palestine Liberation Organization, Negotiations Affairs Department
<http://www.nad-plo.org>

الخارطة رقم (3): المقترح الذي تم تداوله في مفاوضات طابا.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإقرار	أ
	شكر و عرفان	ب
	تعريف المصطلحات	ج
	تعريف الشخصيات	ز
	الملخص بالعربية	ط
	الملخص بالإنجليزية	ك
	الفصل الأو : خلفية الدراسة ومشكلتها	1
1.1	مقدمة	2
2.1	أهمية الدراسة	5
3.1	أهداف الدراسة	6
4.1	مشكلة الدراسة	6
5.1	فرضيات الدراسة	7
6.1	الإطار النظري	7
7.1	منهجية الدراسة	12
8.1	محددات الدراسة	12
9.1	مصادر الدراسة	13
	الفصل الثاني: استعراض الأدبيات والدراسات السابقة	15
1.2	مقدمة	15
2.2	دراسات تناولت العلاقة التاريخية والاهتمام السياسي الأمريكي بفلسطين	16
3.2	دراسات تناولت مفاوضات كامب ديفيد وما قبلها	22
	الفصل الثالث: السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1916-2000م	32
1.3	خلفية الموقف الأمريكي من فلسطين	32
2.3	بداية الانشغال السياسي الأمريكي بفلسطين	34
3.3	القضية الفلسطينية كقضية لاجئين	40
4.3	سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية	40
5.3	الفلسطينيون وقمة كامب ديفيد الأولى	47

الصفحة	الموضوع	الرقم
51	الحوار الفلسطيني الأمريكي	6.3
54	مبادرة السلام الأمريكية ومؤتمر مدريد	7.3
56	مبادرة السلام الأمريكية قبل الحرب على العراق	1.7.3
57	مبادرة السلام الأمريكية بعد الحرب على العراق	2.7.3
60	السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين أثناء مؤتمر مدريد	3.7.3
62	اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" 1993.	4.7.3
66	الدور الأمريكي قبل وأثناء اتفاقية أوسلو	5.7.3
68	تعثر المفاوضات والتدخل الأمريكي	6.7.3
70	الجهود الأمريكية لإعادة الإصالات بين الجانبين	7.7.3
73	صعود إيهود باراك إلى الحكم	8.7.3
76	الفصل الرابع: ما قبل المفاوضات في كامب ديفيد "المفاوضات التمهيدية"	
76	مقدمة	1.4
77	بداية اتصالات باراك السياسية مع الجانب الفلسطيني	2.4
78	الجهود الأمريكية لإعادة بعث الحياة في عملية السلام	3.4
82	تشكيل قناة التفاوض الموازية	4.4
83	الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان	5.4
84	بداية المفاوضات التمهيدية: القناة الخلفية	6.4
87	استئناف مفاوضات القناة السرية (المسار السويدي)	7.4
90	دخول الجانب الأمريكي على خط المفاوضات التمهيدية ودعوته للقمة	8.4
103	الفصل الخامس: قمة كامب ديفيد وأعمال اللجان	
103	مقدمة	1.5
106	بداية أعمال القمة	2.5
108	بداية أعمال اللجان	3.5
108	لجنة الأرض والحدود والأمن	1.3.5
111	الموقف الأمريكي في لجنة الحدود والأرض والأمن	1.1.3.5
111	لجنة القدس	2.3.5
117	الموقف الأمريكي أثناء مفاوضات لجنة القدس	1.2.3.5

الصفحة	الموضوع	الرقم
121	لجنة اللاجئين	3.3.5
125	الموقف الأمريكي في مفاوضات لجنة اللاجئين	1.3.3.5
127	إدارة أعمال اللجان وفشل القمة	4.5
132	المسئولية عن فشل القمة	1.4.5
137	مسئولية الولايات المتحدة في فشل القمة	2.4.5
144	الرواية الفلسطينية	3.4.5
144	تداعيات فشل قمة كامب ديفيد	5.5
145	استئناف الاتصالات السياسية بين الجانبين واندلاع الانتفاضة	1.5.5
147	مبادرات التسوية السياسية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى	6.5
150	الفصل السادس: مناقشة النتائج والتضمينات	
150	مقدمة	1.6
151	النتائج التي توصلت إليها الدراسة	2.6
153	تضمينات الدراسة	3.6
155	مراجع الدراسة	
161	ملاحق الدراسة	
163	قائمة المحتويات	

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.